

القسم الثالث

بريطانيا وإخلاء السودان

الباب السابع

بريطانيا وسياسة عدم التدخل

الفصل العشرون

حكومة الإحتلال والثورة المهدية

قبل أن يترك الخديو الاسكندرية عائداً إلى القاهرة في حراسة القوات البريطانية ، أصدر مرسوماً في غاية الخطورة وفي غاية الاقتضاب ، إذ أنه لم يشتمل إلا على مادة واحدة من ثلاث كلمات : « يُحُل الجيش المصرى »^(١) . أرادت إنجلترا أن تتخلص من الجيش المصرى الذى كان يقود الثورة أو حركة « العصيان » على حد تعبير الخديو وأنصار الرجعية . ولكن هذا القرار كان شديد الخطورة بالنسبة للثورة المهدية التى إزداد إنتشارها فى كل يوم مما يحمل إنجلترا مسؤولية كل الحوادث التى ستقع فى السودان .

(١) - ارسال الامدادات للسودان فى آخر سنة ١٨٨٢ :

نعرف جيداً أن قسماً كبيراً من القوات المصرية فى السودان كان قد سحب من هناك أيام الثورة العراقية لكى يدافع عن مصر نفسها ، وأن قوة حاميات السودان ظلت منذ ذلك الوقت ضعيفة نسبياً . ولقد طلب عبد القادر حلمى مدداً للتمكن من إعادة النظام فى كل أنحاء السودان .

ولكن وجود الإنجليز فى القاهرة لم يكن مما يسهل مهمة عبد القادر حلمى

(١) ذكرينو فى ١٩ من سبتمبر سنة ١٨٨٢ . أنظر :

Le Moniteur Egyptien, Le 20 Sept. 1882.

في السودان ، أو مما يزيد هيبة الحكومة الخديوية في أعين المهديين ، أو أى فرد في تلك الأقاليم . وأخطر من ذلك أن السلطات البريطانية عملت ، بعد تسريح الجيش المصرى ، على القضاء على المهمات الحربية المصرية مما جعل شريف باشا ، رئيس مجلس الوزراء يحتج : « إن السلطات العسكرية البريطانية تتلف بارودنا ومهماتنا الحربية ، وقد كان من الممكن تبرير هذه الأعمال إذا كان الجيش المصرى لا يزال تحت السلاح ، ولكن يبدو لى عدم إمكانية تبريرها في الوقت الحاضر^(١) » . ولقد اضطرت الحكومة البريطانية ، نتيجة لخطورة الحال في السودان ، إلى أن تجيب بأنها لا تعارض في إنشاء جيش مصرى في المستقبل ولكنها إدعت بأنه ليس هناك ما يدعو للتسرع في تنفيذ هذا المشروع ، وإدعت أن التخلص من الأسلحة ومن كل ما في مخازن الحربية يرجع إلى أنها تزيد كثيرا عن حاجات الجيش الجديد ، وأصر جرانفيل على ضرورة وقوع بيعها خارج مصر ، أو إشتراط تصدير جميع الأسلحة والذخائر المباعة من مصر ، إذ كان يرى أنها « مصدر خطر للبلاد !! » .

ولكن الخديو كان يرغب في أن يجند القوات التى طلبها عبد القادر حلمى بسرعة ، وأن يرسل إحدى الكتائب لتعزيز الدفاع عن الصعيد . وكان يأمل في أن يعيد سلطته على السودان بعد أن ساعده الإنجليز في إعادتها إلى مصر . أما السلطات البريطانية فانها كانت تخشى عملية التجنيد بين جنود عراني المسرحين ، حتى ولو كان ذلك بقصد إرسالهم إلى السودان . ولقد حاول عمر باشا لطفى ، وزير الحربية الجديد ، تبديد مخاوف الإنجليز ، فاقترح إرسال الأسلحة وحدها : جزء عن طريق سواكن والباقي بطريق النيل ، وأكد أنه ليس هناك أى مجال للخوف من ذلك الجيش على مصر ، وأن لديه عددا كافيا من الضباط الموالين لقيادة هذه القوة^(٢) . وعلاوة على ذلك فان الحكومة الخديوية قد طلبت من الحكومة البريطانية السماح للضباط الانجليز بمصاحبة تلك القوات ، والتكرم باختيار أحد الضباط العظام ليكون رئيسا لأركان حربها . ولكن الحكومة البريطانية أجابت بأنها لا ترغب في تحمل أقل مسؤولية

F.O. 141/153.

(١) جرانفيل الى مالت في ٢٤ ، ٢٨ من أكتوبر سنة ١٨٨٢

F.O. 141/156. No. 740.

(٢) مالت الى جرانفيل في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٨٨٢

فيما يخص الحملة المقبلة أو العمليات الحربية في تلك المناطق^(١) وهكذا عملت الحكومة البريطانية على إبعاد كل مسؤولية عنها بشأن السودان في الوقت الذي وضعت فيه الإدارة العامة للعمليات في أيدي ضباطها الإنجليز ، وكأنها كانت تعرف ما ستجىء به الأيام .

وبدأت الحكومة المصرية تجند حوالى عشرة آلاف مقاتل من الجنود والضباط الذين خدموا تحت إمرة عرابى ، بقصد إرسالهم للسودان وإختارت عددا من الضباط الإنجليز كأركان لحرب لهذا الجيش . وكان معظم الرجال لا يرغب في السفر إلى السودان ، خصوصا وأنهم كانوا يتوقعون أن ترسلهم الحكومة إلى تلك الأقاليم كسجناء للتخلص منهم ، كما أنهم - كرجال ثورة وطنية - كانوا لا يؤمنون بضرورة فرض سلطة الخديو على ثوار السودان . فكثرت حوادث الهرب من المعسكر بشكل إضطر الحكومة إلى تقييدهم بالسلاسل ، حتى يوم ترحيلهم إلى سواكن عن طريق السويس . وما جاء منتصف شهر فبراير حتى كان كل الرجال والمعدات المرسلين للسودان قد وصلوا مع أسلحتهم ومهماتهم . واعتقد الخديو ورجال حاشيته الرجعيون أن هؤلاء الجنود سيحاربون ثوار السودان بعد أن قضى على أمانهم القومية في مصر ، وسلمت بلادهم للإنجليز .

(٢) - آخر عمليات عبد القادر حلمى :

استمرت سلطات الخرطوم طوال شهر يناير سنة ١٨٨٣ تعمل على إعداد الحملة لكردفان وتجميع الجمال اللازمة لها . وقد شهدت في خلال تلك الفترة حادثا أثر في نفسية القائمين على إعداد الحملة ، ذلك أن الخديو كان من الضعف بحيث انتقاد لو شاية لرجال الحاشية الذين أفهموه أن عبد القادر يسعى إلى الاستقلال بالسودان^(٢) ، فأرسل أمرا برقيا في يوم ١٣ يناير بوقف جميع

F.O. 141/153. No. 404.

(١) حرافيل الى ماليت في ٧ من نوفمبر سنة ١٨٨٢

(١) SABRY, M; Le Soudan Egyptien, 1821-1868, p. 74.

العمليات الحربية ، وبتجميع كل القوات في الخرطوم ، وانتصار وصول حشد أركان الحرب الانجليز المسلمين من القاهرة . ولقد أجاب عبد القادر من عبود أنه يرفض تنفيذ هذا الأمر ، لأن وقت العمليات سيساعد على انتشار الثورة ، ويؤكد ضياع كردفان ودارفور . ولقد شهد ستورات هذه الحادثة ، وأبرق من الخرطوم أنه يتفق تماما مع عبد القادر في كل ما ذكره إذ أن الحالة عصبية جدا ، ويجب على الخديو ألا يتدخل فيها .

وتفاقمت الحالة وأخذ الثوار يجمعون قوة تبلغ ١٢,٠٠٠ مقاتل ويقصدون بها مهاجمة عبد القادر حلمي في عبود ، مما إضطر عبد القادر إلى التخلص من فكرة ذهابه إلى سنار ، وفضل مبادأة هذه القوة بالهجوم . ولقد نجح عبد القادر في هزيمة الثوار في نهاية شهر يناير بالقرب من قرية معتوق ، وقتل منهم ٦٠٠ وأرسل وراءهم الفرسان والمهجانة لتعقبهم . ثم وصل عبد القادر إلى قوة حيث حضرت إليه الكتيبتان اللتان قامتا بقتال الحسانية ، وأرسل ثلاث كتائب لكي تنتظره بالقرب من سنار ، وأرسل الاثنين الآخرين إلى أبو جمعة لمقاتلة الثوار ، ثم ركب الباخرة عائدا للخرطوم .

وكانت الامدادات تصل من مصر ويزداد عددها في أم درمان ، وأشرف عبد القادر بنفسه على تدريبها بعض الوقت ، ثم وصلته أنباء سقوط بارة في أيدي الثوار منذ ٥ يناير . وكانت الخسارة فادحة للحكومة الخديوية ، إذ أن ألفين من الجنود كانوا قد وقعوا في أيدي الثوار مع كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر .

وترك عبد القادر حلمي الخرطوم إلى واد مدني في ١٣ فبراير لكي يتولى قيادة الجنود الذين سيعملون على رفع الحصار عن سنار . ولكن ود المكاشفي أسرع برفع الحصار عن هذه المدينة وجاء لمقابلة قوات الحكومة الزاحفة وهاجها على رأس ١٥,٠٠٠ مقاتل ، ولكن قوات الحكومة أعادت الكرة ضد قوات المكاشفي ونجحوا في تشتيت شملها حتى أن القرى المحيطة بسنار أعلنت ولاءها للحكومة ، وعادت المواصلات البرية والنهرية بين سنار والخرطوم .

ودخل عبد القادر حلمي سنار في يوم ٢٦ فبراير^(١) وبينما كان يدير مواصلة عملياته أقيمت من منصبه .

(٣) - سقوط الأبيض :

وصلت أنباء سقوط الأبيض إلى الخرطوم في يوم ١٨ فبراير سنة ١٨٨٣ أى بعد سفر عبد القادر حلمي منها بخمسة أيام . وكانت الأبيض عاصمة كردفان وقد سقطت في أيدي الثوار في ١٧ يناير وجعلت من المهدي سيداً على كردفان ومتحكماً في مصر دارفور .

كان الثوار قد بدأوا يهاجمون تلك المدينة منذ شهر يوليو سنة ١٨٨٢ . وبعد فشل قوات المهدي في الاستيلاء عليها في شهر سبتمبر كان على بك شريف يرغب في الخروج وتعقب الثوار ، ولكن الحاكم العام رفض وأفلتت الفرصة من أيدي رجال الحكومة . ثم إزدادت حالة الجنود سوءاً لشعورهم بأنهم محاصرون ، وأخذت مواد التموين في النقصان .

وإحتل الثوار المنازل المهتمة حول المدينة ، وأخذوا يترقبون فعل الجوع في رجال الحامية ، خصوصاً بعد أن اضطر الجنود إلى أكل الصمغ ، وأرسل المهدي في يوم ٦٤ يناير سنة ١٨٨٣ خطابات إلى الحامية يؤمن فيها كلاً من على شريف ومحمد سعيد على حياتهما ، ولكن المدير أمر بحبس رسول المهدي^(٢) . وكان عدد من رجال الحامية قد فر وانضم للثوار ، وفي يوم ١٧ يناير تحرك الثوار صوب المدينة ، فأمر الباشا بفتح النيران ، ولكن أوامره لم تنفذ ، أما رجال المدفعية فأنهم أطلقوا بضع طلقات في إتجاه خاطيء ، وأما المشاة فأنهم قد إضرموا نأكملهم للعدو .

(١) برقية عبد العذر باشا في ٢٦ من آذار سنة ١٨٨٣

Le Moniteur Egyptien, le 5 Mars 1883.

أنظر :

(٢) تقرير سنيوارت في ٢٠ من فبراير ٨٣ محي تقرير ماليه إلى جرافيل في ١٣ من مارس سنة

F.O. 141/174. No. 83.

١٨٨٣ .

وما أن رأى محمد سعيد نفسه في هذا الموقف حتى قبل التسليم ، فدخل المهدي إلى المدينة وإتجه رأساً إلى المسجد لتقديم الشكر لله . واتخذ المهدي قصر الحكومة مقراً له ، وعين أحد أمرائه حاكماً على كردفان . ولقد عامل محمد سعيد وعلى شريف معاملة حسنة في أول الأمر ، ولكنه إضطر إلى سجنهم بعد أن رفضوا تقديم حسابات مالية المديرية .

والحق أن السيطرة على تلك المديرية الغنية كان من أهم العوامل التي ساعدت على بناء المهديّة وعلى استمرار تطورها . وبالرغم من أن عدداً كبيراً من أعوان المهدي قد اشتهر بالقسوة فإن محمد أحمد لا يبدو أ رجلاً محباً لسفك الدماء . « فكان يعامل أسراة عموماً بالإنسانية ، وقد عمل كثير منهم على خدمته وإعتناق مذهبه والتطوع في صفوف جيشه بدلاً من محاولتهم الفرار من معسكره . وكان كل أنصاره يدينون له بالولاء والإخلاص رغم تباين أجناسهم وأهليتهم » (٢) .

وعلى أي حال فإن المهدي قد أخذ ينظم حكومة له ، بعد استيلائه على الأبيض ، فأنشأ الخزانة أو بيت المال ، وجيشاً اشمتمل على جميع أنواع الأسلحة وبعض البنادق ، ونظم قوة من البوليس وهيئة أركان حرب ضمت بعض الأوربيين وإدارة عمل فيها بعض المصريين .

وهكذا نرى أن المهدي قد قطع شوطاً بعيداً في فترة السبعة عشر شهراً الواقعة بين إعلان الثورة المسلحة في أغسطس ١٨٨١ والاستيلاء على الأبيض في شهر يناير سنة ١٨٨٣ ، فبعد أن كان فقيراً ورجل دين فقط أصبح رئيساً لثورة وطنية ورأساً لدولة . وسيجمع في يديه منذ ذلك الوقت مسئوليات الزعيم والحاكم والقائد الأعلى . ولقد مكّنه إستيلائه على الأبيض من تأكيد سيطرته على دارفور ، بعد أن قطع خطوط مواصلات عاصمتها الفاشر مع الخرطوم ، وبذلك يصبح صاحب الكلمة في غرب السودان كله .

(2) DUJARRIC, Gaston; l'Etat Mahdiste du Soudan. Paris, 1901. p. 40.

(٤) - بعثة الكولونيل ستیوات فى السودان :

كانت السلطات البريطانية فى القاهرة - منذ احتلت قواتها مصر - تعرف أن الموقف فى السودان كان متناهما فى الفوضى ، وأن نجاح الثورة يزداد فى كل يوم ، وانتصاراتها تتوالى على قوات الحكومة بشكل قد يهدد مصر نفسها ، ويهدد بقاء الانجليز فيها ، ولم يكن لمصر فى حقيقة الأمر أية قوة تمكنها من مقاومة هجوم الثوار المهديين عليها . ولذلك فان السلطات البريطانية قد اقترحت لإرسال بعض البريطانيين إلى السودان ، لكى يرسلوا المعلومات اللازمة عن حالة البلاد ، وعن الوسائل التى تضمن تهديتها ، خصوصا وأنه كان من الصعب على الإنجليز أن يحصلوا على استعلامات تتعلق بمصالحهم فى وادى النيل ما لم تأت هذه المعلومات من وكلاء إنجليز^(١) . ولقد وافقت الحكومة البريطانية على أن تعهد بهذه المهمة إلى الكولونيل ستیوات ، مصحوبا بضابطین آخرين ، ولكنها وجهت نظر سلطاتها فى مصر ، ونظر السلطات الخديوية ، إلى أن هؤلاء الضباط لن يتحملوا أية مسؤولية عسكرية فى السودان ، وأكد جرانفيل هذا الموقف فى تعليماته إلى دفرين بأن الحكومة البريطانية ليست مستعدة لإرسال حملة إلى السودان ، ولكنها ترغب فى الحصول على تقارير وافية عن « الحالة العامة فى السودان ومدى الخطر الناتج عن هذه الثورة على مصر نفسها » والوسائل اللازمة للقضاء على هذا الخطر فى نظر السلطات البريطانية فى مصر .

ووصل ستیوات إلى الخرطوم فى منتصف ديسمبر سنة ١٨٨٢ وبدأ يرسل تقارير إلى حكومته عن الحالة فى السودان بين ديسمبر ١٨٨٢ ومارس ١٨٨٣ فكتب إليها عن كل الحوادث التى وقعت هذه الفترة ، ثم أرسل تقارير ومذكرات خاصة بالخرطوم وأهلها وموقعها ونشاطها التجارى وحالة العمال والتعليم فيها . ولقد حاول ستیوات أن يحلل فى هذا التقرير الأخير أسباب « حركة العصيان المهدية » . فذهب إلى أن تعصب القبائل الدينية كان أحد

(١) مذكرة ويلسون فى ٢٩ من سبتمبر ، مالت الى جرانفيل فى ٢ من أكتوبر سنة ١٨٨٢ .
O. 141/156. No 659.

أسبابها المتعددة ، وأضاف إلى ذلك حقد الأهالي على الحكومة ، وشن حمه شعواء على الموظفين المصريين وقسوتهم في جمع الضرائب ، وأضاف إليها كذلك إلغاء تجارة الرقيق ، فشرح أن هذه التجارة كانت مصدر ثروة لمعظم أنصار المهدي ، وخصوصا قبائل البقارة التي أثارها وسائل الحكومة في القضاء على تلك التجارة ولكنه لم يذكر أن الرجل الذي طبق هذه السياسة في عنف وقسوة كان هو غردون الإنجليزى . وأشار إلى أن حركة العصيان هذه قد ظهرت بمجرد تخفيض مصر لعدد رجال حامياتها في السودان . ولكن ستوارت كان يعتقد أن هذه القوات كانت كافية للقضاء على الثورة - حتى بعد تخفيضها - وذلك إذا ما وضعت تحت قيادة حازمة .

ويمكننا أن نعتبر أن تقرير ستوارت « عن السودان »⁽¹⁾ هو أهم تقرير كتبه ذلك الضابط أثناء بعثته في تلك الأقاليم . ولقد أرسله في ٩ فبراير سنة ١٨٨٣ إلى اللورد جرانفيل عن طريق السير إدوارد ماليت في القاهرة ، مصحوبا بخريطة دقيقة مفصلة تظهر عليها البلاد والقرى والطرق والقبائل في السودان . ويلخص هذا التقرير تاريخ السودان وكل منطقة من مناطقه ، ويختار دقائق الحدود وجزئياتها ، ويتحدث عن القبائل والأجناس والديانات في السودان ، ويرسم الطرق والخطوط التلغرافية ، ويشرح نظام الإدارة والقضاء والضرائب والسكك الحديدية وحالة الصناعة والتجارة ، وخصوصا تجارة الرقيق ، وقد ضمنه ستوارت ملاحظات عامة وإقتراحات عن الإصلاح وخصوصا للجيش وإقتراحات أخرى تخص إخلاء بعض المناطق والمديريات . ويلحق ستوارت بتقريره ملاحق خاصة بالقبائل وحركة الصادرات والواردات في أهم الموانئ السودانية مثل سواكن وبربرة .. الخ ، وتقديرات عن إيرادات المديريات السودانية . ويعتبر الجزء الأخير من هذا التقرير - مع ما يتلوه من ملاحظات وإقتراحات - أهم جزء فيه ، لأنه يحتوى على إقتراحات الإصلاح السياسى والاقتصادى ، مما كان يهم مصر ، ويهم السياسة الإنجليزية في تلك المنطقة .

(1) Report on the Soudan, State Papers, Vol. LXXXIV. Egypt. No II (1883). (c. 3670.)

واعترف ستيوارت بأن السودان كان منذ سنوات عديدة عبئا ماليا ثقيلا على كاهل الحكومة المصرية ، وكان الميزان في طريقه إلى التعادل وقاربت الإيرادات أن تغطي كل مصروفات البلاد ، حينما قامت الثورة المهدية ، وقلبت الأوضاع رأسا على عقب . ولكننا إذا تركنا هذه المسألة المالية جانبا فاننا نجد أن ستيوارت يذهب إلى أن المصريين لم يكونوا قادرين بأى حال من الأحوال على تحمل عبء حكومة قطر كبير مثل السودان ، والسير به في طريق الرفاهية . ولذلك فإن ستيوارت قد أوصى مصر - لصالحها ولصالح الشعوب التي ترغب في حكمها [كذا] - بأن تتخلى عن جزء كبير من ممتلكاتها الافريقية إلى مشايخها المحليين وزعمائها القدماء .

ولقد تساءل ستيوارت عما إذا كان انتصار المهدي هو أحسن حل لكل من الطرفين ، لأنه سيحمل المصريين على أن يحددوا الأراضي التي يحكمونها ويقتصرونها على شرق النيل الأبيض فقط . وبالاختصار فإن ستيوارت قد اقترح أن تتخلى مصر عن مديريات كردفان ودارفور وفاشودة وكان يعتمد في ذلك على عوامل تجارية واقتصادية . فذكر أن كردفان كانت هي المديرية الوحيدة في السودان التي يزيد إيرادها على مصروفاتها ، ثم اعترف بأنها خضعت للحكم المصرى لفترة سنوات طويلة ، وأن المصريين سيعارضون في إخلالها أشد المعارضة ، ولكنه ذكر أن دارفور وفاشودة لم يدخلتا تحت الحكم المصرى إلا في عهد إسماعيل « الذى كان يأمل أن يجد فيهما ما يدفعه لدائتيه » .

كان أحد الأوربيين على رأس الإدارة في دارفور في ذلك الوقت ، وهو سلاتين باشا ، فنسب إليه ستيوارت حسن الحالة وانتشار الهدوء في تلك المديرية . واقترح ستيوارت أن تقوم إنجلترا بنصح مصر بمنح تلك المنطقة استقلالاً ذاتياً تحت رئاسة أحد أفراد الأسرة المالكة السابقة التي كانت تقيم في القاهرة . أما مديرية فاشودة وجنوب كردفان فإن ستيوارت قد رأى أنها مناطق فقيرة ، فنصح بتركها للقبائل والشيوخ المحليين . ولكنه نصح بترك إحدى الحاميات في السوبات ، على الضفة اليمنى للنيل ، لمراقبة وقمع تجارة الرقيق في النيل الأبيض .

أما فيما يخص مديرتي خط الاستواء وبحر الغزال فإن ستيوارت لم يهتم بالتضحيات المالية التي قامت بها الإدارة المصرية هناك ، ولذلك فإنه نصح بسحبها وترك وكالات تجارية فقط في كل منهما ، تحت رئاسة أحد الأوربيين ، ويعاونه في ذلك عدد من المهندسين السودانيين لتسهيل التجارة ومعالجة تجارة الرقيق . ولم يكن من شأن اقتراح ستيوارت هذا إلا تحويل الثروات التي كان التجار العرب يجنونها إلى جيوب الأوربيين ، معتمدين على فرق من المهندسين السودانيين .

وأما فيما يخص التنظيمات والإصلاحات العسكرية في السودان فإن ستيوارت قد أوصى بتحصين جميع المواقع الاستراتيجية الهامة ، وبعدم ترك وحدات عسكرية صغيرة منعزلة . ولقد اقترح ستيوارت إنشاء وحدات نظامية من الفرسان في السودان ، وأوصى بدفع مبالغ من المال للقبائل أو إعفائها من الضرائب ، حتى تقدم هذه الوحدات اللازمة . كما أنه نصح بعدم وضع ضباط رسميين على رأس تلك الوحدات ، ولا تمرينها أو إلباسها الكسوة العسكرية ، بل تترك تحت رئاسة شيوخها المحليين . ولقد أصر ستيوارت على ضرورة إنشاء هذه الوحدات ، ولكنه تساءل في نفس الوقت عما إذا كانت الحكومة الخديوية ستقبل إنشاء أو تسليح مثل هذه الفئات التي قد تنقلب ضدها في يوم من الأيام .

وكان آخر تقرير أرسله ستيوارت من الخرطوم يتعلق بوصول الجنرال هيكس إليها في يوم ٤ مارس . وبعد أربعة أيام سافر وطوف بشرق السودان قبل أن يصل إلى مصوع . وفي السويس كتب تقريراً آخر يتعلق بشرق السودان وسواحل البحر الأحمر والحدود مع الحبشة .

(٥) - « نصائح » وزارة الخارجية البريطانية لمصر :

أشفت تقارير ستيوارت غليل وزارة الخارجية البريطانية التي كانت تطالب بمعلومات دقيقة عن السودان في ذلك الوقت العصيب . وكان اللورد دفرين قد عالج موضوع السودان في تقرير سابق ولكن بشكل عام ومختصر . وإعترف

أنه من الصعب على مصر أن تقبل سياسة إخلاء السودان ولذلك فإنه طالب بنصحها بالتخلي عن دارفور وقسم من كردفان مع المحافظة على مديريات الخرطوم وسنار . وأصر من ناحية أخرى على أهمية « سرعة بناء خط السكة الحديدية من سواكن إلى بربر حالما تسمح الظروف بذلك »⁽¹⁾ . وهو ذلك الخط الذى كان يهدف إلى تحويل تجارة السودان عن مصر إلى سواحل البحر الأحمر ، وتركيزها فى قاعدة بحرية تحت سيطرة مدفعية الأسطول البريطانى .

ولقد أثرت آراء ستوارت ومقترحاته على اللورد دفرين خصوصا ما يتعلق منها بتحديد الأراضى التى يمكن لمصر الاحتفاظ بها تحت سلطاتها ، تمشيا مع إمكانياتها المالية . وقبل دفرين فكرة إخلاء دارفور التى كانت حتى ذلك الوقت تحت إدارة سلاتين ، ولكنه اعترف بأن العقبة الرئيسية هى إقناع الحكومة المصرية بالتخلي عن نفوذها فى تلك المناطق . ولما كانت إمكانيات السودان الزراعية والتجارية كبيرة لاجدال فيها فإن دفرين قد أصر على ضرورة إقامة إدارة حازمة ، ذاكرا أنه لا يمكن إقامتها إلا إذا عهد بها إلى شخص مثل غردون . وفى ذلك الوقت كان دفرين يفكر فى إرسال الإمدادات إلى السودان كوسيلة للتخلص من عدد كبير من عناصر جيش عراى القديم ، مما يسمح بإنشاء قوة جديدة للدفاع عن مصر . وهكذا إقتنع دفرين بوجهة نظر ستوارت وأصبح ينادى بما نادى به⁽²⁾ .

والحق أن دفرين أهمل جميع المظاهر الدينية والوطنية للحركة المهدية ، ونسب كل نجاح لهذه الحركة إلى بؤس الأهالى وعيشتهم بدون أمل . وذكر أن الحكومة المصرية تستطيع أن تبرهن على حكمتها إذا هى عملت على قصر مجهوداتها على إعادة توطيد سلطتها فى سنار دون أن تحاول مد ممتلكاتها إلى ماوراء هذه المديرية والشواطىء المجاورة للنيل . فيمكنها بهذه السياسة المتواضعة تقليل الأعباء الملقاه على كاهل الخزنة ، كما أن إقامة إدارة عادلة

(1) COLVIN, sir Aukland; The making of modern Egypt. London,

1906. p. 36.

(2) MACMICHAEL, sir Harold; The Soudan. London. 1954. pp. 39-40

وإنسانية ومفيدة في دنقلة والخرطوم وسنار ستكون ضمانا مؤكداً لإعادة سلطة الحكومة فيما بعد على الأراضي التي ستجلب عنها^(٢) . ولكن الحكومة المصرية لم تكن مستعدة إلى الاستماع لهذه النصائح ، التي تدعوها إلى إهدار مسئولياتها ، وتصنيع مجهوداتها ، والتخلي عن وحدة وادي النيل .

درست وزارة الخارجية البريطانية تقرير ستيوارت ثم كلفت قنصلها العام في القاهرة بإبلاغه إلى الحكومة المصرية ، والاصرار على ضرورة تنفيذ التوصيات المقترحة . ولقد قرأ شريف باشا التقرير وشكر الحكومة الإنجليزية عليه ، إلا أنه لم يعتبر نفسه مرتبطاً بتنفيذ توصيات مندوب الحكومة البريطانية في السودان . ولكن الخديو كان يعرف أن بقاءه على العرش متوقف قبل كل شيء على تأييد إنجلترا له ، وهي التي تستطيع أن تجمعه من ثورة جديدة يقوم بها المصريون ، أو من توغل المهديين في صعيد مصر . ولذلك فإنه اضطر إلى مساندة السياسة البريطانية ، ونفذ معظم إقتراحات دفرين قبل سفره من مصر وسلم معظم الإدارات الهامة في البلاد إلى موظفين من الانجليز . ولكنه لم يكن يستطيع أن يتصرف في مسألة السودان ، إذ أن ذلك كان يخرج عن الاختصاصات التي حولتها له فرمانات السلطانية ، وكان من ناحية أخرى لازال يأمل أن تنجح القوات التي أرسلها هناك في القضاء على الثورة المهدية ، أو أن تقبل إنجلترا أو تركيا مساعدته في القضاء عليها ، ولذلك فإنه أصم أذنيه عن تنفيذ نصائح ستيوارت المتعلقة بالسودان .

وهكذا تعارضت سياسته السودانية مع سياسة الحكومة البريطانية من جهة ، كما تعارضت مع سياسة المهديين من جهة أخرى . وهكذا نرى أن هذه القوى الثلاث : السلطة الشرعية في مصر (الخديو وحكومته) والسلطة البريطانية المحتلة ، والمهدى ، كان لكل من هذه القوى الثلاث سياسة خاصة بشأن مصير السودان ، وستصطدم هذه السياسات المختلفة بعضها مع بعض .

بعثة أحمد حمدى إلى السودان

ما أن شعر الخديو توفيق بأنه قد قضى على الثورة العرابية وأعاد سلطته على مصر ، حتى حاول أن يفرض سلطته على السودان ويقضى على الثورة المهدية . وكان الانجليز قد أيدوه فى مصر ، ولكنه فى السودان كان يحتاج إلى قوات عسكرية ، فجند من جيش عراى وأرسلهم إلى هناك . ولكنه كان لا يثق فى ولاء المصريين له ، ويرغب فى تأييد إنجلترا من ناحية أخرى ، فاستمع إلى وشاية الحاشية ، وقرر سحب عبد القادر حلمى من السودان ، وتعيين أحد الانجليز على رأس القوات المصرية فى السودان . ولكن توفيقا فى الوقت نفسه لم يكن يثق تمام الوثوق فى نيات الانجليز أصدقائه وحماته فى السودان ، ولذلك فانه قرر أن يتشبه بوزارة الخارجية البريطانية ، ويرسل أحد ياوراته إلى السودان ، ليقف منه على الحالة هناك ، وذلك بكتابة تقارير عن الثورة المهدية وعن الموظفين المصريين ، وعن نشاط الانجليز . فعهد بهذه المهمة السرية فى السودان إلى أحمد بك حمدى .

(١) - الخديو وبعثة أحمد حمدى :

كان على أحمد حمدى أن يسافر إلى السودان فى نفس الوقت الذى أرسل فيه أحمد عراى وزملاؤه إلى المنفى ، أى فى يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢ وكلفه الخديو بالاتصال بمدير الشرقية وبمحافظ السويس بهذا الشار ، وبأن يوصى كلا منهما باتخاذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة على الأمن والنظام والانتباه واليقظة وقت مرور عراى وزملائه ؛ فكان عليهم التأكد من إحلاء محطات السكك الحديدية من الزوار والمسافرين قبل مرور القطار الذى يقلهم وعدم ترك أى شخص يتصل بالزعماء المقيمين أو يقترب من قطارهم^(١) .

(١) أنظر المحفوظات التاريخية (عيسى) اسودك ١/١ - ١ بقائه أحمد حمدى .

وكان على أحمد حمدي أن يساهم مع كتبه مساهمة على بحيرة خاصة داهية إلى سواكن . ولقد كلفه الخديو بمقابلة عملاء الدين باشا . حكمدار سواحل البحر الأحمر ، والشاوي بك أحد وجهاء سواكن . وإبلاغهما رضاء الخديو عنهما . ثم كلفه الخديو بالسفر بعد يومين إلى بربر ، وأن يحض مديرها على الإسراع في إرسال الإمدادات إلى الخرطوم . وفي عاصمة السودان كان على أحمد حمدي أن يوجه عبد القادر حلمي إلى عدم إضاعة الوقت في القضاء على المهدية وعلى الثورة ، و بمصحه بوجوب إتباع سياسة تودد إلى الكولونيل ستوارت ، فيظهر مرونته أمام تصليه ، ولا يرتكب أى عمل يمكن أن يفسر بأنه عمل غير ودي أو مشير للشكوك . وكان على أحمد حمدي أن يعلن لستوارت أن الحاكم العام سيقبل كل طلباته ، وأنه شخصيا غير مكلف إلا بمهمة استعلامات ، وأنه خاضع لأوامر الحاكم العام ، وليس له أى سلطة تحول له التدخل في أى أمر من الأمور .

ولكن شهر يناير سنة ١٨٨٣ شهد تغييرا كبيرا على سياسة الخديو تجاه السودان . فأصدر في ٢٢ من ذلك الشهر أمراً بالغاء وزارة السودان ، وفصل عبد القادر حلمي عن حكومة السودان ، وعين في نفس اليوم علاء الدين باشا حكمدار سواحل البحر الأحمر حاكما عاما على السودان وملحقاته^(٢) . حقيقة أن الخديو كان معجبا بنشاط علاء الدين وحسن إدارته ، ولكن ذلك الإعجاب لم يمنعه من أن يرسم له خطوط وتفصيل السياسة الواجب عليه إتباعها عند مباشرته لسلطته الجديدة .

شرح الخديو في أمر تعيين علاء الدين باشا أن تقدم السودان ورفاهية أهله وإزدهار التجارة والزراعة فيه يتوقف على الطريقة التي تعامل بها الحكومة الأهالي ، وعلى محاولة كسب ودهم إليهما ، ومحاولة إرشادهم لتحسين حالهم وطريقة معيشتهم ، فيجب على الحكومة ألا تعامل الأهالي بطريقة قد تدفعهم إلى معارضتها أو إلى هجر عملهم والإخلال إلى الكسل . لقد تسبب بعض

(٢) أنظر المحفوظات التاريخية (عابدين) دفتر الأوامر رقم ٢ من ١٣٧ . أمر رقم ١ و ٢٢

من يناير سنة ١٨٨٣

الحكام ، بمعاملتهم الأهالي معاملة سيئة ، في دفعهم إلى تغيير موقفهم تجاه الحكومة . ولذلك فإن الخديو قد وجه علاء الدين باشا إلى أن ينبه على أعوانه من لديرين والحكام بعدم تكرار هذه الأخطاء ، وإلى أن يذكرهم بأن القواعد الأساسية لرفاهية السودان وثروته وتقدمه وعمرانه تقوم على إقامة العدالة وبذل الجهد المستمر لكسب صداقة الأهالي والتشجيع المتواصل للتجارة والزراعة .

وكانت توجيهات الخديو للحاكم العام الجديد في النواحي العسكرية أكثر تفصيلا . أمره بتنظيم القوات العسكرية في السودان للمحافظة على الأمن والنظام . والظاهر أن الخديو كان يخشى من هجوم أجنبي على السودان بشكل عام ، ومن هجوم حبشي بشكل خاص ، فذكر أن الحكومة المصرية قد تحملت تضحيات جسيمة من المال والرجال في أثناء حكمها للسودان ، مما لا يسمح لها بالتفكير في التخلي عن أى جزء منه . فكان من الواجب إذا العمل على ضمان سلامة الحدود ، في نفس الوقت الذى يحافظ فيه على الأمن والنظام في الداخل . ولقد شرح الخديو أنه لا يفكر في مهاجمة جيرانه ، ولكنه لا يقبل أن يطمعوا في ممتلكاته وملحقات بلاده . ولذلك فإنه أمر علاء الدين بتقوية الحاميات في منطقة الحدود ، وبالدفاع عن كل جزء من الأراضي في حالة الهجوم عليها .

ولكن أكبر شاغل للخديو كان هو المهدية وثورتها في السودان . فأمر الحاكم العام الجديد بعدم إدخار أى مجهود في سبيل القضاء على هذه الحركة . وكان يرى إمكان التغلب على الثورة ، نظرا لأهمية القوات التى أرسلتها الحكومة ، والتى كانت مستعدة لإرسالها إلى السودان . ولقد حدد الخديو الخطط الاستراتيجية التى كان يرغب فى أن تنفذ هناك . فأمر علاء الدين بتجنب تفريق قواته الحكومية في وحدات صغيرة ، بل إن عليه أن يجمعها في قوة واحدة حسنة التدريب ، يمكنها أن تعمل على رفع الروح المعنوية . ومن الراجب مهاجمة معاقل الثورة ، الواحد بعد الآخر إلى أن تصل قوات الحكومة إلى معسكر المهدي الرئيسى ، حيث تقع الموقعة الحاسمة . ورغم تحديد هذه الخطوط والتفصيلات فإن الخديو قد أبدى ثقته في ذكاء الحاكم العام الجديد ،

وفي صواب حكمه على الأمور ، فترك الحرية له في إختيار الأساليب والوسائل الحرية أو السياسية الحكيمة ، حسبما يتطلب كل موقف من المواقف .

وأصر الخديو على ضرورة قيام علاء الدين باشا بالكثابة بانتظام إلى مجلس الوزراء في القاهرة ، لأنه هو الجهة التي يخضع لها السودان رسمياً . وأخيراً طالب الخديو ببدل النشاط في مكافحة تجارة الرقيق ، مشيراً إلى أهمية الاتفاقية المعقودة مع إنجلترا بهذا الشأن وضرورة تنفيذ بنودها بمخافيرها .

وكان معنى هذا أن الخديو قد غير وضعية السودان وتمثيل الحاكم العام لتلك الأقاليم في مجلس الوزراء ، طبقاً للقرار الذي إتخذته الوزارة بذلك في أوائل سنة ١٨٨٢ ، أى قبل الاحتلال البريطاني ، وأعاد النظام القديم بمخافيره ، مع إصراره على المحافظة على الوضع القائم في حكم السودان ، وعلى حدوده ، وعلى القضاء على الثورة التي تسرى فيه ، أى أنه حاول إعادة « النظام القديم » في السودان بعد أن ساعده الإنجليز على إقامته في مصر .

ولقد استلم حسين باشا سرى ، القائد العسكري لموقع الخرطوم في اليوم التالى من صدور هذا المرسوم - أى في ٢٣ يناير سنة ١٨٨٣ - أمراً خديوياً بوقف كل العمليات العسكرية القائمة ، وبتجميع كل القوات في الخرطوم في إنتظار وصول ضباط أركان الحرب الإنجليز المرسلين من القاهرة . وكان إرسال هذا الأمر الأخير من غير طريق عبد القادر حلمى أو وكيله جيغلر باشا ، ودون أن يذكر تغيير شخص الحاكم العام ، سبباً في سنخ هذين الموظفين ، وفي إجابة عبد القادر بأنه يرفض تنفيذه ، لأن ذلك سيساعد على إنتشار الثورة ، ويعنى ضياع كردفان ودارفور ، كما ذكرنا سابقاً . فاضطر الخديو أمام رفض عبد القادر حلمى إلى أن يكلف ياوره الخاص أحمد حمدى أن يبرق بمجرد وصوله إلى الخرطوم إلى عبد القادر حلمى ، ويطلب منه الحضور بسرعة إلى العاصمة السودانية ، وأن يبلغه بمجرد وصوله الفرمان الذى قضى بإلغاء وزارة السودان وملحقاتها ، والقاضى بفصله من وظيفته كحاكم عام على تلك الأقاليم . وأخيراً فقد كان على أحمد حمدى أن يصر على ضرورة عودة عبد

القادر حلمى دون إبطاء إلى القاهرة^(١) . وهكذا ينقلب ضعف الخديو أمام الانجليز إلى قوة وتشبث تجاه رعيته ، حتى المخلصين منهم له .

ووجه الخديو أحمد حمدى إلى أن يتشاور فى الخرطوم مع علاء الدين باشا ، الحاكم العام الجديد ، وإلى أن يؤكد للكورنيل ستيوارت أن الخديو قد أوصى علاء الدين أن يقدم له كل المساعدات اللازمة فى أى ميدان من الميادين . وهذا يثبت أن الخديو كان يخشى وقوع سوء تفاهم بين الحاكم العام الجديد و مندوب الحكومة البريطانية الخاص ، وذلك رغم أنه كان يخشى فى نفس الوقت من نشاط هذا المندوب البريطانى فى السودان ، إذ أنه قد كلف أحمد حمدى بمقابلة الكولونيل ستيوارت كل يومين أو ثلاثة ، وكأنه لا يبغي إلا زيارته ، وأن يوصى علاء الدين سراً « بملاحظة حركات وأفعال الكولونيل دائما »^(٢) وأن يرسل إلى الخديو بالشفرة وبسرعة أخبار إتصالاته وحركاته .

وأخيرا فقد كان على أحمد حمدى أن ينتظر فى الخرطوم وصول الجنرال هيكس باشا ، رئيس أركان الحرب الجديد للقوات السودانية . وكان عليه أن يصحبه إلى أم درمان ، حيث اجتمعت قوات الإمدادات الجديدة ، على الضفة الأخرى للنيل الأبيض ، وأن يقدمه للجنود ، ويبحث معه أحسن الوسائل للقضاء على الثورة . ولما كانت تجارب أحمد حمدى ومعرفته بالأقاليم السودانية ترشحه بكفاءة لهذه المهمة ، فعليه ألا يرضن بها على هيكس باشا .

(٢) - تقرير أحمد حمدى عن الرحلة إلى الخرطوم :

لاتشفى دور المحفوظات المصرية غليل الباحث فى تلك الفترة ، فلا نقف منها على تاريخ سفر أحمد حمدى من السويس . ثم إننا نجده ينتظر وصول الجنرال هيكس فى سواكن ، لكى يصحبه إلى الخرطوم ، ولاندرى هل جاء

(١) أنظر المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان : ١/١ - ١ .

(٢) أنظر المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان : ١/١ - ٢ .

ذلك وفقاً لتعليمات جديدة من الخديو ، أو أن تأخير سفره من مصر جعله
يقدر أفضلية إصطحاب الجنرال الإنجليزي شخصياً .

ولقد أعطى سفر علاء الدين باشا من سواكن إلى بربر في يوم ٣ فبراير سنة
١٨٨٣ وما صاحبه من إحتفالات رسمية - فرصة فريدة لأحمد حمدي لكي
يتصل بالمستر وايلد ويتحدث معه . كان هذا الإنجليزي يرغب في إنشاء خط
للسكة الحديدية من سواكن إلى بربر . ويهمن أن نعرف وجهة نظر مندوب
الخديو عن هذا المشروع الذي أعده بعض رجال الأعمال البريطانيين قبل أن
تتبنى الأوساط الرسمية البريطانية فكرة إنشاء خط حديد للقاهرة - رأس
الرجاء الصالح بمدة عشر سنوات .

طلب وايلد إلى أحمد حمدي رأيه في هذا المشروع . وكان ياور الخديو قد
سافر مرات عديدة إلى السودان ، ولكنه أجاب بأن آراءه الشخصية ليست لها
كبير قيمة ، لأن المشروع كان معروضا في ذلك الوقت على مجلس الوزراء في
القاهرة ، وهو الجهة الوحيدة المختصة باتخاذ القرارات في مثل هذا المشروع ،
قبل أن تعرضه على الخديو . ولما أصر وايلد على معرفة رأى أحمد حمدي
الشخصي ، إعترف له هذا الأخير بأن الطريق من سواكن إلى بربر كان أقصر
الطرق وأسهلها للدخول إلى السودان . كان وايلد يحمل خرائط خاصة بهذا
المشروع ، وأصر على بعض المواصفات اللازمة لتنفيذه . وكانت نظرة واحدة
إلى تلك الخرائط والخطوط التي تبين مشروع السكة الحديدية كافية لكي
يعرف أحمد حمدي نيات الانجليز ، إذ أن هذه الخطوط كانت مرسومة بشكل
يدل على أن الخط الجديد سيصل إلى بربر ثم يمتد على طول النيل حتى بحيرة
فيكتوريا . وأن هناك مشروعا آخر بإنشاء خط حديدي من طابورة إلى رأس
الرجاء الصالح^(١) . وكانت هذه النظرة الجامعة لمشروعات السكك الحديدية
الانجليزية في إفريقية سببا في إثارة مخاوف أحمد حمدي ، لأنها أظهرت الدور
الذي يعده الانجليز للسودان في تنفيذ مجموع مشروعاتهم الامبريالية . ولذلك
فان تقرير أحمد حمدي ينتهي بأن يذكر أنه نظراً لأهمية ذلك الموضوع ، فانه

(١) المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ١/١ - ٦

سيكون من المستحسن أن يعهد بتنفيذ مشروع سكة حديد سواكن - بربر إلى شركة من دولة أخرى غير إنجلترا - تلك هي النصيحة التي أرسلها الياور إلى الخديو ، والتي تدل صراحة على أنه لم يكن يرغب في ترك أيدي الانجليز تلعب في السودان بكل حرية بعد أن لعبت في مصر ، وتدل على أنه لم يكن ليقبل ربط السودان جنوبا بالامبراطورية البريطانية .

ووصل الجنرال هيكس إلى سواكن بعد سفر علاء الدين باشا إلى بربر بأربعة أيام ، وقد وصل مصحوبا بضباط أركان الحرب الأوربيين وبتابعيه . فشرح له أحمد حمدي أن كل شيء معد للرحلة إلى الخرطوم ، من جمال وخيول وفصائل الجند التي كان عليها أن تحرسه في أثناء سفره . وكان أحمد حمدي يعرف التأثير النفساني السيء الذي سيحدث لأهالي الاقليم الذي سيمر به الضباط الانجليز ، فاتخذ الوسائل اللازمة لتخفيف حدته . وكانت الأخبار تنتشر بسرعة بين الأعراب ، وقد خشي أحمد حمدي أن تكون رؤية العرب للجنرال هيكس والضباط البريطانيين على الطريق من سواكن إلى بربر سببا في أن يفسروها تفسيراً خاصاً يعطى لرجال الثورة سلاحا جديدا ضد الحكومة الخديوية . ولما كان هذا الطريق أساسيا لإرسال الإمدادات والذخائر إلى السودان ، فان أحمد حمدي حاول أن يحافظ على العرب القاطنين على طوله موالين للحكومة المصرية . فقرر مع محافظ سواكن ومدير بربر أن يطلب من جميع شيوخ القبائل البدوية في تلك المنطقة الحضور لرؤيته شخصيا عند مروره ، كل بجوار الآبار القريبة منه . ولقد شرح يارو الخديو لهؤلاء الشيوخ عند مروره ، مصطحبا الجنرال هيكس والضباط الانجليز أن هؤلاء الضباط موظفون في القوات المسلحة المصرية رغم كونهم من الانجليز ، وأن حالة القوات الخديوية في السودان هي التي تطلبت إرسالهم مع غيرهم من الضباط المصريين للخدمة في الخرطوم . ولقد أصر أحمد حمدي على أن وضعية هؤلاء الضباط الانجليز هي نفس وضعية الضباط المصريين ، وعلى أن إختيارهم للخدمة في السودان لم يكن إلا بسبب كفاءاتهم الشخصية . وهكذا كان على هؤلاء الشيوخ أن يواصلوا طاعتهم لحكامهم القادمين من مصر من أى جنسية

(٣) - وصف أحمد حمدي لهيكس وحملة :

كان الجنرال هيكس قد وصل إلى سواكن في يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٣ وتركها إلى الخرطوم عن بربر في يوم ١١ منه . وقد حيته الجنود وأطلقت له المدافع عند سفره . ووصل في نهاية اليوم الأول إلى المحطة الأولى ، حيث وجد رجال الحملة في انتظاره ، وكانت الخيام قد نصبت لكي يقضى فيها الضباط ليلتهم . ولقد قام محافظ سواكن الذى سحب هيكس حتى تلك المحطة بالتفتيش على الرجال وجمال الحملة وخيولها ، ثم قفل راجعا إلى مقر عمله . وسارت الحملة بشكل عام من هذه المحطة الأولى حتى وصولها إلى بربر من وقت شروق الشمس حتى الظهر ، أو بعد الظهر حسب المسافة بين الآبار على الطريق . وكان هيكس يرسل عادة بعض الجنود مع خمس خيام وأحد الضباط لانتظاره في الطريق عند الظهر ، إذا كان من الصعب الوصول إلى البئر التالية في تلك الساعة ، وذلك حتى يضمن لنفسه وسائل الراحة على الطريق ، وكان يحتل مع الضباط الإنجليز الآخرين أربعة خيام من هذه الخمسة ، ولا يترك لكل الضباط المصريين إلا خيمة واحدة ؛ أما الحملة فكان عليها أن تسير تحت الشمس المحرقة حتى تصل إلى البئر التالية ، حيث ينصب المعسكر الفعلي لقضاء الليلة . ولم تكن من عادة الجنرال الإنجليزي أن يترك معسكره المؤقت إلا في نهاية اليوم ، فيصل إلى المعسكر الحقيقى مصحوبا بالضباط الإنجليز حيث ينامون . ويظهر لنا من تقدير أحمد حمدي أنه كان غير معجب بهيكس وبصحبه من الضباط الإنجليز .

وكان هيكس مصحوبا بثمانية من الضباط الانجليز ، ومنهم طبيب ومترجم ، علاوة على إثنين من الخدم الأوربيين . ولكن عبء قيادة الحملة وقع كاملا على الضباط المصريين الذين كان عليهم تهيئة المعسكر وإنتظار وصول الباشا وصحبه الأوربيين . وكان معظم الضباط البريطانيين في الأربعة أيام الأولى من السير

(١) أنظر : المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان . ١/١ - ٧ .

يركون الخيل ، تاركين جهاهم مع الجمالين ، وكانوا يقضون وقتهم في الصيد ويتعدون يمينا ويساراً عن الطريق الرئيسى ، مما أتعب الخيول وأنذر بموتها قبل وصولها إلى الخرطوم ، خصوصا وأن الطريق كان طويلا وصعبا ، مما سيجبر الحكومة على شراء خيول أخرى لهم . ولذلك فإن أحمد حمدى قد إضطر إلى التدخل فى الأمر بلباقة ، فشرح المسألة للجنرال الإنجليزى ، وأصر على أهمية الخيول وضرورتها للحركات العسكرية السريعة ، وأفهمه بأنه من المستحيل العثور على خيول مماثلة فى الخرطوم . والظاهر أن هيكس قد فهم حكم الضرورة فضرب المثل أمام الضباط الإنجليز وأخذ يسافر على ظهر الجمال ، ولكن هؤلاء الضباط واصلوا ركوب الخيل ومتابعة الصيد ، وكأن الحكومة المصرية قد إختارتهم لبئنة صيد فى هذا الوقت العسير .

وكانت مسألة المياه فى منتهى الأهمية بالنسبة للحملة بشكل عام ، وبالنسبة للجنرال هيكس بشكل خاص . وكان قد أحضر معه من السويس ٥٠ برميلا من الحديد ، مملوءة بالماء لاستعماله الشخصى واستعمال الضباط الإنجليز . ولقد بلغ من شدة قلق الجنرال الإنجليزى على سلامتها أن عين أحد الضباط لملاحظتها . ولكن « لحاماتها » لم تكن متينة ، وأخذ الماء يقطر منها ، فما كان من هيكس إلا أن أمر بتجريد الضابط من رتبته . وحتى وصوله إلى منتصف الطريق إلى بربر كان الجنرال يرفض السماح لأى فرد بالشرب من الماء المخصص للضباط الإنجليز . ولكن بقية المياه المحفوظة فى القرب لم تكن كافية لشرب الأربعة عشر فرسا ، علاوة على رجال الحملة وضباطها . ولذلك فإن هيكس قرر إرسال مندوبين إلى بربر لكى يطلبوا إرسال الماء بسرعة ، وإرسال جمال أخرى مستريحة . ولما كان الجنرال لا يثق فى أى أحد من رجال الحملة ، فانه قد عهد إلى ياور الخديو بتنفيذ هذا الأمر . وإضطر ياور « أفندينا » إلى تنفيذ أمر الباشا الإنجليزى بطبيعة الحال .

ولم تكن طبيعة الجنرال هيكس وتصرفاته هى وحدها التى تعطى فكرة سيئة عنه ، بل تضافرت مع ذلك أراؤه الشخصية العامة . كان أحمد حمدى قد حاول منذ تركهم لسواكن أن يكسب ثقة وود الجنرال الانجليزى والضباط

الانجليز الآخرين ساعيا إلى معرفة آرائهم تجاه الحركة الثورية والحكومة المصرية ، ولكنه وجد أن « سعادة الجنرال » يشبه في ذلك أى إنجليزى آخر من بنى جنسه ، مما يدفع إلى عدم الثقة بهم^(١) . وكان هيكس يسأل دائما عن الأخبار والحالة في السودان ، وما أن عرف في أحد الأيام أن الحالة آخذة في التحسن حتى ظهر عليه الغضب ، وصرح بأنه لم تكن هناك إذاً حاجة لاستدعائه من لندن وإضطر أحمد حمدى إلى التدخل ، وإلى أن يشرح له أن الحكومة الخديوية محتاجة إليه حتى في وقت السلم ، وذلك لتنظيم القوات العسكرية . ولم يظهر أن هذا الجواب قد أَرْضَى الباشا الإنجليزى حتى وكأنه كان يرغب في الانتقام الشخصي من السودان .

ولقد مرت الرحلة من بربر إلى الخرطوم دون حادثة تذكر ، وقطعت الحملة هذه المرحلة على ظهر باخترتين في النيل . ودخل الجنرال هيكس باشا إلى الخرطوم في يوم ٤ مارس سنة ١٨٨٣ مصحوب بضابطه الإنجليز . وكان الخديو قد عينه رئيسا لأركان حرب جيش السودان ، ومنحه رتبة اللواء في الجيش المصرى ، وكلفه باعداد وتنفيذ كل العمليات . والحقيقة أن هيكس كان هو القائد العام الفعلى لقوات السودان . ولكن الخديو لم ير من حسن السياسة تعيينه رسميا على رأس جيش السودان ، وهو أجنبى ومسيحى ، خصوصا وأن الثورة السودانية كانت ثورة دينية ووطنية .

ولقد عين الخديو سليمان باشا نيازى قائدا عاما لإسميا للقوات السودانية . وعلاوة على كبر سن هذا الباشا الذى كان قد شارك في حروب محمد على ، فإن الخديو قد أعطاه أمراً سرياً بالموافقة على جميع الخطط الحربية التى يتقدم بها الجنرال هيكس . وكان هذا الباشا قد وصل إلى الخرطوم في يوم ٢٠ فبراير في صحبة علاء الدين باشا ، الحاكم العام الجديد للسودان .

(٤) - تقارير أحمد حمدى عن الخرطوم :

تعتبر تقارير أحمد حمدى بعد وصوله للخرطوم في غاية الأهمية بالنسبة للسودان . حقيقة أن هذا الضابط المصرى يقتصر في تقريره المؤرخ يوم ٩

(١) أنظر المحفوظات التاريخية (عديد) - السودان ١/١ - ٧

مارس سنة ١٨٨٣ على ذكر أسباب الثورة السودانية ، ولكن تقريره التالى الذى له صورة المذكرات اليومية ، والمكتوب عن الفترة من ٢١ مارس إلى ٥ أبريل يعتبر بحق المصدر التاريخى المصرى الوحيد عن تاريخ السودان وقت وصول الجنرال هيكل إلى الخرطوم .

ذكر أحمد حمدى فى تقريره الأول أن أهم أسباب الثورة المهدية هو سوء إدارة البلاد وتعيين غير الأكفاء فى مراكز لا يستطيعون معرفة معنى الاضطلاع بأعبائها ، فإتهم أبا السعود العقاد ويوسف باشا الشلالى باضاعة النفوذ المصرى وذلك باساءة اضطلاعهم بمهام قياداتهم ، مثلهم فى ذلك مثل محمد سعيد باشا ، الذى كانت الحكومة قد كلفته بتعقب المهدي فى وقت ظهوره فى جزيرة آبا .

وعلاوة على ذلك فإن موظفى الإدارة ، وخصوصا مصلحة التلغرافات ، كانوا من السودانيين ، فساعدوا على وصول أخبار التحركات المصرية ونيات الحكومة المصرية إلى الثوار عن طريق العملاء السريين والجواسيس .

ولما كان الأهالى فى دنقلة والخرطوم ورجال الحسانية ينضمون للمهدى ويذهبون لكردفان ، فإن أحمد حمدى قد إقترح إرسال تعليمات صارمة إلى مدير دنقلة لمراقبة الطرق المؤدية إلى كرفدان . كما أنه رأى ضرورة زيادة مراقبة الطرق بشكل عام ، وإعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية فى الخرطوم .

كان أحمد حمدى شديد الإعجاب بعبد القادر حلمى ، وقد أثنى على مجهوده أكثر من مرة وذكر أنه إتخذ التدابير الفعالة لتحسين الحالة العامة ، وشجع السودانيين وخصوصا رجال الشايقية على التطوع فى صفوف القوات المسلحة ، لكى يزيد من قوة الحكومة ، ويمنع هذه العناصر المحاربة من الانضمام للمهدى . وقد رأى أنه إذا كان قد أتيح لعبد القادر حلمى أن يصله الإمدادات المطلوبة لأمكنه القضاء على الثورة فى فترة قصيرة . وعلاوة على ذلك فإن تعيين عبد القادر لعدد من السودانيين فى مراكز كبيرة فى الحكومة العامة لم يدخل أى إفساد فى الإدارة التى تسير سيرا حسنا فى كل من مناطق سنار والنيل الأبيض . كان عبد القادر حلمى قائدا له قيمته ، وإداريا حازما

ومرنا في نفس الوقت ، مما ساعده على كسب ولاء عدد كبير من السودانيين للحكومة وبث الذعر في صفوف الثوار . ولقد أحبه الموظفون السودانيون والمصريون والاوربيون جميعهم ، فاقترح أحمد حمدي على الخديو أن يقيه في منصبه حتى يتم نشر الأمن في منطقة الجزيرة . وفي حالة رفض هذا الطلب ونظرا لأن الصحف كانت قد نشرت خبر تعيين علاء الدين باشا ، فإن أحمد حمدي قد أصر على ضرورة إبقاء الخديو لعبد القادر حتى في منصب القائد العام للقوات السودانية ، تاركا بذلك مهام الحاكم العام لعلاء الدين باشا ، وقاصرا مهام جيجلر باشا على مراقبة تجارة الرقيق . وعلى أي حال فإن أحمد حمدي قد أفهم الخديو أهمية بقاء عبد القادر حلمي لقيادة الجنود حتى يتم إخضاع مناطق سنار والنيل الأبيض^(١) .

وكان كل من جيجلر باشا والجنرال هيكس قد اقترح إخلاء دارفور من الجنود والسكان المدنيين عن طريق بحر الغزال . ولكن أحمد حمدي لم يوافق على هذا الاقتراح ، مثله في ذلك مثل عبد القادر حلمي وعلاء الدين . ذلك أن الطريق المار ببحر الغزال كان طويلا ، ويمر في مناطق يصعب فيها سير القوافل ، وتنتشر فيها الأمراض والحميات ، ويحتلها الثوار . ولقد إتهم أحمد حمدي بك محمد سعيد باشا حاكم كردفان بأنه قد رفض تنفيذ أوامر الحاكم العام ، وبأنه قد أهمل إتخاذ الوسائل التي تكفل له الدفاع عن نفسه وعن إقليمه أمام الثوار . وإعتقد أن خطة جيجلر كانت تهدف إلى أن تعطى للثورة مجاها الحيوى اللازم لانتشارها . ولكن أحمد حمدي قد أظهر إعجابه بحاكم دارفور والوسائل التي إتخذها لمقاومة الثوار . واقترح إعادة المواصلات معه ، وذلك بتكليف مدير دنقلة باختيار معاون سوداني يسافر إلى دارفور حاملا الخطابات وفي حراسة رجلين . واقترح لذلك طريقا بعيدة عن الثوار ، يمكن قطعها في خمسة عشر يوما ، وتمر بوادى الملك وأم بدر والفاشر .

ولقد أظهر أحمد حمدي أن الجنرال هيكس « شخصية غير مرغوب فيها » سواء من المصريين أو السودانيين ، وذلك لأن الجنرال كان يظهر علنا عدم ميله

(١) أنظر : المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ٣/١ ٨

لمصر وللمصريين ، ولذلك فإن أقل حادثة قد تقع ستمخض عن قطيعة تامة بينه وبين رجال القوات المسلحة . وعلى أى حال فإن أحمد حمدى قد بذل جهده لإقناع الضباط باستمرار إطاعتهم لأوامره .

وذكر هيكس لأحمد حمدى فى يوم ٢١ مارس أنه قد إستلم برقية من اللورد دفرين بشأن إعلان تعيين علاء الدين باشا حاكما عاما على السودان . والحقيقة هى أن دفرين كان قد إتصل بمجلس الوزراء فى القاهرة فى هذا الشأن مما جعل هذا المجلس يقرر ترك إختيار الفرصة المناسبة لهذا الإعلان لسلطات الخرطوم . ولقد أراد هيكس أن يعلن علاء الدين عن وظيفته فى الحال رغم أن ذلك كان يهدد باضاعة مجهودات عبد القادر الطويلة فى منطقة سنار بين الشيوخ المحليين والجنود غير النظاميين من أهل السودان ، وقد يدفع بهم إلى التخلي عن مجهوداتهم التى يبذلونها ضد الثورة . ولذلك فإن أحمد حمدى قد رفض طلب الجنرال هيكس ، وطلب إلى علاء الدين ألا يعلن نبأ تعيينه قبل أن يستلم أمراً صريحا من الخديو بذلك . ولقد وصل هذا الأمر فى يوم ٢٥ مارس ، ونص على تعيين علاء الدين باشا حاكما عاما ، وسليمان نيازى قائداً عاما للقوات العسكرية فى نفس الوقت . فنصح أحمد حمدى بزيارة عبد القادر فى أرض الجزيرة حتى يقع تسليم السلطات هناك ، ويحافظوا على التفاف الأهالي والجنود حول الحكومة . ثم كان على علاء الدين أن يقدم سليمان نيازى إلى رجاله قبل أن يعود إلى الخرطوم . ولقد وافق الرجال الثلاثة على هذه الفكرة ، وفى اليوم التالى إحتفل فى سراى الحاكم العام بتعيين علاء الدين ، وشارك فى ذلك كبار الموظفين من الأهالي ومن الأوربيين^(١) .

ولقد أراد هيكس باشا فى أثناء ذلك نشر بلاغ على الأهالي يؤكد لهم فيه رغبته فى المحافظة على العدالة ، هادفاً بذلك - كما قال أحمد حمدى - إلى إجتذاب الأهالي إلى دولة الانجليز ، التى كان هو نفسه أحد كبار رجالها ، والتى كانت مشهورة بكرمها وبحبها للعدالة !! ولقد حكم أحمد حمدى على ذلك الفعل بأنه إمتداد لأعمال غردون الذى يعتبر مسؤولا عما وصلت إليه

(١) المحفوظات التاريخية (عاهدين) : السودان ١/١ - ٩ ص ١١ - ١٢ .

إننا نعرف أن نيازي باشا القائد العام للقوات العسكرية لم تكن له أى سلطات فعلية ، ولم يكن فى إستراتيجته إتخاذ أى قرار من القرارات دون موافقة هيكس باشا على ذلك . وبالرغم من أن هيكس لم يكن من الناحية الشكلية سوى رئيس أركان حرب نيازي ، فانه كان يرسل إليه يستدعيه إلى مكتبه لأتفه الأشياء ، ولم يخف عزمه على أن يطلب من الخديو رأساً ترقية هذا الضابط أو ذاك ، وكان نيازي يشكو من أنه مجرد من السلطات ، ومن أن هيكس كان يتدخل رأساً مع الضباط العظام ، حتى يظهر لهم بأنه هو القائد العام الفعلى . كما أن هيكس كان يتعدى على إختصاصات علاء الدين باشا فى شأن الاستيلاء على السفن اللازمة للحملة .

ولقد ختم أحمد حمدى تقريره منوها بأن الذى يحفظ مصر هو إقامة التوازن بين الدول المتنافسة عليها ، ولكن الأنظار كانت قد بدأت تتركز على السودان ، راغبة فى تحويله إلى هند إفريقية ، لها موقع ممتاز بالنسبة لقناة السويس وبوغاز باب المندب ورأس الرجاء الصالح ، بلاد واسعة يسكنها شعب يقرب من عشرة ملايين نسمة ، وبلاد خصبة يمر فيها النيل الذى هو حياة مصر ، مما يدعو إلى شدة تيقظ الخديو ووزرائه حتى يبعدوا عنها أنظار الغير (٢) . ولقد رأى أحمد حمدى أن القوات العسكرية الجديدة ليست كافية للسير إلى كردفان ، خصوصاً وأن القيادة ستضطر إلى ترك بعض الحاميات الموزعة فى الأقاليم . ولذلك فانه طلب إرسال آلايين آخرين من المشاة ، ومعها عدد من الجنود غير النظامية وبطارية مدافع جبلية إلى دنقلة ، وذلك لكى ترحف منها على كردفان ، فى نفس الوقت الذى تسير فيه الحملة الأخرى عليها من الخرطوم . وأخيراً فإن أحمد حمدى قد أظهر عظيم أسفه لاستدعاء عبد القادر حلمى ، وهو الضابط المشهود له بالكفاءة فى النواحي العسكرية والإدارية والسياسية ، على العكس من علاء الدين ونيازي . أما « سعادة

(١) المخطوطات التاريخية (عابدين) : السودان ١/١ - ٩ ص ٧ .

(٢) المخطوطات التاريخية (عابدين) : السودان ١/١ - ٩ ص ١٤ .

هيكس باشا» وأصحابه فليس لهم أى قيمة فى نظر أحمد حمدى ، وإلتهمهم بأنهم « يتبعون تعليمات خاصة » ، ولكنهم لن يستطيعوا تنفيذ أغراضهم إذا وجدوا أمامهم الرجال النشطين النباء الذين يستطيعون إفساد مناوراتهم^(١) . ولقد إقترح أحمد حمدى إنشاء أربع حكومات عامة فى كل من شرق السودان وغرب السودان ووسط السودان وهرر ، ولكن مع المحافظة فى نفس الوقت على جميع القوات العسكرية تحت إمرة قائد عام واحد ، هو فى رأيه عبد القادر حلمى دون سواه .

ويمكننا أن نفهم من هذا قيمة إرسال الجنرال هيكس إلى السودان ، ومقدار الثقة التى كان يحظى بها من الخديو بعد وصول مثل هذا التقرير إليه . ولكن الخديو والوزراء لم يكونوا أحراراً فى اتخاذ القرارات التى يرونها فى الشؤون السودانية منذ الوقت الذى إحتل فيه الجنود الانجليز عاصمة بلادهم ، وكانوا يحاولون إعادة الوضع إلى ماكان عليه قبل الثورة العراقية - رضى الشعب بذلك أم كره - ولكن إنجلترا لم ترتبط مع الخديو ، ولم ترتبط مع الحركات الوطنية ، وإنتظرت حتى يضعف بعضهم بعضا ، وتستفيد هى فى الوقت المناسب .

(١) المرجع السابق

المجئترا وحملة هيكس

تغير الموقف فى السودان منذ سقوط الأبيض فى أيدي الثوار ، ولكننا نجد رغم ذلك أن الحكومة الحديوية قد إكتفت بارسال بعض التعديلات فى قيادة قواتها فى السودان ، وعينت هيكس ، رئيسا لأركان حربها . وكانت هذه التعديلات تعديلات شخصية ، ولا نرى فيها علاوة على ذلك أى مصلحة فعلية لمصر أو السودان . وكانت خسائر المصريين قد بلغت حتى ذلك الوقت حوالى ١٦ ألفا من الجنود ، ومثل ، هذا العدد تقريبا من البنادق ، وحوالى نصف مليون رصاصة . وقد ساعد ذلك الثوار على أن يبدأوا فى إستخدام الأسلحة النارية ضد جنود الحكومة . وقد قسم الثوار قواتهم إلى ثلاث فرق كبيرة بعد الاستيلاء على الأبيض إستعدت إحداها للزحف على دنقلة ، والثانية على دارفور ، والثالثة بقيادة المهدي نفسه للزحف على الخرطوم . وكان على الجنرال هيكس أن يواجه ذلك الموقف ويهاجم الثورة فى كردفان نفسها .

(١) - تخلى الحكومة البريطانية عن مسئولياتها :

كانت منطقة الشاطئ الأيسر للنيل حتى فاشودة تحتاحها الثورة ، ولم يكن فيها أى مكان يصلح لعمل تجمعات عسكرية إلا فى الدويم . ولقد اعتقد هيكس فى صحة الأخبار التى إنتشرت فى ذلك الوقت والتى تدل على نشوب خلاف بين قبائل البقارة والمهدي بشأن توزيع الأسلاب والغنائم وقت سقوط الأبيض . وحاول أن يدخل فى مفاوضات مع رئيس تلك القبيلة ، ودعاه لمقابلته فى الدويم . وكان يعتقد علاوة على ذلك بأن قوات الثوار مشتتة فى أماكن عديدة ، فقرر نقل معظم قواته إلى النيل الأبيض ، فيما عدا ألفى جندي يتركهم فى الخرطوم . ولما كان حسين باشا قد تولى قيادة الجند التى كان على القادر حلمي قد جمعها على النيل الأزرق ، فقد كان من السهل السيطرة على

أرض الجزيرة بالقوات الموجودة على النيل الأبيض والأزرق . ولقد كان في إستطاعة هيكس في حالة هجوم المهديين من الغرب أن يضربهم بمدافع بواخره^(١) .

ولكن تجمعات كبيرة للثوار بدأت في الظهور حول الدويم وكان معظم رجالها مسلحين بالبنادق . وكانت القوات المرسلة من الخرطوم قد بدأت تصل في النيل الأبيض . أما هيكس وسليمان باشا وبقية الضباط ، فقد إصطحبوا معهم المدافع الرشاشة على ظهر السفن إلى قوة ، ولكنه إضطر إلى أن يستقل البخرة البردين في يوم ١٠ إبريل ويقوم بعملية إستكشاف ، ولكن الثوار هاجموا البخرة من الشاطئين^(٢) ، وكان من نتيجة هذا أن أبرق هيكس إلى القاهرة مقدما صورة سوداء عن الحالة في السودان ، فذكر أنه ليس لديه إلا جارية عشرين يوما ، وأن البلاد التي حطمتها الحرب لا تستطيع أن تعطى لجنوده ما يقتانون به ، وذكر أن المكاتب الإدارية للجيش تسودها القوضى ، وأن الجنود كانوا يلبسون أسمالا إبلية ، وأنهم لم يتقاضوا مرتباتهم منذ شهور عديدة . وحتى السفن كانت تحتاج إلى إصلاح ، وليس لديها الوقود اللازم ، وعلى أى حال فإن عددها لم يكن كافيا لنقل المؤن والذخائر ، بغض النظر عن مهمتها الأساسية ، وهي الدفاع عن الملاحة في النهر ، والمساهمة في إخضاع الشاطئين .

وعلى أى حال فإن هيكس قد تمكن من أن ينتصر على قوات الثوار في أواخر شهر إبريل ، وقتل خمسمائة منهم ، فاعتقدت سلطات القاهرة أن هذا الانتصار سيؤدي إلى تهدئة الحالة في السودان . وفي نهاية شهر مايو عادت القوات المصرية إلى الخرطوم ، بعد أن تركت حاميات في قوة ، وسنار ، وواد مدني على النيل الأزرق .

(١) المخطوطات التاريخية (عابدين) : السودان ٣/١ - ٩ - برقية من هيكس في ٢٦ من مارس سنة

١٨٨٣ .

(٢) المخطوطات التاريخية (عابدين) : السودان ٣/١ - ٧ - برقية هيكس الى وزير الحربية والبحرية

في ١٤ أبريل سنة ١٨٨٣ .

كان الجنرال هيكس في أثناء هذه العمليات يرسل برقيات إلى ممثل الحكومة البريطانية في القاهرة . ولقد خشي اللورد جرانفيل من أن يكون معنى هذا أن يأمل الجنرال أو القنصل العام البريطاني في القاهرة أو الحكومة المصرية في أن تقوم إنجلترا بالمساعدة في مسألة السودان ، ولذلك فانه لغت نظر السير إدوارد ماليت إلى أن الحكومة البريطانية : « ليست مسؤولة بأى شكل من الأشكال عن العمليات التى تقوم بها الحكومة المصرية في السودان ولا عن تعيين الجنرال هيكس أو أفعاله^(١) » . ولما عاد هيكس إلى إرسال برقية للسير إدوارد ماليت يذكر فيها أنه يشعر بأن موقفه غير طبيعى تجاه سليمان باشا نيازى القائد العام الذى لم يقبل أن تكون وظيفته إسمية ، ويطلب بمنحه القيادة العامة الرسمية - قام القنصل العام البريطانى بتحويل هذه البرقية رأسا إلى شريف باشا ، ناظر النظار وناظر الخارجى ، بدلا من أن يحولها إلى الجنرال بيكر ، رئيس هيكس المباشر . وإنتهز هذه الفرصة لكى يبلغه أن الحكومة البريطانية « لا تقع عليها أية مسئولية^(٢) » عن العمليات التى تقوم بها الحكومة المصرية في السودان ، ولا عن تعيين الجنرال هيكس أو أفعاله .

كان اللورد دفرين قد سافر من القاهرة وفهم الجنرال هيكس أنه لن يحظى بأى تأييد من إنجلترا بعد ذلك . فكتب إلى دفرين في القسطنطينية يشكو من السلطات المصرية التى لا تنفذ أوامره ، ومن تأخير وصول الإمدادات ووسائل النقل المطلوبة ، ومن فرار بعض سريات الجنود المشاة وانضمامها للثوار . ولم يكن هيكس يأمل في أن يسير صوب كردفان قبل نهاية شهر سبتمبر ، ولم يكن كبير الأمل في نجاح الحملة . والظاهر أنه لم يكن هناك من يعطف على هذا القائد ، وكان شبه منسى حتى من الحكومة التى استخدمته ، وحتى تأييد اللورد دفرين له لم يكن أكثر من تأييد شخصى ، ولم تكن له أى قيمة فعلية أمام قرار وزارة الخارجية البريطانية . وكان من الجلى أن اللورد جرانفيل قد صمم

(١) اللورد جرانفيل إلى السير إدوارد ماليت في ٧ مايو سنة ١٨٨٣ . F.O. 141/171. No. 99.

(٢) السير إدوارد ماليت إلى اللورد جرانفيل في ٢٢ من مايو سنة ١٨٨٣ .

F.O. 141/174. No. 176.

على عدم تحريك ساعد ، بدعوى عدم رغبته فى التدخل فى شئون السودان . وهكذا نرى أن الانجليز بعد أن حلوا الجيش المصرى فى العام السابق وأصدروا أمرهم للقاهرة ببيع الأسلحة والذخائر ونظموا مراقبة دقيقة على نشاط الحكومة الخديوية . نجدهم قد رفضوا مساعدة هيكس فى القضاء على الثورة المهدية ، بل إنهم رفضوا حتى إعطاء نصائحهم ، أو الاستماع لما يدور فى السودان . وكانت هذه السياسة سببا فى إغضاب ممثلى إنجلترا فى القاهرة ، وسببا فى النقد المر الذى بدأ المحافظون يوجهونه للوزارة .

وكتب اللورد كرومر يقول : « يظهر أن اللورد جرانفيل قد إعتقد أنه سيخلى نفسه من كل مسؤولية فعلية بمجرد اعلانه أنه غير مسئول . إن مسؤولية الحكومة البريطانية فى إدارة الشئون المصرية لا تتوقف على بعض الجمل التى تكتب فى أحد التقارير ، لكى تنشر فى كتاب أبيض . ولكنها كانت قائمة على أساس أن الحكومة البريطانية كانت تحتل البلاد ، وأن عدم مقدرة المسؤولين من الأهالى كانت واضحة ، وأن العالم المتمدين قد ألقى على عاتق إنجلترا المسؤولية التى لم يكن فى استطاعتها أن تتخلص منها مادام الاحتلال قائما .. فبدلا من أن يعترف اللورد جرانفيل بعناصر الموقف ، نجده يحتمى وراء تنازل خيالى عن المسؤولية ، لم يكن إلا مجرد أمانى دبلوماسية وبرلمانية »^(١) .

وكتب السير أوكلاند كلفن ، وهو أحد الانجليز الآخرين المسؤولين فى مصر فى تلك الفترة : « مهما تكن آراء الوزارة البريطانية فقد كان لمصر مصالح قوية فى حملة هيكس ، وكانت إنجلترا مسؤولة عن مصر . وإذا كان إدخال السودان فى المشروع الخاص بتسوية المسائل المصرية أمراً يثير المضايقة ، فلقد كان من الواضح أمام الحكومة التى تحملت مسؤوليات مصر أن أية تسوية تناسى عامل السودان لن يكون لها طابع الانسجام »^(٢) . ولقد إدعى بعض الكتاب أن سياسة اللورد جرانفيل هذه كانت تتفق مع سياسة جلادستون ،

(1) CROMER: Modern Egypt. London. 1908. Vol. II. pp. 366-367.

(2) COLVIN: The making of modern Egypt. London, 1906. p. 36.

بدى كان يعتقد أن الشعب السودانى « شعب يناضل من أجل حريته » ولهذا لم يكن يود نتيجة لهذا الاعتقاد أن يجبر هذا الشعب على الخضوع لحكم [أجنبى] ولكن الواقع أن هذا الاعتقاد لا يستند إلى أسس منطقية ، إذ أن جلاستون لم يحترم نفس المبادئ بالنسبة لمصر ولشعب مصر ، وستكذبه تصرفاته القادمة الخاصة بالسودان نفسه .

(٢) - تجهيزات الحملة :

استمر الجنرال هيكس فى تجهيز الحملة رغم جميع المصاعب التى إعترضته ، ورغم يأسه من قرار وزارة الخارجية البريطانية الخاص بعدم التدخل فى شئون السودان .

كانت الحالة المالية فى السودان تدعو إلى اليأس ، إذ أن الخزنة لم يكن بها إلا ٤٠,٠٠٠ جنيه ، ولم يكن من الحكمة جمع الضرائب من الأهالى فى ذلك الوقت ، فاضطر شريف باشا رغم سوء الحالة المالية فى مصر نفسها إلى أن يضع تحت تصرف حكومة السودان ١٤٧,٠٠٠ جنيه كانت هى كل ما يمكن للخزنة المصرية فى ظروفها القائمة أن تدفعه للسودان . ولكن حالة القوات العسكرية لم تكن أقل سوءا من حالته المالية ، إذ أن عدد جنود الحكومة كان أقل مما يجب لبدء حملتها على كردفان ، خصوصا وأن هذه الحملة كانت مضطرة إلى الاعتماد فى تمويلها على الخراطوم ، مما يحتّم عليها الاحتفاظ بخطوط مواصلاتها سليمة ، وحراسة قوافل التموين حراسة قوية . وكان عدد قوات الحكومة فى الخراطوم لا يزيد على ٦,٠٠٠ ولا يصلح منهم للخدمة إلا ٥,٠٠٠ خصوصا وأنه لم يكن من الحكمة سحب حاميات النيل الأزرق أو النيل الأبيض ، فإذا اضطرت القيادة إلى تعيين ألفين لحراسة خطوط المواصلات فلن يبقى لها إلا ٣,٠٠٠ جندي فقط للسير إلى كردفان ، فى الوقت وفى الظروف التى كانت تتطلب عشرة آلاف على الأقل وكان من الضرورى إرسال إمدادات جديدة للسودان خصوصا وأن « نتيجة المهرمة - كما قال هيكس - لن تكون مجرد ضياع دارفور وكردفان بل ضياع سنار وربما الخراطوم

ورأى القنصل العام جرندي أنه من المستحيل على الحكومة المصرية دفع النفقات اللازمة للسودان ، وأن العمليات المقترحة مهددة بأن تفشل فشلاً جسيماً ، ما لم تنفذ على نطاق واسع ، وما لم يكن الجيش مجهزاً تجهيزاً جيداً ، وتساءل عما إذا كان من المستحسن أن تتدخل وزارة الخارجية البريطانية في الشؤون السودانية وتعطى لهيكس تعليمات توجهه فيها إلى أن يقتصر على العمليات الدفاعية في المناطق الواقعة بين النيل الأبيض والنيل الأزرق (١) . ولكن الحكومة البريطانية كانت تصر على عدم إعطاء أى رأى أو أية نصيحة ، وقررت أن تلقى المسؤولية على كاهل الحكومة المصرية ، بعد أن تأكدت من أن هذه الحكومة مقيدة تماماً من الناحية المالية .

واجتمع مجلس الوزراء في القاهرة وقرر إرسال إمدادات لا تتعدى ثلاثة آلاف جندى إلى السودان ، توفر من بعض الحاميات المتفرقة ، ومن بين رجال الرديف ، إجابة لنداءات هيكس ، كما أنها قررت أن ترسل له مبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه حتى نهاية العام لنفقات هذه القوة الجديدة .

وقرر هيكس إذاً أن يقوم بمحمله ، ولكنه عاد وشكا إلى الحكومة المصرية المصاعب التي يلقاها من الموظفين في الخرطوم ، وطلب إرسال تعليمات محددة تحبرهم على إطاعة أوامره ، خصوصاً في شؤون تنظيم الحملة ، ثم طالب بتعيينه قائداً عاماً ، وإلا فإنه يتخلى عن كل مسئولية خاصة بالحملة ويعود للقاهرة . وكانت الحكومة الخديوية تؤيد الجنرال هيكس في السودان ، وكان شريف باشا قد أرسل منذ نهاية شهر مايو بتعليمات إلى الخرطوم تقضى باطاعة أوامره ، ولكن إعطاء القيادة العامة رسمياً لجنرال أجنبي مسيحي كان عملاً غير لائق نظراً لأهمية الناحية الدينية في ثورة السودان . وعلى أى حال فإن شريف كان مستعداً لتكرار أوامره للسلطات المصرية بالخرطوم . فلما تدخل السير

(١) المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ١/٣ - ٦ - برقية هيكس في ٣ من يونيو سنة

إدوارد ماليت في الموضوع ، نتيجة لطلب هيكس ، وافق شريف باشا وأصدر أمره بتعيين سليمان تيازي -- الذي كان وجوده يضايق هيكس - في منصب حاكم عام سواحل البحر الأحمر ، وأخذ علاء الدين مهام منصبه الاسمية علاوة على حكومة عموم السودان . ولم تكن مهام الحكومة العامة في الخرطوم من النواحي الادارية والمالية تسمح لعلاء الدين بالوقت اللازم للتدخل الفعلي في الشؤون العسكرية ، مما يعطى للجنرال هيكس حرية العمل . ولكن الدور الذي لعبه القنصل العام الانجليزي في هذا الموضوع جعل جرانفيل يكتب إليه بأنه ليست هناك حاجة لتذكيره بأن انجلترا لا تتحمل أى مسؤولية تخص أمور السودان ، وأنه من الضروري على هيكس أن يفهم بأن السياسة البريطانية تتلخص في الامتناع عن التدخل في أعمال الحكومة المصرية في تلك البلاد^(١) .

ورضخت الحكومة المصرية لتدخل القنصل البريطاني ، وتسلم الجنرال هيكس برقية من الخديو في ٢٠ أغسطس يبلغه فيها بتعيينه قائدا عاما على الحملة السودانية الموجهة إلى كردفان ، مع منحه رتبة فريق ، وجميع السلطات العسكرية اللازمة ، ويبدى أمله في نجاحه في القضاء على الثورة ونصيحته له بالتعاون مع الضباط المصريين^(٢) . ورغم أن المصاعب التي كانت تصادف هيكس في السودان ، فان الحكومة الانجليزية قد أشعرته أنها لن تعطيه أى تأييد . ذلك أن القنصل العام الانجليزي في القاهرة - مع تهنيته ليكس بالترقية - لفت نظره إلى أن هذا القرار هو قرار مصرى بحت ، وأضاف أن سياسة الحكومة البريطانية هي الامتناع إلى أقصى درجة ممكنة عن التدخل في أعمال الحكومة المصرية في السودان . وهكذا كان هيكس أن يتقدم إلى كردفان على رأس قوات لا تحترم قيادته ، وهو يشعر في نفس الوقت أن حكومته لن تعطيه أى تأييد فيما يقوم به .

(٣) - مصر حملة هيكل :

كانت خطة الجنرال هيكل تلخص في السير جنوبا بحذاء النيل الأبيض حتى الدويم بقوة تبلغ ١٠,٠٠٠ جندي منها ٨,٦٠٠ من المشاة و ١,٤٠٠ من الفرسان مع بطارية مدافع ميدان كروب و بطارتين من مدافع الجبال و بطارية مدافع رشاشة (نوردفيلد) وقافلة إمداد من ٥,٠٠٠ حمل ، ثم عبور النيل الأبيض والاتجاه إلى بارة مارا في منطقة خصبة ، ثم مواصلة السير حتى الأبيض ، وكان المراقبون يعتقدون في نجاح هذه الحملة نظراً لتجهيزها بالمدفعية ، وعلى أسوأ الفروض كانت تستطيع التفهقر وتعود إلى قاعدتها في الخرطوم . وبدأت الحملة سيرها في يوم ٩ سبتمبر ثم لحقها هيكل وعلاء الدين في يوم ٢٧ سبتمبر ، ولكن سرعان ما نجد أن هيكل يقرر في آخر وقت تغيير خط سير الحملة ، ويفضل إتباع طريق آخر إلى الجنوب من الطريق الأول ، رغم أنه كان أطول منه بحوالي مائة ميل ، إلا أنه كان يأمل أن يجد الماء متوفراً على هذا الطريق الجديد . وكان هيكل يأمل أيضاً في مقابلة « ملك آدم » أحد مشايخ منطقة تقلى ، ويضمه إلى الحملة مع رجاله . ولهذا فضل هيكل هذا الطريق الجديد رغم طوله ومروره في مناطق تكثر فيها الأعشاب والغابات . وقرر هيكل إقامة ست نقط للمحافظة على خطوط مواصلات الحملة .

وسارت الحملة في شكل مربعات ، وكانت المهمات والجمال في وسطها . وكان هذا التشكيل يقلل من أضرار المفاجآت ، ولكنه أجبر الحملة على السير ببطء ، ولم يكن من السهل المحافظة على هذا التشكيل في السير لمدة طويلة ، وعلاوة على ذلك فإنه كان يجعل الحملة هدفا واضحا أمام المهاجمين . وقد نتجت عن ذلك فوضى بين الجنود ، ولم يكن من السهل عليهم وصولهم إلى آبار شات أن يجدوا فصائلهم وسرياتهم أو كتائبهم . فقامت مشادة بين هيكل باشا ومساعدته حسين باشا بشأن هذه الفوضى ومسئولياتها ، ولكن هذا الأمر كان يدل على أن الجنود كانت غير مدربة على السير بهذا التشكيل لمسافة طويلة ومتعبة . وعلى أي حال فإن هذه المشادة قد إنتهت باتخاذ قرار يحرم تنفيذ أي

أمر إلا بعد الموافقة عليه من الحاكم العام ومن الضباط العظام . وكان معنى هذا عدم الاعتراف بقيادة هيكس في الميدان ، ويحمل قواد الوحدات جميعا النتائج والمسؤوليات المترتبة على العمليات الحربية .

واستمر سير الحملة ، وفي زريعة إكتشفوا أن المياه قليلة ، فقرر مجلس الضباط العظام أن إقامة النقط العسكرية على طول الطريق أمر غير لازم ، إذ أنه سيسهل على الثوار مهاجمتها من ناحية ، ولن تكون فعالة في ضمان وصول التموين من ناحية أخرى ، علاوة على أن الحملة ستضعف نتيجة لاقطاع هذه الفصائل منها . ولذلك فأنهم وافقوا على عدم المحافظة على خطوط مواصلات الحملة مع الدويم ، ووافق على ذلك كل من علاء الدين وهيكس . ولقد ضل الدلل الطريق قبل عجيلة وقامسى الرجال من التعب ومن العطش ، وإنتشروا يبحثون عن المياه ، وأصبح الجيش في حالة لا تسمح له بالدفاع عن نفسه . وما أن أعلن الفرسان عن وجود بئر قرية حتى هروا إليها الجنود ، وتسابقوا في الشرب منها ، بينما عاد كل من هيكس باشا وحسين باشا يؤنب أحدهما الآخر . توفرت المياه بعد عجيلة ، ولكن المدافع كانت قد أهملت وإمتلأت بالرمال . ولقد أراد الأدلاء تفادى المرور في إحدى الغابات ، ولكن الكولونيل فارجوهار أصر على ضرورة السير في خط مستقيم ، فسادت الفوضى نظراً لعدم تمكن الرجال من السير في تشكيل مربعات في داخل الغابة ، ثم أخذ الرجال يتهمون الجنرال الانجليزى بوضعهم في ذلك المكان ليسهل القضاء عليهم . كما أن الادلاء ضاقوا بمعاملة الضباط الانجليز لهم ، خصوصا وأن هيكس كان قد أمر بتقييدهم بالسلاسل إن لزم الأمر ، فشكوا لعلاء الدين الذى بدأ في توبيخ هيكس بدوره . وكانت هذه الحالة هى حالة الحملة عندما هاجمها المهديون في اليوم التالى . ولم يكن من السهل بطبيعة الحال على أية حملة في تلك الظروف أن تصمد في معركة حربية ، أو أن تستطيع حتى الدفاع عن نفسها ، فاذا أضفنا إلى ذلك ضعف روحها المعنوية وقلة تدريبها وسوء الضبط والربط وطبيعة البلاد وأهمية المفاجأة تأكدنا أنها حملة كان مقصيا عليها لا محالة .

وكان المهدي يعرف أخبار الحملة وتحركاتها قبل تركها الخرطوم . وكان قد

أرسل بعض قواته لردم الآبار على طريق الحملة قبل أن تصل إليها . وكانت هناك قوات أخرى تسير وراء الحملة ولكنها كانت لا ترغب في مهاجمتها إلا بعد أن تطول خطوط مواصلاتها ويفعل فيها التعب فعلة . وفي الوقت نفسه كان المهدي يرسل إليهم منشورات تؤكد الأمان لمن أراد التسليم ، وتهدد بالموت البقية الباقية . وعند كاشجيل كان على الحملة أن تحتاز منطقة مملوءة بالغابات ، ثم وقع الهجوم الرئيسي لأنصار المهدي بالقرب من شيكان . وكان عددهم يقرب من ٢٠,٠٠٠ لم يمت منهم إلا مائتين أو ثلاثمائة ، أما جنود الحكومة فقد إنتشرت الاخبار بأنه قضى عليهم ما عدا بضع مئات وقعت في الأسر ، وكان هيكس وعلاء الدين وكل الضباط العظام من بين القتلى ، ووقعت كل الأسلحة والمهمات في أيدي الثوار .

(٤) - نتائج القضاء على حملة هيكس :

أصبح المهدي بعد هذا الانتصار مسيطراً على كل السودان الغربي دون أى منازع . وإنقطعت مواصلات حامية الخرطوم الصغيرة مع حامية بحر الغزال التى كانت تحت قيادة « ليتون بك » ، وحامية دارفور التى كانت تحت قيادة « سلاتين بك » . وما أن وصلت أنباء القضاء على حملة هيكس إلى سلاتين قرب نهاية شهر نوفمبر ، حتى أعلن جنوده وضباطه رفضهم مواصلة الحرب ضد المهديين . ففى يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨٣ إستسلم أمام « زقل » وهو الأمير السودانى الذى عينه المهدي حاكماً على دارفور . وإنتقلت المديرية بأكملها إلى أيدي الثوار دون أى مقاومة ، وزادت المهمات والأسلحة والذخائر الموجودة فيها من قوة الثورة السودانية .

ولقد إقضى ليتون أثر سلاتين ، وسار معظم شيوخ السودان ورؤسائه صوب المهدي يقدمون له الولاء ، وأصبح المهدي مسيطراً على السودان .

ولم تصل إلى القاهرة ولندن أخبار من هيكس طوال شهر سبتمبر . وفى خلال تلك الفترة وصل السير ايفلين بارنج (لورد كرومر فيما بعد) إلى القاهرة لكى يحل محل السير إدوارد ماليت فى منصب القنصل العام البريطانى ،

وأخذ يستعد ليكون منها حقلاً لتجاربه ، ولينفذ فيها جانباً من السياسة الإنجليزية الأميرالية . وبدأ السير إيفلين بارنج عمله في القاهرة بأن شكاً إلى لندن أن مصروفات السودان تكون عبئاً ثقيلاً على كاهل الحكومة المصرية ، وأنها قد تزيد في العام التالي من ١٠٠,٠٠٠ جنيه إلى ٣٠٠,٠٠٠ أو ٦٠٠,٠٠٠^(١) . إنتقد بارنج إذن سياسة الحكومة الخديوية في النواحي المالية ، ونسى أن مصر تدفع نفقات جيش الاحتلال البريطاني فيها . وكان يعيب على حكومة مصر إنفاق جزء من ميزانيتها لمحاولة الإحتفاظ بأُملاكها الإفريقية ، في نفس الوقت الذي يعرف فيه أن عودة الأمور إلى نصابها في السودان ستقتضي على الخسارة التي تتكبدها الميزانية المصرية في السودان ، وبالتالي ستساعد على تحسن حال المالية المصرية .

أما الحكومة المصرية فكانت قلقة لانقطاع أخبار هيكل عنها ، وقلقة من أخبار إنتشار الثورة في غربى السودان وشرقيه . وكان المهدي قد حاول منع وصول الإمدادات المصرية للخرطوم عن طريق سواكن - بربر ، وعين عثمان دقة أميراً وقائداً للثوار في شرق السودان . وقد نجح هذا القائد في تجميع المقاتلين في أركويت ، وبدأ مهاجمته لسكنات وسواكن نفسها . ثم قضى على ١٥٠ رجلاً من بلوكات النظام في شهر أكتوبر كانوا قد حاولوا الخروج من سواكن إلى سكنات . ونظم عثمان دقته قواته التي بلغت أكثر من ٥,٠٠٠ مقاتل ، وحاصر سكنات وقرر مهاجمة طوكر وأرسل أحد قواده لمهاجمة كسلا . وفي ٣ نوفمبر هزم الثوار ٥٠٠ جندي حكومي في موقعة النب ، وقتلوا عدداً كبيراً منهم ، وإستولوا منهم على ٣٠٠ بندقية ، وكان فصل الخريف الذي إصطحب هذه القوة من بين القتلى . وساد الذعر في سواكن ، وحضرت إحدى السفن البريطانية إليها للمحافظة على « الرعايا البريطانيين وحمايتهم إن لزم الأمر » . أما عن غرب السودان فقد أكد جيجلر باشا عند مروره بالقاهرة أن هزيمة هيكل باشا « سينجم عنها وقوع الخرطوم في أيدي

(١) السير إيفلين بارنج إلى اللورد جرانفيل في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٨٨٣ .

الثوار^(١)» فانتزح بارنج هذه الفرصة لكي يشرح لحكومته ضعف الحكومة الحديوية التي لا تستطيع مواجهة الحالات الطارئة ، وأنها أرسلت إلى السودان كل رجل قادر على حمل السلاح تقريبا ، فيما عدا القوات الموجودة تحت قيادة السير إيفلين وود (الجيش المصرى الحديدى) وقيادة الجنرال بيكر (بلوكات النظام) . وكاد يكون مؤكدا أن مصر ، فى حالة القضاء على جيش هيكس ، ستفقد كل السودان ما لم تصلها معونة من الخارج . كما أنه لم يكن من السهل تحديد ذلك المكان الذى تستطيع القوات المصرية أن تنهقر إليه ، وتقف فيه ، بحيث تتمكن من الدفاع عن مصر نفسها من هجمات الأنصار .

وقد رأى بارنج أن الحكومة الحديوية قد تعرض أحد حلين للمسألة السودانية وعمل على إقفال الباب أمامها فى كل منها . الافتراض الأول هو أن تعرض على إنجلترا إرسال قوات بريطانية أو هندية ، ولكنه نصح بأن تأمر الحكومة المصرية قواتها بالانسحاب من السودان إلى نقطة يمكن الدفاع عنها . والافتراض الثانى هو أن تطلب إرسال جزء من جيش الجنرال وود إلى السودان ، ولكن بارنج أصر على ضرورة بقاء هذا الجيش فى مصر نفسها ، متذعرا بقرب سحب جزء من الحاميات البريطانية منها . ولقد كان لهذا التحليل أكبر تأثير على اللورد جرانفيل الذى أبقى فى اليوم التالى : « لا نستطيع إعارة ضباط إنجليز أو هنود . لا تشجع الضباط البريطانيين على التطوع . دعوة القوات التركية للسودان لن تكون فى مصلحة مصر . إذا سئلت فانصح بترك السودان فى حدود خاصة^(٢) » . ولكن إنجلترا لم تشأ أن تطبق سياسة الإخلاء على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن ، إذ أنها أمرت قائد محطة الهند الشرقية بالمحافظة على سلطة الحكومة المصرية فى سواكن ومصوع والموانئ الأخرى فى البحر الأحمر ، وأرسلت له وحدات بحرية جديدة لتعزيز قوته هناك . وهكذا نرى أن إنجلترا قد عازمت على إتخاذ سياسة على

(١) السير إيفلين بارنج الى جرانفيل فى ١٩ من نوفمبر سنة ١٨٨٣ .

F.O. 141/175. No. 529.

(٢) جرانفيل الى بارنج فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٨٨٣ .

F.O. 141/178. Tél. No. 99. Chypher.

سواحل البحر الأحمر تختلف عن سياستها في وادى النيل . وسيترتب عليها نتائج متباينة بطبيعة الحال . فبينما تحرص إنجلترا على سلامة طريقها إلى الهند ، إذ بها تعمل على إهدار حقوق مصر في وادى النيل .

وصلت قرارات الحكومة البريطانية إلى القاهرة في نفس الوقت الذى تأكدت فيه أخبار القضاء على حملة هيكس . ولقد أجمع المسئولون البريطانيون في القاهرة^(١) على أن آخر إنتصار للمهدى هو بالفعل مصدر تهديد لمصر ، وأن التهديد سيزداد في حالة وقوع الخرطوم في يده ، وهو أمر بدا غير بعيد الاحتمال ، ولذلك فانهم أوصوا حكومتهم بتأخير إجلاء الحاميات الانجليزية الموجودة في مصر عنها^(٢) .

قضت هزيمة جيش هيكس على هيئة الحكومة الخديوية . وعلى العكس من ذلك نجد الزعماء الوطنيين في المنفى يباركون هذا الانتصار ، مثلهم في ذلك مثل جانب كبير من الصحافة الحرة التى كانت معادية لبقاء الانجليز في مصر . واعتقد الاحرار أن في استطاعة المهدى أن يزحف بانصاره إلى مصر ، في وقت تستطيع فيها البلاد أن تقوم بثورة جديدة ، وتنفض عن نفسها قوات الاحتلال وقوات الرجعية . وتوقع الرأى العام العالمى في هذه الفترة نهاية الاحتلال البريطانى لمصر على أيدي المحررين الوطنيين . ولكن إنقسام المصريين بين عناصر وطنية وعناصر موالية للخديو من ناحية ، ونقص تنظيم العناصر الوطنية نفسها من ناحية أخرى ، علاوة على فقرهم في السلاح ووسائل الدعاية ، كان كل ذلك مما يصعب معه ، بل مما يجعل من المستحيل ، قيام مثل هذه الحركة الثورية ، خصوصا وأن ضعف الجيش المصرى وعدم كفايته للدفاع عن مصر كان هو ما يتعلل به الإنجليز لإطالة مدة احتلالهم لمصر .

(١) وهم سمر إيفلين بارنج القنصل العام لانجلترا والجنرال ستيفنسن القائد العام لجيش الاحتلال البريطانى وسمر إيفلين وود سردار الجيش المصرى .

(٢) بارنج إلى جرانفيل في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٨٨٣ .

(٥) - حملة بيكر باشا فى سواكن

مأن وصلت أنباء هزيمة قوات الجنرال هيكرس إلى القاهرة حتى قررت الحكومة المصرية بدل كل مجهود للمحافظة على الخرطوم ، ولإعادة فتح الطريق بين سواكن وبربر . وذلك بأن تجمع فى الخرطوم جميع القوات الموزعة فى المديریات المختلفة بعد سحب حاميات دارفور وبحر الغزال ومديرية خط الاستواء (مجموعها خمسة آلاف) وتحافظ بها على الخرطوم وسنار التى كان وجودها ضروريا لتكوين العاصمة السودانية . وكانت تسعى من ناحية أخرى إلى إرسال قوة تبلغ ألفين من بلوكات النظام و ٦,٠٠٠ من الأعراب إلى سواكن للمحافظة على الطريق مع ببربر مفتوحا للمواصلات (١) .

ولكن الحكومة البريطانية بدأت تفصح عن سياستها ، فذكرت أنها ترى أن الحكومة المصرية ستكون أكثر حكمة لو أنها إقتصرت على عمليات دفاعية . ثم اجتمع رؤساء السلطات البريطانية فى القاهرة وقرروا أنه سيكون من الصعب على مصر أن تبقى فى السودان ، وأنه سيكون من الضرورى - بعد تقهقر الحاميات المصرية إلى الخرطوم - أن تنسحب إلى مصر نفسها ، وألا تبقى فى الخرطوم إلا الوقت اللازم لإتمام عملية التجمع . ولكنهم فى الوقت نفسه رحبوا بفكرة احتفاظ مصر بسواكن لاستخدامها كقاعدة للعمليات فى المستقبل (٢) ، أى أنهم أوجدوا المبررات اللازمة لكى تستند إليها وزارة الخارجية البريطانية فى رغبتها بقصر العمليات الحربية على الدفاع عن مصر نفسها .

وإزداد الموقف سوءا فى شرق السودان مما قدم الفرصة للانجليز للتدخل البحرى لحماية سواكن . أما الحكومة المصرية فاتها عينت حسين باشا خليفة مديرا عاما على ببربر ودنقلة ، ومنحته رتبة ميرميران وصممت على إرسال بيكر باشا بقواته إلى سواكن للمحافظة عليها ، وعزمت على تعيين الزبير رحمت

(١) تاريخ إلى جرانفيل فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٨٨٣ .

F.O. 141/175. No. 542. ext. Tél. No. 172.

(٢) تاريخ إلى جرانفيل فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٨٨٣ .

F.O. 141/178. No. 181. Conf, Chypher

لقيادة قوات البدو المرسلة إلى تلك المدينة . ولكن الحكومة الإنجليزية اعترضت على تعيين الزبير في سواكن ، وذلك لمعارضة جمعية منع الرقيق في لندن . وكان الزبير في حقيقة الأمر قائداً ووطنياً سودانياً له قيمته ، ولكن من الواضح أن إنجلترا كانت تخشى من قيادته للجنود ، لا على الخديو وحده بل على بقائها هي نفسها في مصر . ورغم أن بارنج قد شرح لوزير خارجية إنجلترا أنه ليس من العدالة أن تتدخل إنجلترا الآن وتعارض في مسألة خاصة هي تعيين الزبير فان جرانفيل قد رد عليه بأن هذا التعيين « غير مناسب من الناحية السياسية ^(١) » .

وكان الزبير بامأ قد وجه في أثناء ذلك نداء إلى رؤساء الثوار في شرق السودان يطلب فيه منهم العودة إلى طاعة الحكومة . وكان الزبير يعرف الطابع الدينى للثورة ، ويقدر أن من اللياقة عدم ذكر إرسال الجنرال بيكر إلى سواكن نظراً لأنه لأنه مسيحي وأجنبى ، ولكنه أعلن لرؤساء الثورة أنهم يستطيعون الوصول إلى أرفع المناصب في الحكومة ، وضرب المثل بنفسه الذى صار تعيينه « قائداً عاماً للقوات المصرية » . ولكن القنصل العام البريطانى في القاهرة تدخل ولفت نظر شريف باشا إلى الالقاء التى يتحلها الزبير رحمت لنفسه مما يضطر شريفاً إلى أن يؤكد له رسمياً أن الزبير يعرف تمام المعرفة أنه سيكون تحت قيادة الجنرال بيكر ^(١) . وفى اليوم التالى أصدر الخديو مرسوماً بتعيين بيكر باشا فى السودان وتكليفه بتهدئة الاقليم من سواكن إلى بربر والمحافظة على المواصلات فيه . وكان عليه أن يعمل على كسب شيوخ القبائل المختلفة لطاعة الحكومة بالطرق السلمية قبل أن يستخدم العنف معهم . وذكر له أنه سينضم إلى بلوكات النظام الخاضعة له ككائب من السودانيين بقيادة الزبير باشا الذى سيكون تحت إمرته هو ، أى بيكر ، فعليه أن يستفيد من نفوذ ذلك الضابط الوطنى وحسن سمعته عند السودانيين . وفى تعليمات سرية صدرت فى نفس

(١) جرانفيل الى بارنج فى ١٣ ديسمبر سنة ١٨٨٣ (برقية خاصة) .

F.O. 141/178. Tél. (private.)

F.O. 141/175. No. 606.

(١) جرانفيل إلى بارنج فى ١٦ ديسمبر سنة ١٨٨٣

اليوم أوصى الخديو بيكر باشا بعدم القيام بأى عملية حربية قبل أن تصله الإمدادات تحت رئاسة الزبير باشا ، وعليه أن يظم الأمور في سواكن ويخصنها ويعمل على تدريب الجنود ورفع روحهم المعنوية قبل الدخول في المعركة . وأن لا يدخل المعركة أبدا إلا إذا كانت الظروف مواتية^(٢) . وتدل هذه التعليمات على أن الخديو نفسه لم يكن يثق في أى عملية يقوم بها الجنرال الانجليزى ما لم يصل الزبير رحمت إلى شرق السودان .

وعلى أى حال فقد وصل الجنرال بيكر إلى سواكن في أواخر شهر ديسمبر ولم تكن أخبار الخرطوم مثيرة للذعر ، إذ أن مخازنها كانت تحتوى على تموين يكفى أهلها وحاميتها لمدة سنة ، كما أن كميات كبيرة من القمح كانت تصل من سنار ، ولكن هذا لم يثن الحكومة الانجليزية عن أن تبدأ في تنفيذ سياستها الفعلية الخاصة بفصل السودان عن مصر - بعد أن أجبرت الخديو على أن يظهر عاجزه ويستترف موارده في محاولة إبقاء الوضع الرجعى .

(٢) تعليمات الخديو ليكر في ١٧ من ديسمبر ملحق بتقرير بارغ الى جرانفيل في ٢٨ من ديسمبر

F.O. 141/175. 630.

سنة ١٨٨٣

الباب الثامن

بريطانيا وسياسة الإخلاء

الفصل الثالث والعشرون

النصيحة البريطانية الإجبارية

وضحت معالم السياسة الإنجليزية إزاء السودان بعد القضاء على حملة هيكس باشا ، وضع أن السودان وادى النيل لم يكن يهتم الحكومة الإنجليزية بنفس الدرجة التي تهتمها بها موانئ البحر الأحمر . ففى نفس الوقت الذى تعللت فيه إنجلترا بالمسألة المالية فى مصر ، وعارضت فى إرسال الإمدادات للسودان ، ورفضت إعارة العسكريين من الانجليز والهنود ، وحالت دون تدخل تركيا فى السودان - إذ أعتبرت أن وجود الجنود التركية فى السودان أو على السواحل تهديد لوجود الانجليز فى مصر - فى نفس هذا الوقت نجد أن إنجلترا تصمم على إدعائها المحافظة على سلطة مصر فى موانئ البحر الأحمر بقدر تصميمها على عدم قبول أى تدخل من جانب تركيا على طول تلك السواحل .

(١) - شريف باشا وطلب العون من تركيا :

كان الباب العالى قد أظهر رغبته فى إرسال بعض القطع البحرية التركية إلى البحر الأحمر لمراقبة ومنع عبور أنصار المهدي إلى بلاد العرب ، ولكن إنجلترا إشتطت عليه ضرورة إعطاء تعليمات تقضى بالعمل المشترك مع البحرية الإنجليزية ، مما يضطر الباب العالى إلى عدم تنفيذ مشروعه ، حتى لا يعترف ضمنا بالسلطة التى منحها إنجلترا لنفسها فى الموانئ المصرية .

وكانت السلطات المصرية مترددة في ذلك الوقت نظراً لوقوعها تحت إشراف الإنجليز من ناحية ، ولارتباطها بسيادة الباب العالي من ناحية أخرى فاقترح الخديو الالتجاء إلى الحكومة البريطانية حتى لا يثير غضب الإنجليز ، في الوقت الذي لا يضمن فيه مساعدة السلطان . ولكن ورراءه كانوا يفضلون الالتجاء إلى السلطان ، وإرسال نداء له بطلب المساعدة ، وطلبوا من الحكومة الإنجليزية أن تتفاوض مع السلطان بشأن الشروط التي يمكن بمقتضاها الحصول على مساعدة القوات التركية في السودان . ولقد أراد شريف باشا كتابة مذكرة رسمية بهذا الخصوص ، ولكن السير ايفيلين بارنج أجاب بأنه ليس من الضروري القيام بذلك^(١) .

وكانت إنجلترا تعلم أنها لا تستطيع رسمياً أن تمنع مصر من الالتجاء إلى الدولة ذات السيادة عليها وعلى السودان لطلب مساعدتها في إخماد ثورة في إحدى ولاياتها ، ولكنها حرصت في الوقت نفسه على أن تثير العراقيل أمام هذا المشروع . وجاء رد الحكومة الإنجليزية أنها لا تمنع في استخدام القوات التركية على شرط أن تدفع تركيا تكاليف هذه القوات ومرتباتها ، وأن يحدد استخدامهما على السودان فقط ، ومن ميناء سواكن دون غيرها . وفي نفس الوقت « نصح » جرانفيل ووزراء الخديو بأن يصلوا إلى قرار بشأن « النصيحة » التي سبق أن أنداها ، وهي إخلاء جميع المناطق الواقعة إلى الجنوب من أسوان أو وادي حلفا ، وفي هذه الحالة تتعهد إنجلترا بحفظ النظام في مصر والدفاع عنها ، كما هو الشأن في موانئ البحر الأحمر^(٢) .

أما شريف باشا فانه رأى أن المسألة أهم من أن تسوى بمجرد توصيات شفوية من القنصل الإنجليزي أو وزارة الخارجية البريطانية ، فكتب مذكرة رسمية شرح فيها الأسباب القوية التي تمنعه من قبول تنفيذ السياسة البريطانية الخاصة بالسودان .

(١) بارنج إلى جرانفيل في ١٢ من ديسمبر سنة ١٨٨٣ F.O. 141/175. No. 597 Conf.

(٢) جرانفيل إلى بارنج في ١٣ من ديسمبر سنة ١٨٨٣ برقية خاصة

F.O. 141/179. Tél. (Private).

كانت أولى الاعتراضات المنطقية على مشروع إخلاء مصر للسودان هي نص فرمانات التي تحرم رسميا على الخديو التصرف في الأراضي التي عهد اليه بإدارتها ، هذا إلى أن من حق مصر أن تتمتع في النتائج التي ستترتب على هذا الإخلاء . ذكر شريف باشا أن الحكومة لازالت تحتفظ بسلطاتها في السودان ماعدا مديرية كردفان والمناطق القريبة من سواكن ، أما باقي مديريات السودان فكانت لا تزال في حالة هدوء . وكان يرى أن معنى إخلاء السودان هو إعطاء كل الأقاليم الشرقية منه ومديريات بربر ودنقلة وكل وادي النيل من متابعة حتى النقطة التي ستأخذ حدودا جنوبية لمصر ، إعطاء كل ذلك للمهدى ، فيصبح سيداً غير منازع على كل تلك المناطق ، وإجبار القبائل التي كانت موالية لمصر أو مترددة بينها وبين الثورة ، على إعلان انضمامها له أو اضطرارها إلى الخضوع لسلطته . أما مصر فانها ستضطر بعد ذلك إلى محاولة الدفاع عن نفسها ، خصوصا وأن أقساما من قبائل العباددة والبشاريين كانت تنتشر في المنطقة الممتدة من بربر إلى إسنا وقنا ، ولم يكن من السهل إقامة حدود ثابتة مادامت هذه القبائل تنتشر في كل المنطقة . وهكذا نرى أن الحكومة المصرية ستحرم من حدودها الطبيعية التي تمكنها من الدفاع عن نفسها ، وستضطر إلى الاحتفاظ بجيش كبير لكي تدافع عن أمنها ، مما يتطلب نفقات باهظة ، ولذلك فإن الحكومة المصرية ترفض إخلاء الأراضي التي تعتبرها ضرورية جداً لأمنها ولوجود مصر نفسها^(١) .

ودافع الوزير المصري عن أعمال مصر في السودان وفي قلب إفريقيا . فمهما كانت الانتقادات الموجهة ضد الإدارة المصرية في السودان ، فإن الفضل يعود إلى مصر في تعريف العالم المتحضر بتلك المناطق ، كما يعود الفضل إليها أيضا في تمكين الأوربيين من تأسيس متاجر لهم في السودان ، والقيام برحلات الاستكشاف الجغرافية العلمية ، وفي إقامة بعثات التبشير المسيحية . وإن من الصعب إنكار مجهودات مصر في القضاء على تجارة الرقيق . وعلى أى حال فإن

(١) مذكرة شريف الی بارنج في ٢١ من ديسمبر سنة ١٨٨٣ مرفقة بمذكرة بارنج الی جرانفيل في ٢٢

F.O. 141/175. No. 642.

من ديسمبر سنة ١٨٨٣

الحكومة المصرية تحتاج إلى معونة مؤقتة لقوة مسلحة تبلغ حوالى ١٠.٠٠٠ جندى حتى تستطيع استمرار عملها فى السودان ، وإعادة سلطتها والدفاع عن مصر نفسها . وسيكون على هذه القوة أن تعمل على فتح الطريق من سواكن إلى بربر ، وأن تبقى هناك لمدة محدودة تسمح لمصر بأن تجمع وتنظم القوات التى ستحل محلها . وأكد شريف باشا للحكومة الإنجليزية أن الحكومة المصرية ليست لديها أية نية لإرسال حملة جديدة إلى كردفان ، بل إنها ستقصر عملها على البقاء فى الخرطوم حتى تطمئن على شرق السودان وتشرف على مجرى النيل .

ولما كان الطابع الدينى يظهر واضحاً فى ثورة السودان ، فإن الحكومة الخديوية فكرت فى أن أفضل تدخل هو التدخل التركى ، وهى لا تتوقع أن يرفض الباب العالى معاونتها خصوصاً بعد المساعدات المتكررة التى أرسلتها مصر لتركيا فى حروبها العديدة ، كما أن القضاء على الثورة السودانية تأمين لممتلكات السلطان فى بلاد العرب وطرابلس من إنتشار بذور هذه الثورة إليها . وأخيراً فإن الحكومة الخديوية لا تفكر فى اتخاذ هذا الإجراء ضد رغبة إنجلترا ، بل إنها ترغب فى الوصول إلى إتفاق مع الحكومة الإنجليزية بشأنه ، سواء قلت الحكومة الإنجليزية مفاوضة تركيا فيه نيابة عن مصر ، أو سمحت لمصر بالتفاهم رأساً مع الباب العالى .

أرسل القنصل العام البريطانى فى القاهرة اقتراحات شريف باشا إلى لندن معلقاً عليها بأن السياسة التى أوصت بها الحكومة البريطانية هى أفضل سياسة تتبع فى تلك الظروف العصية ، ولكنه أظهر فى نفس الوقت بوضوح أن وزراء مصر لن يقبلوا أبداً تنفيذ سياسة الإخلاء . ولذلك فإنه يقترح تغيير وزارة شريف وتكليف وزير آخر أكثر مرونة منه بتأليف وزارة جديدة ، وذلك بإبلاغ الخديو أن إنجلترا تصر على إتباع سياستها ، وأنه إذا كان الوزراء القائمون لا يرغبون فى تطبيقها فلا مناص من تغييرهم .

وكان من الطبيعى أن يأسف بارنج على ترك شريف للوزارة ، وكان لا يضمن العثور على وزير آخر يقبل هذه السياسة ويكون قادراً على تنفيذها ..

وكان يرى أن خروج شريف باشا من الوزارة أمر في غير صالح البلاد ، ولكنه الوسيلة التي لا مناص منها لتنفيذ سياسة الإخلاء . وأخيراً أبدى القنصل العام البريطاني أنه لا يثق في تلك الظروف في الضباط والموظفين المصريين ، فأوصى بإرسال ضابط بريطاني له سلطة واسعة في الخرطوم ، ونصح باعطائه كل السلطات اللازمة لإخلاء حاميات السودان ، ووضع أحسن الترتيبات الممكنة للحكم الجديد في تلك الأقاليم^(١) .

ووصلت مذكرة شريف باشا إلى وزارة الخارجية البريطانية مصحوبة بتعليق القنصل العام البريطاني في القاهرة . وكان على الوزارة الإنجليزية أن تتخذ قراراً بشأنها ، وترددت في ذلك بعض الوقت ، فاسرع بارنخ بارسال برقيات تثير القلق على الوضع في تلك الأقاليم ، مدعياً فيها أن سلطة مصر قد أصبحت مهددة حتى على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن ، وطلب من حكومته التدخل .

(٢) - الضغط البريطاني على مصر :

أبلغ الميجر هنتر مساعد المقيم السياسي البريطاني في عدن ونائب القنصل في سواحل بلاد الصومال إلى القاهرة في أواخر شهر ديسمبر سنة ١٨٨٣ أن منليك ملك شوا يستعد للاستيلاء على هرر بمساعدة إقبائل الجالا ، وأن قبائل الصومال قد أعلنت أنها ستخرج المصريين من بربرة وزيلع . وكانت هذه البرقية تهدف إلى غرضين : الأول إظهار أن سلطة مصر على هرر وفي موانئ خليج عدن قد أصبحت مهددة من جانب الأهالي والرؤساء المحليين ، بحيث أن هذه السلطة لا تستطيع البقاء دون أن يؤيدها وجود الانجليز ، والغرض الآخر توجيه الانجليز إلى التدخل للمحافظة على عدن نفسها ، إذ أن هذه القاعدة البحرية الهامة ومفتاح البحر الأحمر ومحطة التموين الضرورية للمواصلات البحرية الإمبراطورية مع الهند وأستراليا وشرق إفريقيا ، تحتاج في تمويلها إلى شواطئ الصومال المواجهة لها .

واقدم خدم وصول هذه البرقية إلى القاهرة أهداف السير إيفلين تاريخ التي
كان يسعى إليها . فأبلغها الحكومة الخديو وأرسلها بسرعة إلى لندن لكي يرى
تأثيرها على حكومه الملكة إمبراطورة الهند وكتب في نفس اليوم إلى
جرائيل بأنه سيكون من الأفضل في حالة رفض قبول المعونة التركية أو
الانجليزية أن تقرر الحكومة المصرية بدون أى تأخير تطبيق سياسة
الانسحاب إلى مصر نفسها^(١) .

وأحدث هذا التدخل نتيجته ، إذ أن الحكومة البريطانية لم تكن تتصور فقد
زيلع وبربرة ، وصممت على أن يقوم الأسطول البريطاني بحماية الموانئ المصرية
في خليج عدن . ولقد أيدت هذه الخطة كل من وزارات الخارجية والهند
والبحرية ، وصدر أمر بالإسراع بإرسال إحدى السفن إلى زيلع وبربرة ، وأن
تبقى للدفاع عنهما وحمايتهما .

وليس علينا هنا أن نتساءل عن صحة تقارير هنتر عن بلاد الصومال ومدى
صدقها ، ولا عن حسن نية بريطانيا تجاه تلك الموانئ والسواحل التي ستحظى
بحمايتها من ناحية ، وتجاه السودان وادى النيل الذى كان على مصر أن تتسحب
منه مضطرة من ناحية أخرى ، إذ أن الوثائق الإنجليزية تثبت قطعاً كذب تقارير
الميجر هنتر عن تهديد السلطة المصرية في موانئ البحر الأحمر وخليج عدن ،
وأن الوزارة الإنجليزية لم تعدل من سياستها في تلك المناطق عندما إتضح لها عدم
صحة تقارير هنتر ، بل واصلت إصرارها عليها ، مما يثبت أنه سياسة
مرسومة ، وما تقارير هنتر إلا مبررات صورية لتنفيذها^(٢) .

أما حكومة القاهرة فانها أظهرت قلقها من برقية هنتر ، وأرادت الاستفادة

F.O. 114/192. No. 7.

(١) تاريخ الى جرائيل في أول يناير سنة ١٨٨٤

(٢) وصلت السفينة الحربية البريطانية « سفنكس » إلى بربرة في يوم ٧ من يناير سنة ١٨٨٤ وأبرقت
الى الأدميرالية في لندن « أن كل شئ هادئ في بربرة ولا يبلع ولا الاقاليم المجاورة ، ولا يوجد هناك
ما يدل على بدء حدوث اضطرابات » ولكن حكومة لندن لم تعطى ذلك أى اعتبار

S.P Vol. Lxxxix, Egypt. No. 14 (1885). No. pp. 3.

منها لنيل موافقة الحكومة الإنجليزية على مذكرة شريف باشا المقدمة في ٢١ ديسمبر ، والخاصة بطلب المدد من تركيا . وعاد شريف فشرح لاجلئرا مرة أخرى أن الحكومة مضطرة إلى الالتجاء بسرعة إلى الباب العالي لإرسال قوة تتألف من ١٠,٠٠٠ جندي إلى سواكن ، وأبدت أنها في حالة عدم موافقة تركيا على هذا الطلب ، ستضطر إلى إبلاغ الباب العالي أنها تعيد إليه إدارة ساحل البحر الأحمر . وهكذا تستطيع مصر - بعد أن تعود حدودها إلى ماكانت عليه في عهد محمد علي - أن تجمع قواتها المتفرقة في هرر وسواكن وتسحبهم صوب النيل ، وبذلك تتمكن من أن تؤلف قوة تبلغ ١٥,٠٠٠ جندي بعد إضافة الحاميات الموجودة في سنار وفي الخرطوم وبربر - وهي قوة كافية للمحافظة على النيل من الخرطوم ، وضمان أمن مصر نفسها^(١) .

ولكن بارنج أكد أنه لا يمكن لمصر جمع أية قوة تمكنها من الدفاع عن الخرطوم وعن مجرى النيل . وأن السياسة الإنجليزية قد تقرر في نفس الصورة التي وصلت إلى بارنج في برقية جرانفيل يوم ١٣ من ديسمبر سنة ١٨٨٣ والتي كان شريف يعرفها معرفة جيدة . وعلى أى حال فإن اجلئرا قد أظهرت أنه ليس لديها أى مانع في أن يطلب الخديو إلى الباب العالي إرسال قوات إلى سواكن على شرط ألا يعمل ذلك على زيادة نفقات المالية المصرية ، وألا تضطر الحكومة الخديوية إلى تأخير إتخاذ قرار في مسألة تحركات قواتها في داخل السودان . ولقد وافقت الحكومة الإنجليزية على إقتراح شريف باشا الثاني وهو الخاص باعادة ساحل البحر الأحمر وشرق السودان إلى الباب العالي في حالة رفضه تقديم المساعدة العسكرية لمصر . ولكن الحكومة الانجليزية لم توافق على فكرة شريف الخاصة بالمحافظة على الحدود فيما وراء الخرطوم ، واتفقت في ذلك مع السير إيفلين بارنج . ولذلك فإن القنصل العام البريطاني في القاهرة أبلغ شريف باشا أن الحكومة البريطانية لا تعتقد أنه في إستطاعة مصر أن تدافع عن الخرطوم ، وأنها توصي بتجميع القوات المصرية ثم سحبهم من الخرطوم

(١) شريف ال بارنج في ٢ من يناير سنة ١٨٨٤ ملحقه بتقرير بارنج الى جرانفيل في نفس اليوم .

F.O. 141/192. No. 11.

نفسها ومن بقية المناطق الداخلية في السودان^(١)

وكان من الضروري لاغتلترا ألا تضيق الحكومة المصرية وقتا في تقرير السياسة التي ستستخدمها ، ولذلك فقد كان على القنصل العام البريطاني في القاهرة أن يصير أمام الخديو ووزرائه على ضرورة تحديد العمليات السودانية وقصرها على إنقاذ الحاميات المتفرقة والدفاع عن موانئ البحر الأحمر حيث كان من المستطاع التأكد من معونة البحرية الانجليزية .

وأخيراً فإن اللورد جرانفيل قد تعرض لمسألة تهتم الخديو بنوع خاص منذ بضع سنوات ، ألا وهي المحافظة على النظام والوضع القائم في مصر . لم يكن الخديو محبوباً في بلاده ، وقد نشبت ثورتان ضد حكمه : إحداها ثورة عراقى في مصر والأخرى ثورة المهدي في السودان . وكانت « رعيته » تهدد سلطته وتهدد أسرته ، وكان من المنطقي ألا يتمكن الخديو من المحافظة على عرشه في حالة خروج الإنجليز . ولذلك فإن اللورد جرانفيل قد وجه السير إيفلين بارنج إلى أن يؤكد للخديو أنه في حالة إتباعه للنصيحة البريطانية الخاصة باخلاء السودان « فإن حكومة صاحبة الجلالة [الملكة] ستكون مستعدة من ناحيتها لكى تساعد في المحافظة على الأمن والنظام في مصر نفسها ، وأن تواصل حمايتها لموانئ البحر الأحمر^(٢) » .

(٣) - استقالة شريف باشا :

عمل لورد جرانفيل على إنهاء المناقشة بشأن المسألة السودانية ، وذلك بالرام الحكومة المصرية باتباع « المشورة » البريطانية ، فوضع بذلك أحد المبادئ الأساسية للحكم البريطانى في مصر وكتب إلى بارنج قائلاً : « إننى لست في حاجة إلى أن أظهر لك أنه من اللازم ، في المسائل الهامة التى تؤثر في إدارة مصر وأمنها ، أن تكون حكومة صاحبة الجلالة متأكدة ، مادام احتلال البلاد المؤقت بالقوات الانجليزية لا يزال مستمرا ، من تنفيذ كل النصائح التى تعتقد

F.O. 141/189. No. 5.

(٢) جرانفيل الى بارنج في ٤ من يناير سنة ١٨٨٤

(١) الوثيقة السابقة .

أن من واجبها إعطاؤها للخديو بعد الإحاطة الشاملة بوجهة النظر المصرية .
فيجب إفهام الوزراء المصريين وحكام الأقاليم بوضوح أن المسئولية الملقاة حاليا
على كاهل إنجلترا تضطر حكومة صاحبة الجلالة إلى الإصرار على تنفيذ السياسة
التي أوصت بها ، وأنه سيكون من اللازم أن يوقف الوزراء والحكام الذين
لا يتبعون هذا التوجيه عن القيام بأعمالهم «^(١)» . وإستفادت إنجلترا إذا من هذا
الوضع لإقرار سابقة تستند إليها في إدارة مصر لم تكن موجودة من قبل .

وأسرع بارنج بإبلاغ هذا الإنذار البريطاني للخديو ولشريف باشا . وكان
على شريف باشا أن يختار بين مصالح الخديو التي قبل أن يدافع عنها حتى الآن
وبين إخلاصه لبلاده ، ولكنه لم يتردد طويلا فقدم استقالته في صبيحة اليوم
التالي لتقديم النصيحة الإجبارية البريطانية ، وأشار إلى أنه إذا تخلت مصر عن
السودان فإن السودان لن يتخلى عن مصر - تلك العبارة التي أصبحت مبدأ
للمصريين في كفاحهم ضد المحتلين لوادى النيل .

وتعتبر إستقالة شريف باشا إحدى الوثائق الهامة في التاريخ المصرى الحديث
بشكل عام وفي تاريخ وحدة وادى النيل بشكل خاص . ذكر فيها الخديو أنه
يعلم الظروف التي أجبرت الوزارة على محاولة الدفاع عن أعالي النيل بما في
ذلك الخرطوم ، وأن الوزراء قد إعتبروا هذا العمل ضروريا لحماية مصر
واطمئنان أهلها ، وأنهم كانوا يأملون الوصول إلى ذلك عن طريق التنازل عن
شرق السودان وسواحل البحر الأحمر للباب العالى في حالة ما إذا إضطروا إلى
ذلك ، وعن طريق تجميع كل القوات الموجودة في داخل وادى النيل . ولكن
إنجلترا لم تعتبر هذه الوسائل كافية ، وأعلنت لهم ضرورة تخليهم عن وادى النيل
حتى أسوان أو وادى حلفا ، بشكل يجعل من هذه النقطة النهاية الجنوبية
للحدود المصرية ، كما أن السير إيفيلين بارنج قد أبلغه علاوة على ذلك نص
البقية^١ التي وصلتته من اللورد جرانفيل ، والتي يطلب فيها منه إبلاغ رئيس
وزراء مصر أنه مادام إحتلال البلاد المؤقت بالقوات الانجليزية لا يزال قائما فإن
على المصريين تنفيذ نصائح الحكومة البريطانية في كل المسائل الهامة ، وأن كل

وزير لا يتبع هذا التوجيه مضطر إلى ترك منصبه . وكان شريف باشا قد أبلغ هذا الأمر للخديو أثناء انعقاد مجلس الوزراء . ولما كان الوزراء يعتقدون أن هذا البلاغ الانجليزي يتعارض مع إستقلال حكومة الخديو ومع مسئولية الوزراء أمام الخديو ، مما يتنافى والمرسوم الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ - لذلك فإن الوزراء قد قرروا أنهم أصبحوا غير قادرين على القيام بواجباتهم المعهود بها إليهم وقدّموا إستقالتهم . ولاشك أن هذا الموقف من شريف كان موقفا وطنيا وقانونيا رائعا ، دافع به عن حقوق البلاد ، ومن الطبيعي أن يؤيد الشعب وزراء الخديو في هذا الموقف ، ولكنه لم يصل إلى التأييد الذي قدمه الشعب لعراني مثلا . ولهذا نجد أن الأمر كان سهلا أمام الانجليز الذين كان عليهم أن يتصرفوا مع وزراء الخديو ، وهم يضمنون وجود هوة بينهم وبين الشعب .

وعلى أى حال فإن الموقف رغم ذلك كان في متبى الحرج والصعوبة أمام القنصل العام البريطاني . فإن مصر كانت لا تقبل سياسة إخلاء السودان ، ولكن الخديو قبل إستقالة شريف وكلف رياض باشا بتشكيل وزارة جديدة . ولكن رياض باشا رفض القيام بهذه المهمة . وخاف القنصل العام الانجليزي من أن تستمر الأزمة الوزارية التي كان معناها عدم تنفيذ سياسة الإخلاء وعودة شريف باشا لتنفيذ سياسته هو . وكان بارنج قد لمح من قبل للحكومة لندن بإمكان تعيين وزراء من الانجليز في القاهرة ، ولم تكن لندن تهتم بهذا الموضوع ، ولكن بارنج كان مصمما - في حالة صعوبة تأليف وزارة جديدة - على أن يشرف على إدارة الشؤون الحكومية ثم يبلغ لندن برقا بقيامه بهذا العمل ، ويطلب منها تعليمات جديدة . ولم يخف بارنج نياته ، وأعلنها للخديو ، الذي قلق في الحال وإستسلم وأعلن أنه يقبل من كل قلبه سياسته إخلاء السودان بأكمله ، وأنه يعتقد - بعد روية - أن هذه السياسة هي الأفضل لمصلحة البلاد الحقيقة . وأسرع الخديو باستدعاء نوبار باشا الذي كان يميل للانجليز ، وكلفه بتأليف الوزارة . وقبل نوبار باشا هذا التكليف وأعلن أنه لن يحتفظ من السودان إلا بميناء سواكن .

من الواضح أن إنجلترا كانت تتحكم في مصر وفي مصيرها منذ خريف سنة

١٨٨٢ . كانوا قد قضوا على الحكومة « الفعلية » ولم تكن الحكومة « الشرعية » إلا مظهراً . ولم تعد هناك سلطة غير سلطة الاحتلال الانجليزي ولا قوانين غير رغبات الانجليز . وكانت كل طبقات الشعب تعارض في سياسة إخلاء السودان . ولكن ذلك لم يمنع نوبار باشا من قبول رئاسة الوزراء ، وتحمل المسئوليات التي كان يعرف أن التاريخ سيضعها فوق أكتافه . وهكذا أصبحت وزارته الجديدة تدل على المرحلة الثانية من مراحل السياسة الانجليزية بعد معركة التل الكبير . وكان نوبار قد أمضى الجزء الأكبر من حياته في الدبلوماسية والمؤامرات ، وكان ينظر إلى الاحتلال الانجليزي لمصر على أنه مشاركة بين الانجليز وبينه في حكم البلاد . وكان قد قبل تأليف الوزارة لإخلاء السودان ، ولكنه كان يريد أن يترك مسؤولية هذا الأمر على كاهل الانجليز . وكان مستعداً لترك كل المشاكل المالية والدولية للانجليز على أن يحتفظ هو بشئون وزارة الداخلية ، التي خضعت في غالب الأحيان لرئيس الوزراء ، وبشئون وزارة العدل التي كان يعتبر نفسه خبيراً فيها . أما من وجهة النظر الانجليزية فإن نوبار باشا كان يمثل عدة مزايا ، فكان يرغب في « التعاون » مع الانجليز في الشئون الهامة مثل المالية والسودان والأشغال العامة ، وكان شخصية غير مرغوب فيها من جانب فرنسا مما يضمن لانجلترا عدم قيام مؤامرات عليها ، وكان من أنصار المراقبة الأوربية على شئون مصر ، وكان أرميا يعرف كل دخائل البلاد ، ويبغض الدولة العثمانية ، وهذه كلها ضمانات هامة لانجلترا .

ومأناً ألف نوبار باشا وزارته حتى أرسل بتعليمات في يوم ٩ يناير سنة ١٨٨٤ إلى الجنرال بيكر في سواكن يلغى فيها السماح له باستخدام القوة إن لزم الأمر لفتح الطريق إلى بربر ، وأصبح عليه أن يستخدم الدبلوماسية فقط في ذلك ، وألغى الأمر الصادر في ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣ الذي ألحق إدارة شئون السودان وملحقاتها برئاسة مجلس الوزراء وألحقها بوزارة الحربية من تاريخ ١٥ يناير سنة ١٨٨٤ ، وأرسل بتعليمات لنائب الحاكم العام في السودان للعمل اللازم نحو ترحيل كل النساء والأطفال والأهالي الذين يرغبون في ترك الخرطوم

وإرسالهم إلى بربر ، ولاصدار أمره إلى قائد حامية سنار بالانسحاب إلى الخرطوم مع كل الموظفين والأهالى الذين يرغبون فى ترك المديرية ، وأن يبلغ نفس هذه الأوامر لسلطات بحر الغزال وخط الاستواء .

وإنتهت بذلك مرحلة حاسمة من مراحل السياسة الانجليزية فى السودان ، وستبدأ مرحلة جديدة مع الرجل الذى سترسله انجلترا لاخلع السودان .

الفصل الرابع والعشرون

تنفيذ سياسة الإخلاء

بقى على الحكومة الإنجليزية بعد أن أجبرت الحكومة المصرية على قبول « نصيحتها » أن تجدد الرجل الذى يستطيع تنفيذ هذه السياسة ويجلى القوات المصرية عن السودان ويفصل نهائيا بين شطرى الوادى .

(١) - اختيار غردون :

كانت إنجلترا تأمل فى استخدام غردون فى مصر منذ أوائل الاحتلال البريطانى ، ولكن السير إدوارد ماليت أجاب بأن حكومة القاهرة لن تقبل تعيينه فى السودان إلا إذا طلبت لندن تعيينه رسميا ، أى إلا إذا أجبرت على تعيينه ، كما أن غردون لم يكن يفكر صراحة فى خدمة مصر . وفى نهاية شهر نوفمبر سنة ١٨٨٣ سأل اللورد جرانفيل السير إيفيلين بارنج عما إذا كان غردون يلزم الحكومة الخديوية ، وفى أى مركز وبأى طريقة . وكانت الأخبار قد أكدت القضاء على حملة هيكس ، وأصبحت سلطة الخديو مزعزة . ولكن حكومة القاهرة لم تكن لتقبل فكرة تعيين غردون خصوصا بسبب الطابع الدينى الذى إمتازت به الثورة السودانية ، إذ أن وضعه على رأس الحكم فى السودان سيكون معناه إنضمام آخر قبيلة موالية لمصر إلى المهدي ، كما ذكر السير إيفيلين بارنج الذى نصح حكومته بعدم إجبار مصر على هذا التعيين^(١) .

وكان غردون يفكر فى بداية عام ١٨٨٤ فى ترك الجيش الانجليزى والدخول فى خدمة الملك ليوبولد ملك البلجيك الذى كان قد طلب إليه إدارة الكونغو . ولقد إستغلت جريدة التايمز هذه المسألة ، وأعلنت أسفها من عدم

(1) FITZMAURICE, Lord Edmond; Life of Granville. London, 1905. Vol. II. p. 381.

استفادة الإمبراطورية من خدمات هذا الضابط النشط . ثم كتبت جريدة « البال مال جازيت » فى يوم ٩ يناير مقالة إستندت فيها إلى آراء غردون كرجل يعرف الشئون السودانية ، وطلبت فيها من الحكومة تغيير سياستها والمحافظة على الخرطوم ، ومحاولة الاستفادة من وجوه الخلاف التى قد تنشأ بين زعماء الثورة ، وفى صفوف الثوار .

وكانت آراء غردون إذاً متعارضة تمام التعارض مع سياسة حكومة لندن ، إذ كان غردون معادياً لسياسة إخلاء السودان ، وكان يطالب باستخدام الوسائل الحربية إلى أبعد مدى . وكان لا يمانع فى إخلاء المديرية السودانية المتطرفة مثل دارفور وخط الاستواء ، ولكنه كان يصر على ضرورة المحافظة على الخرطوم بأى ثمن . وكان يرى أن السماح للمهدى بدخول الخرطوم لا يعنى مجرد عودة السودان إلى الهمجية ، ولكن يعنى تهديداً مباشراً لمصر نفسها . وكان يعتقد أن الدفاع عن مصر عن طريق تحصين الحدود الجنوبية سيكون عديم الجدوى ، لأن بلاد العرب وسوريا وكل العالم الإسلامى سيهتز نتيجة لزحف المهديّة وإنتصاراتها . ولذلك فإن غردون قد نصح بارسال رجل قوى - مثل السير صامويل بيكر - إلى الخرطوم مع قوات عسكرية هندية وتركية كافية ، وأن يزود بمليونين من الجنهيات الأسترلينية . وكان يعتقد فى سهولة القضاء على قوات المهدي إذا ماواجهتها قوات أحد الجنرالات البريطانيين . ويمكن بعد ذلك إعادة احتلال المناطق المتطرفة مثل دارفور وخط الاستواء واعادتهما تحت حكم السلاطين القدماء ، ووضع مجموعة الأقاليم السودانية تحت حكومة متمدينة تستطيع القضاء على تجارة الرقيق نهائياً^(١) .

ولقد تساءلت جريدة « البال مال جازيت » عن السبب فى عدم إرسال غردون إلى الخرطوم مزوداً بسلطات مطلقة ، وذلك للمفاوضة مع المهدي ولإنقاذ الحاميات ، وليحاول إنقاذ مايمكن إنقاذه من حطام السودان . وتسارعت الصحف إلى الاقتباس من هذا المقال ، وأخذت تطالب بضرورة إرسال غردون للسودان .

(1) STRACHEY, Lytton; Eminent Victorians. London. 1948. p. 264.

كانت آراء غردون هذه هي آراء العسكريين البريطانيين في لندن ، أى اللورد ولسلى قائد الحملة على مصر واللورد هارتنتجتون وزير الحربية ، وكانت في ذلك تختلف عن آراء السلطات البريطانية في مصر نفسها التى كانت تساند السير إيفيلين بارنج في ضرورة سحب القوات المصرية من السودان في أقرب وقت ، والتى وافق عليها جرانفيل في لندن ، دون أن يفصح عن الخطوة التالية لحكومته ، وهى الإقامة في السودان بعد سحب القوات المصرية . وعلى أى حال ، فقد أبلغ السير إيفيلين بارنج حكومته أن مصر تحتاج إلى ضابط كفاء للذهاب إلى الخرطوم مزوداً بسلطات لتنفيذ الانسحاب ، واستقر رأى حكومة لندن على أن يكون هذا الرجل هو غردون .

أوصى كل من ولسلى وهارتنتجتون ، اللورد جرانفيل بارسال غردون للسودان ، فقبل وحصل على موافقة جلادستون ، وإستدعى غردون إلى العاصمة لكى يتسلم تعليماته في يوم ١٨ يناير سنة ١٨٨٤ . وتذكر لنا جميع الروايات أن غردون حضر في صحة اللورد ولسلى ، وإنهم أفهموه أن سياسة الحكومة البريطانية هى التصميم على إخلاء السودان لأنها لا ترغب في ضمان الحكومة الجديدة في البلاد ، وأن المقابلة كانت قصيرة ، وأن كل شيء قد رتب في الحال وكان على غردون أن يسافر في الساعة الثامنة من مساء نفس اليوم إلى كالية . ولكن تعليمات اللورد جرانفيل إلى غردون كانت واضحة ومختصرة ، ولم تكن تنص على تكليف غردون بإخلاء السودان ، إذ أنها كلفته بالمهام التالية :

١ - كتابة تقرير للحكومة الانجليزية عن الموقف الحرجى في السودان وعن الوسائل الواجب اتخاذها لضمان سلامة الحاميات المصرية الموجودة وسلامة المدنيين الاوربيين في الخرطوم .

٢ دراسة أحسن الوسائل لتنفيذ الجلاء من داخلية السودان وكتابة تقرير عنها ، وكذلك عن طريقة ضمان سلامة الموانئ المصرية في البحر الأحمر وحسن إدارتها .

٣ تخويله حق قبول أى مهمة أخرى تعهد له بها الحكومة المصرية ، كما

سيلغفه ذلك السير إيفيلير باريج . وأخيرا فقد كان على غردون أن يصطحب معه الكولونيل ستوارت ، وأن يتبع القنصل العام البريطاني في القاهرة ، الذى سيكون حلقة الاتصال بينه في الخرطوم وبين الحكومة الانجليزية في لندن^(١) .

وهكذا نرى أن جرانفيل لم يصدر أمره لغردون بتنفيذ سياسة إخلاء السودان ، ولكن كان على غردون أن يدرس أحسن الوسائل لتنفيذ الجلاء ، وأن يكتب تقريراً عنها ، أى أنه كان مكلفاً بمجرد مهمة استطلاعية . ومعنى هذا أن لندن قد ترددت في حمل كل مسؤولياتها الناتجة عن هذا الإخلاء ، وفضلت أن تتركها على عاتق الخديو ووزارته الجديدة ، وهذا هو ما يفسر توجيه غردون إلى قبول كل مهمة أخرى تعهد له بها الحكومة المصرية .

ولكن الحكومة البريطانية لم تقدر خطر إرسال رجل مثل غردون إلى السودان حق قدره ، ذلك أن أعمال هذا الجنرال السابقة وأخلاقه لم تكن مما تؤهله للقيام بمثل هذه المهمة . فقد كان غردون يضيق بالاشراف الرسمى عليه ، وكان طموحه إلى أقصى درجات الطموح . ولقد إختارته الحكومة بسبب خدماته السابقة في الصين وفي السودان ، دون أن يعرفوا بتفاصيل تجربته الأخيرة كقائد لقوات مستعمرة رأس الرجاء الصالح في باسوتولاند التى أظهر فيها عدم إحترامه للسياسة التى رسمها الحاكم العام ، ودخل في مفاوضات مع رؤساء محليين بطريقة تتنافى مع السياسة العامة للحكومة وتتعارض مع تعارضاً صريحاً مع الخطط الموضوعة^(٢) . ولقد أسف اللورد كامبرلى وزير المستعمرات الذى كان يعرف تفاصيل هذه التجربة الأخيرة لغردون على أنه لم يحضر جلسة مجلس الوزراء التى أختير فيها غردون للسودان ، إذ أنه كان لايد سيعارض كل المعارضة في ذلك . ولكن غردون كان قد بدأ مهمته .

(١) جرانفيل الى غردون وجرانفيل الى باريج في ١٨ من يناير سنة ١٨٨٤ .

F.O. 141/189. No. 38. Conf.

(٢) LAGDEN, Godfrey; The Basutos. London, 1909. Vol. II.

(٢) - غردون فى مصر :

ترك غردون لندن لآخر مرة ، حيث ساد إعتقاد عام بأنه هو الرجل المنقذ الذى سيعالج أخطاء الماضى ويحل المشاكل السودانية ويعيد النفوذ البريطانى المززعج إلى ما كان عليه من قوة . وأخذ غردون وهو يسافر فى القطار إلى فرنسا يعد البلاغات التى ستذاع فى السودان باسم الخديو تمهيدا لعرضها على حكومة لندن للموافقة عليها وقد أكد فيها مبدأ إعادة الاستقلال للسودان . ولذلك فإن غردون قد طلب تعيينه حاكما عاما ، لمجرد كسب الوقت اللازم لتنفيذ الإخلاء . ولقد وافقت الوزارة الإنجليزية على هذه الوثائق ، ولكنها تركت لمثلها فى القاهرة أمر التفاهم فى التفاصيل مع غردون والاتفاق سويا ، لأنه كان أعرف منهم بالظروف المحلية . وشعر السير إيفيلين بارنغ أن مهمة الجنرال غردون كانت تنفيذية علاوة على كونها استشارية . وطلب أن يمر غردون بالقاهرة ويتباحث معه ثم يسافر للسودان عن طريق النيل ، خصوصا وأن الثورة كانت متشرة فى شرق السودان . فما أن وصل غردون إلى بورسعيد حتى وجد تعليمات من الخارجية البريطانية بالذهاب إلى القاهرة ، والتشاور مع القنصل العام البريطانى .

وصل غردون إلى القاهرة فى يوم ٢٤ يناير سنة ١٨٨٤ ، وإصطحبه القنصل العام البريطانى فى اليوم التالى لرؤية الخديو ، وتقرر إعداد فرمانين خديويين : الأول موجه إلى غردون يعينه فيه حاكما عاما على السودان ويكلفه بإعادة النظام والأمن إلى نصابهما فى السودان والثانى عبارة عن بلاغ موجه إلى الحكام والرؤساء والتجار فى السودان يشرح أن الخديو قد قرر إعادة الاستقلال للأسر القديمة وملوك السودان ، ولما كان الخديو يعرف أن غردون باشا قد فاز بحب الأهالى عند إقامته بينهم (!!) ولما كان الخديو يتق فى حكيمته ومقدرته وحسن عزيمته بالنسبة للسودانيين ، فانه يرسله كممثل له مزودا بسلطات تامة لسحب الموظفين والجنود المصريين وكل من له صلة بالحكومة المصرية من السودان ، وذلك بالطرق السلمية والودية . وطلب الخديو من كل من حمل السلاح أن يلقه وأن يعملوا فى هدوء وسكينة على إقامة حكومة من إختيارهم

• تضمن رخاء البلاد وأمن الطرق بشكل يسمح باستمرار العلاقات التجارية بين شقى الوادى ، مما سيزيد فى ثروة أهلية ويعمل على مدنيتهن ، وحتى تستمر صلات الود حسبها تأمر القوانين الإنسانية . وكان على غردون أن ينشر أيا من هذين الفرمانين حسبما تقتضى الظروف .

لم يكلف الخديو اذا غردون باقامة حكومة قوية فى السودان ، بل أنه دعا السودانيين إلى تكوين حكومة من إختيارهم دون أن يتحدث عن سلطة غردون فى تكوين تلك الحكومة .

ودار الحديث فى أول مقابلة وقعت بين السير إيفيلين بارنج وغردون أمام نوبار باشا والكونونيل ستيوارت والسير إيفيلين وود ، سر دار الجيش المصرى ، حول مسألة فى غاية الأهمية : ألا وهى تفاصيل التعليمات المعطاة لغردون ، خصوصا وأن حكومة لندن كانت قد تركتها غير محددة ، مستكفية بتوجيهه لقبول أى مهمة أخرى تعهد له بها الحكومة المصرية . ورأى القنصل العام البريطانى أنه من الضروري أن يذكر غردون بأن مهمته الأساسية هى إخلاء السودان ، وهى سياسة لم يكن من السهل إقناع الحكومة المصرية بها ، ولذلك فقد كان على غردون أن ينفذ هذه السياسة وألا يغيرها بأى حال من الأحوال . ولقد كان لغردون الحق فى الاحتفاظ بالقوات المصرية فى السودان لفترة محدودة ومعقولة ، حتى يتمكن من تنفيذ الجلاء دون أن يعرض الأرواح أو الممتلكات للأخطار^(١) . ووضع القنصل الانجليزى تحت تصرفه ١٠٠,٠٠٠ جنيه ووعدته بأن يرسل إليه أى مبلغ آخر قد يحتاج اليه .

ولقد بقيت مسألة أخرى تحتاج إلى تفكير ، إذ أنه لم يكن هناك أسر قوية يستطيع أفرادها أن يتقلدوا السلطة اللازمة فى دنقلة أو كسلا أو الخرطوم ، أى المناطق التى تكون قلب السودان بعد سحب القوات المصرية منه . وكان حكم الثوار راسخ القدم فى دارفور ، ولم يكن من المستطاع تطبيق سياسة إعادة الأسر القديمة إلى مناطق السودان إلا فى دارفور . أما فى الخرطوم وهى

(١) بارنج الى غردون فى ٢٥ من يناير سنة ١٨٨٤ وبارنج الى جرانفيل فى ٢٨ من يناير سنة ١٨٨٤ .
F.O. 141/192. No. 100.

مفتاح السودان فكان غردون شديد الرغبة في عدم إرجاعها إلى إدارة الباشاوات المصريين ، وكان يتردد بين التنازل عنها ، أو بمعنى أصح إعادتها لتركيا ، وبين إقامة نظام حماية بريطانية شديدة المرونة عليها . ولم يكن في استطاعته أن يجسم هذه الأفكار إلا بعد وصوله للخرطوم ، ولكنها كانت تشغله بدون شك وهو لا يزال في القاهرة . وعلى أى حال فقد فكر منذ وجوده في القاهرة في أنه يحتاج لرجل يعمل محله بعد إتمام الاخلاء ، وذلك لكي يتولى السلطة بأى شكل ، فكان من الضروري أن يجد رجلا « له إسم ونفوذ يفرضه على الأهالي »^(١) . وكان من نتيجة ذلك أن طالب غردون بتعيين الزبير باشا رحمت لكي يعاونه في مهمته .

هذا على الرغم من أن الزبير كان لا ينسى لغردون قتل ابنه حينما كان حاكما عاما في الخرطوم . وكان الزبير رحمت من أصل شريف وينسب إلى العباسيين وقد تمكن بشجاعته ومقدرته وحزمه وثروته من أن يصبح من رجال السودان المعدودين . ولكن غردون كان قد أوصى حكومة القاهرة منذ سنوات خلت بابتعاد الزبير عن السودان بدعوى خيائته للخديو وإشراكه في تجارة الرقيق ، فاحتجزته السلطات في القاهرة ، ومنع من العودة للسودان رغم إعطائه معاشا من الحكومة التي صادرت أملاكه . وكان غردون من ناحية أخرى لا يثق في الزبير ، بل إنه كان قد أشار أخيراً بسجحه في قبرص ، ولكنه عاد وغير رأيه هذه المرة وطلب إصطحابه معه إلى الخرطوم .

وأراد غردون أن يستفيد من وجود الزبير معه للعملية سحب القوات المصرية من السودان بالذات ، ولكن لاقامة نوع من الحكومة المحلية في الخرطوم تحت رئاسته ، وتخضع لسيطرة البريطانيين ، فأعلن أن السودان محتاج إلى هذا الزعيم السوداني قبل إحتياجه إليه هو الخندي الانجليزى ، وذكر أن الزبير هو الرجل الوحيد الذى يستطيع نفوذه أن يعادل نفوذ المهدي ، ويجعل الزعماء السودانين المنضمين اليه يهجرونه ، وهو الرجل الوحيد الذى تستطيع

(1) DELEBECQUE; Jacques. Gordon et le drame de Khartoum. Paris,

إنجلترا أن تحاول إستغلال تدخله للوصول إلى تسوية لشئون السودان .

وطلب غردون من السير إيليفين بارنج أن يرتب له مقابلة مع الزبير وفي حضور نوبار . وكانت هذه المقابلة التى وقعت فى حضور ستوارت وود وواطسون عتيقة . وماأن انسحب الزبير من المقابلة حتى إتفق الجميع على أن صدره كان لا يزال مليئاً بالغل والحقد ضد غردون وإنضم القنصل العام البريطانى اليهم فى هذا الرأى ، وكتب إلى جرانفيل ناصحاً بعدم إرسال الزبير إلى السودان فى ذلك الوقت ، نظراً لأن حقه على غردون كان واضحاً^(١) .

وهكذا حرمت هذه النصيحة غردون من الرجل الوحيد الذى كان فى استطاعته أن ينقذه ، وربما ينقذ الخرطوم والسودان كله . وفى نفس اليوم سافر غردون إلى الخرطوم ، وقد قدر عليه ألا يعود منها .

(٣) - رحلة غردون إلى الخرطوم :

إصطحب غردون معه عند سفره إلى الخرطوم الكولونيل ستوارت الذى سبق أن زار السودان مستطلعاً^(٢) وإبراهيم فوزى ياوره المصرى ، والامير عبد الشكور ، أحد أقرباء سلطان دارفور السابق الذى أراد غردون أن يمنحه حكم هذه المديرية لكي يعمل على تخليصها من أيدي الثوار . وأخيراً فان الجنرال السير جيرالد جراهام أحد أصدقائه المخلصين قد سافر معه حتى كرسكو ، وأعطى لنا صورة حية عن غردون الذى كان شديد الاعتداد بنفسه ووثاقاً من أنه سيرتب كل الأمور فى مدى ستة أشهر .

وكان الأمير عبد الشكور يعيش فى القاهرة ، فاستدعته الحكومة الخديوية وأعطته كسوة مزر كشة وطلبت منه مصاحبة غردون إلى السودان لاحتلال دارفور ، ودفعت له ٢,٠٠٠ جنيه . وكانت رحلته إذاً جزءاً من سياسة إعادة الأسر الحاكمة القديمة إلى السودان ، الأسر التى تستطيع أن تحتفظ بنوع من

(١) للمناقشة والمشادة بين غردون والزبير أنظر تقرير الجلسة فى ٢٦ من يناير سنة ١٨٨٤ ملحق

F.O. 141/192. No. 99.

برسالة بارنج إلى جرانفيل فى ٢٨ من يناير سنة ١٨٨٤

(٢) أنظر فيما سبق عن بعثة ستوارت .

الولاء للخديو ولحماته الجدد البريطانيين . ولكن غردون كان يحتقر عبد الشكور » فكان غير مهذب معه على ظهر الباخرة ... مما اضطره إلى النزول في أسوان وإعلان عزمه على عدم متابعة السفر . ولكنه سافر حتى دنقلة حيث إنتظر بضعة أشهر ثم عاد مع أسرته الى القاهرة «^(١) .

وأبرق السير إيفيلين بارنج إلى لندن بعد سفر غردون إلى السودان معلنا أن غردون قد فهم جيدا أنه ذاهب إلى الخرطوم لتنفيذ سياسة الاخلاء ، وأنه إعترف بحكمة هذه السياسة . ولكن الحقيقة هي أن غردون لم يكن قد قرر بعد إتخاذ أى سياسة معينة ، فانا نرى أن برقيات الأولى متضاربة ، وكان يرسلها من كل محطة للسكة الحديدية ، أو محطة نهريّة تصل إليها السفينة . والظاهر أن السير إيفيلين بارنج قد إعتبر هذه البرقيات أمورا شخصية وليس لها من قيمة إلا الدلالة على الآراء التي كانت تدور في رأس غردون ، إذ أنه إمتنع عن مناقشتها رسميا .

ومأّن دخل غردون السودان حتى إقتنع بأن تجارة الرقيق لم تكن هي العامل الوحيد في قيام الثورة المهدية ، بل أنها كانت ثورة تعتمد على عوامل عديدة ومتباينة رغم تعقيدها . إقتنع بأن هذه الثورة هي ثورة الشعب السوداني وليست ثورة تجار الرقيق ، رغم أن هؤلاء الأخيرين يشاركون فيها بطبيعة الحال . وكانت فكرة إعطاء جنوب السودان أى مديرتى خط الاستواء و بحر الغزال - إلى ملك البلجيك تدور في رأسه . وكان يأمل في أن يقوم ليوبولد بضمها للكنغو ، ويضم لحسابه القوات المصرية الموجود فيها ، ويعين غردون لإدارة تلك المناطق .

وأبرق غردون بهذه الفكرة للفتصل البريطانى في القاهرة الذى أظهر قلقه وخشى أن يذهب غردون رأسا إلى تلك المناطق ، وأصدرت الحكومة البريطانية أمرها لغردون بالألا يذهب الى أبعد من الخرطوم^(٢) .

(1) STRACHEY, Lytton, Eminent Victorians. London. 1948. p. 271.

.O. 141/198. Tél. No. 79.

(١) جرافيل إلى بارنج في ١١ فبراير سنة ١٨٨٤

ثم نبت فكرة جديدة في رأس غردون وإقترح على بارنج أن يذهب لمقابلة المهدي ، ولن يسمع أحد عن أخباره لمدة شهرين ، إذ أن في إستطاعة المهدي أن يحتفظ به كوديعة في نظر الزبير ، وبطبيعة الحال إضطر القنصل الانجليزي أن يحذر غردون من القيام بمثل هذه المغامرات .

ووصل غردون الى بربر يوم ١١ فبراير وكتب إلى المهدي يعرض عليه السلم ولقب سلطان كردفان . ولكن المهدي لم يكن في حاجة إلى أن يتقبل ذلك الانعام عليه من أى شخص كان ، خصوصا بعد أن فتح الإقليم وضم أهله للثورة وقضى على حملة هيكس التي أرادت التوغل فيه . وكان المهدي ناثرا على خديو القاهرة وسلطان القسطنطينية ، ولا يعترف لهما بأي سلطة على السودان ، فكان أمر تعيينه في سلطنة كردفان أو الإنعام عليه بهذا اللقب من أحد كبار موظفي الخديو ، أمراً لا يتمشى مع المنطق والامع طبيعة الأحوال . وأخيرا فان السودانيين كانوا يعرفون غردون جيدا ، ويعرفون حكومته وأخلاقه وأساليبه ، فضلا عن أن المهدي لن يقبل ولاية الحكم من يد مسيحي .

وعلم غردون وهو في بربر بهزيمة قوات الجنرال بيكر بالقرب من سواكن على أيدي الثوار . وكان هذا القائد قد قام بعملية حرية رغم تعليمات الحكومة الصريحة اليه ، وقام بها على رأس جنود غير مدربين ، واستخدم تشكيلات لا تتمشى مع طبيعة الأرض ، فكانت النتيجة هزيمة نكراء ، وفراره وعودته لسواكن ، بعد أن فقد معظم رجال الحامية وكمية كبيرة من أسلحتها . وكان معنى هذا إنتشار الثورة وإنضمام الأهالي إليها . وإعتقد غردون في ذلك الوقت أن أحسن سياسة تتبع هي أن يلمح للمشايخ السودانيين بالسلطة وماقد يستفيدونه منها ، وعمل على إغرائهم بالكفاح ضد الثورة ، وذلك بان يعلن لهم أن البلاد ستصبح منذ ذلك الوقت ملكاً لهم . وكان يعتقد أن رؤساء القبائل سيدافعون عن أملاكهم الخاصة أحسن من دفاعهم عن أملاك الخديو .

وإستدعى غردون حسين باشا خليفة مدير بربر وكبار الشيوخ في المنطقة

المجاورة ، وقرأ عليهم فرمان السرى الذى أعطاه له الخديو ، والخاص باحلال السودان . وكانت هذه هى الظامة الكبرى ، إذ أن رجال القبائل الذين كانوا مضطرين الى إستمرار إعلان ولائهم لحومة مصر لحماية مصالحهم أو لخوفهم منها قد شعروا بأنهم لم ينتظروا منها بعد اليوم مكافأة ولا معاقبة . وأفقدهم غردون كل حجة قد يترعون بها لمقاومة الثورة .

وبالرغم من ذلك فإن غردون قد عمل على تأليف لجنة للدفاع عن بربر مع حسين خليفة ، فى نفس الوقت الذى أعلن فيه نية مصر على إخلاء السودان . وقد إجتمعت هذه اللجنة فى ١٢ فبراير وأعلنت إستلام غردون للسلطات العليا فى السودان^(١) . وكان هذا العمل يتضارب ويتعارض تعارضا تاما مع ابلاغه السودانيين حقهم فى إختيار شيوخهم ورؤسائهم . ولم يكن لهذا البلاغ أى معنى فى الوقت الذى يحاول فيه خلق سلطة جديدة تحت إشرافه هو ، الرجل الاحبى ، وإشراف رجال العهد القديم الذين قامت الثورة ضدهم .

وترك غردون بربر وإصطحب معه عدداً من الشيوخ ذوى النفوذ ، وأعلن رغبته فى رؤية الأهالى فى كل محطة لكى يتحدث اليهم فعمل مأمورو المراكز على جمع الأهالى لرؤيته والتصفيق له ، حتى وصل الى الخرطوم على ظهر الباكسة « التوفيقية » فى يوم ١٨ فبراير .

وحاول غردون أن يظهر للأهالى أنه جاء بعهد جديد سعيد للسودانيين فأمر بالافراج عن المسجونين وبإشعال نار كبيرة أمام سراى الحاكم ، وحرق سجلات الضرائب التى لم تكن قد جمعت ، « والكراييج » التى كانت تستخدم فى جمعها . ثم قام بعد ذلك بعمل غير متزن ، وليست له أى سلطة فى القيام به ، مما أغضب كل من حكومتى القاهرة ولندن عليه ، ذلك أنه أعلن السماح بعودة تجارة الرقيق فى السودان ، وكان ذلك العمل يتعارض مع المعاهدات التى وقعتها كل من مصر وتركيا وانجلترا ، والتى أصبحت قاعدة ثابتة فى القانون الدولى ، لاجتماع الدول على الاعتراف بها وعلى ضرورة

تطبيقها . وعلى أى حال فإن غردون كان يحاول بهذا العمل تقليل حب
السودانيين للمهادية ، ولكنه أثبت جهله بالأسس والعوامل التى قامت عليها
ثورة السودان ، إذ أن من أراد إعادة تلك التجارة من بين السودانيين ، لم يكن
إلا أقلية ضئيلة .

ومع وصول غردون للمخرطوم نجد أننا قد بلغنا حلقة جديدة من حلقات
السياسة البريطانية فى السودان ، وطوراً جديداً من أطوار تاريخ السودان .

الفصل الخامس والعشرون

غردون فى الخرطوم

فى نفس الوقت الذى وصل فيه غردون الى الخرطوم وصلت الى سواكن حملة عسكرية انجليزية بقيادة الجنرال جراهام . وكان كل من اعلان عودة حرية تجارة الرقيق فى الخرطوم ، ونزول القوات البريطانية فى سواكن ، افتتاحا على سلامة اراضى الدولة العثمانية والوضع القائم بها ايرتكبته الجائرا رغم أنها كانت إحدى الدول العظمى التى تعهدت بالمحافظة عليه بل وبضمانه .

(١) - حملة جراهام الأولى فى سواكن :

ذكرنا أن حكومة الخديوية كانت قد قررت بغد هزيمة الجنرال هيكس إرسال قوات من بلوكات النظام بقيادة سرتوريوس باشا إلى سواكن ، وقوات من السودانيين بقيادة الزبير رحمت ، على أن توضع كلها تحت قيادة الجنرال بيكر ، إرضاء للحكومة الانجليزية . ولقد فتن الخديو شخصا على القوات السود قبل سفرها ، ولكنها سافرت وحدها دون أن يصحبها الزبير . وكان رجال تلك القوة قد طالبوا بدفع لمرتباتهم قبل سفرهم ، وقام الزبير رحمت بطلب مبلغ ٦,٠٠٠ جنيه اصرف مرتبات رجاله ، فاتهمته وزارة الحربية بعدم إطاعة الأوامر ، وأمرته بالسفر فوراً ، وكان الانجليز قد رتبوا أمر أسره على باخرة حربية بريطانية أقفلت إلى جبل طارق .

وكانت التعليمات المعطاة للجنرال بيكر تحرم عليه القيام بعمليات حربية ، ولكنه خرج من ترنكيتات فى يوم ٤ فبراير على رأس ٣,٦٠٠ جندي ومعه ستة مدافع . وكان جنوده غير مدربين ، واستخدم تشكيلات لا تتشبه مع طبيعة الأرض ، وإنتهى الأمر بهزيمة نكراء ، فقد فيها معظم رجاله وأسلحته ، خصوصا أن معظم المصريين قد رفضوا إطاعة الأوامر لإطلاق النيران على

سودانيين ، بل لقد انضم عدد منهم إلى قوات الثوار في أثناء المعركة نفسها^(١) . وعاد بيكر إلى سواكن ليحدها في حالة من الثورة العامة ، وكان ذلك بسبب وجود القوات السودانية . ولذلك فإن الأميرالية أمرت بالزال فرق من مشاة الأسطول في سواكن ، وعملت على إرسال بعض الوحدات المصرية إلى السويس ، والوحدات السودانية إلى مصوع . ثم اجتمع مجلس الوزارة البريطاني وقرر إرسال قوات بريطانية إلى البحر الأحمر ، وذلك لإنقاذ طوكر . وصدرت الأوامر برقيا إلى القائد العام لقوات الاحتلال البريطانية في مصر بإرسال قوات للدفاع عن سواكن ، تحت قيادة الجنرال جراهام . ولقد وصلت إلى سواكن بين ١٩ و ٢٠ فبراير ، أي في نفس الوقت الذي وصل فيه غردون إلى الخرطوم .

(٢) تدخل الحكومة العثمانية :

إضطرت الحكومة التركية أمام هذا الموقف إلى أن تعلن أنها لا تقبل المساومة في مسؤولياتها الخاصة بالدفاع عن سلامة ممتلكاتها المصرية ، والتي يدخل السودان وملحقاتها ضمن نطاقها ، ويكون جزءا لا يتجزأ منها . وأشارت الحكومة التركية إلى أن الفوضى السائدة في السودان تعود إلى ضعف القوات العسكرية وإلى تضايق المصريين من استمرار الاحتلال البريطاني لبلادهم ، وأكدت أنه لا يمكن القضاء على هذه الفوضى التي إستفحلت والثورة التي انتشرت ، إلا باستخدام هيئة السلطان وسيادته . وكان السودان في غاية الأهمية بالنسبة لمصر ، وأعلنت تركيا أنها هي المسؤولة عن رفاهية الأهالي في كل تلك الأقاليم ، وعن إعادة الحياة إلى نصابها الطبيعي باستخدام سلطة الدولة صاحبة السيادة .

وشكا عريقى باشا ، وزير الخارجية التركية ، من السياسة التي تقوم بها إنجلترا في السودان ، وذكر أنها لم تعرض على حكومته الباب العالي قبل تنفيذها ، فقام غردون بإعادة تجارة الرقيق في تلك البلاد ، رغم أن القوانين

(1) JACKSON, H, C. Osman Digna. London, 1926. p. 66.

العثمانية تلغيتها طبقاً لاتفاقات الدولية . كما أنه قد عهد إليه بإخلاء السودان من الإدارة والقوات والأهالي من المصريين . وأخيراً فإن تدخل بريطانيا العسكرية على سواحل البحر الأحمر بمفردها قد ظهر واضحاً في حملة الجبال جراهام . كما أن السفن الحربية البريطانية كانت لا تزال رأسية في موانئ مصوع وزيلع وبربرة ، وأرسلت بعثة إنجليزية إلى يوحنا ملك الحبشة لمفاوضته في شئون الحدود المصرية الحبشية . ولذلك كان عريقتى باشا قد عهد إلى السفير التركي في لندن بأن يقدم مذكرة إلى اللورد جرانفيل ، يبلغه فيها أن مسئولية المحافظة على النظام في الأراضي المصرية تقع على كاهل الدولة صاحبة السيادة ، ويطلب منه تفسيرات عن البلاغ الذي أصدره غردون في الخرطوم بشأن إعادة تجارة الرقيق^(١) .

وكانت الدولة العثمانية تهدد بأنها لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا الموقف ، ولكنها لم تقم في حقيقة الأمر بأى عمل إنجائى ، ولم يكن في مقدورها القيام به إذ أنها لم تحاول الاستفادة من التنافس الدولى القائم بين الدول العظمى . ولقد إدعت الحكومة البريطانية أن بقاء قواتها على سواحل البحر الأحمر لا يستدعى قلق الباب العالى أكثر من بقاء حامياتها في الاسكندرية وفي القاهرة نفسها ، وعلاوة على ذلك فإن الأقاليم السودانية كانت ملحقات مصرية ، وكانت إنجلترا تعرف أنه يكفى لإرضاء تركيا أن تقوم هى - أى إنجلترا - بإصدار تصريح رسمى تعلن فيه أن بقاء القوات البريطانية في السودان يماثل بقاء قواتها في مصر ، فهو مؤقت في الحالتين ، ولا يتعرض للسيادة العثمانية أو يؤثر فيها . وإدعى اللورد جرانفيل أن هذه العمليات هى عمليات دفاعية أمام هجوم الثوار ، وأنها عمليات مؤقتة ، وأن الحكومة البريطانية مستعدة بمجرد إنتهائها منها لأن تتفاوض مع السلطان للوصول إلى حل أو إتفاق شامل لكل المسائل المصرية ، وأنها لا تهدف بها إلا الإسراع في نخدة الحاميات والموانئ المصرية ، بقصد المحافظة على سلطة الخديو طبقاً لقرمانات السلطان ، ومحاصرة

(١) عريقتى باشا الى السفير التركي في لندن في ١٩ ، ٢٤ من فبراير سنة ١٨٨٤ .

S.P. Vol Lxxxviii, Egypt, No. 12, (1884). (c. 3969). No. 128. and No. 153.

منطقة الثائرة ، معنا من إمتداد الثورة إلى الضفة الأخرى لنبحر الأحمر

(٣) القتال في السودان الشرقي

وفي أثناء هذه الفترة جمع الجنرال جراهام قوة تبلغ ٣,٥٠٠ جندي في ترنكيات بقصد السير إلى طوكر ، وجهازها بالمدافع الرشاشة . وكان عثمان دقته قد سيطر على كل شرق السودان باستيلائه على طوكر ، وساعده على ذلك على السيطرة على كثير من القبائل . ولقد بلغ عدد الثوار في التب ٦,٠٠٠ مقاتل تقريبا ، ولكنهم اضطروا إلى ترك ألفين منهم على أرض المعركة ، وذلك أمام قوات جراهام البريطانية ، علاوة على أربعة مدافع كروب وكسية كبيرة من الأسلحة والذخائر . ولم تكن شجاعة الثوار لتعوض كمية النيران التي صبها عليهم المدافع الرشاشة الانجليزية . وترك جراهام سرية من الجنود في التب ، ثم تقدم صوب طوكر في أول مارس^(١) . ولقد ساعد إقتربه الحامية القديمة التي كانت محاصرة منذ ستة أيام على الخروج ، والانضمام للحملة في ترنكيات .

وتمكن الانجليز من احتلال تماي في ١٣ مارس ، وخسر عثمان دقته ألفي مقاتل آخرين . ثم قام جراهام بمظاهرة عسكرية وإبتعد عن سواكن لمسافة ١٢ ميلا ، فبلغ هندوب على طريق بربر ، ولكنه شعر باستحالة التقدم أكثر من ذلك في مناطق صعبة ومعادية . وعلى أى حال فإن الحملة كانت قد انتقمت لهزيمة الجنرال بيكر ، كما يقول الإنجليز ، وكانت في حقيقة الأمر قد نجحت في إبعاد الثوار عن الشاطئء لاليمينوهم من العبور إلى بلاد العرب ، ولكن ليمينوهم من الاتصال بالأجانب ومن شراء الأسلحة .

ولقد بقيت هذه الحملة مدة قصيرة في سواكن ثم سحبت منها ، وتركها في أيدي القوات المصرية والسودانية . أما في الخرطوم فإن غردون كان قد بدأ

(١) جرانفيل الى دافريس في ٢٩ من فبراير سنة ١٨٨٤ .

S.P. Vol. Lxxxviii, Egypt No, 12. (1884). (c. 3969). No. 164 and 175.

(2) JACKSON, H. C., Osman Digna. London, 1926 pp. 71-73.

صفحة جديدة من صفحات السياسة البريطانية في وادى النيل .

(٤) - غردون وطلب الزبير :

بدأ الجنرال غردون مهمته في الخرطوم دون أن يظهر من بعد النظر مثل ما أظهره مساعده الكولونيل ستوارت . فاعتقد منذ وصوله إلى الخرطوم أنه جاء إلى السودان محرراً ، ولكن سرعان ما تبلور شعور السودانيين نحوه ، وشعر هو بالاتجاه الطبيعي لهذا التبلور ، فاضطر إلى تغيير اتجاهه بشكل يجعل منه أكثر تطابقاً مع أوامره التى استلمها من لندن .

سرعان ما شعر غردون بتلك الحمى التى سادت السودان فى ذلك الوقت . حقيقة أن جنوده كانوا من المصريين والسودانيين ، ولكنه كان أجنبياً قبل كل شيء . وكان غردون يعتبر - بالنسبة لتلك الجماعة من الثوار الذين كانوا يأسفون على الغاء تجارة الرقيق - أكبر عدو قديم ، وأخذ إنجاء الثورة الدينى يزداد وضوحاً بعد وصول غردون المسيحى . وشعر غردون إذن بنوع من العزلة النفسية ، وشعر أنه لن يقدر على عمل أى شيء بمفرده ، فأخذ يطلب من الحكومة الانجليزية فى كل يوم طلباً جديداً ويقترح عليها اقتراحاً خاصاً .

وكان اقتراح غردون الخاص بارسال الزبير هو أكثر الاقتراحات التى ألح عليها ، ولم يكن يهدف من هذا إلا تأكيد فصل السودان عن مصر ، وتأكيد سيطرة إنجلترا على شئون السودان . ولقد استطاع فى هذه المسألة أن يكسب تأييد السير إيفيلين بارنج ، وهو من إعتبرته إنجلترا خبيراً فى الشئون السودانية ، وكان هذا فائدة لتأييد آخرين من المسئولين البريطانيين فى القاهرة . وهكذا نرى أن ستوارت الذى كان متردداً فى هذا الموضوع يصبح المادى بتنفيذ هذه السياسة ، مثله فى هذا مثل نوبار . وسيؤيد السير إيفيلين بارنج غردون فى هذا المشروع كل التأييد ، وسيأسف مر الأسف على رفض الحكومة البريطانية له .

وأبرق غردون يوم وصوله للخرطوم إلى السير إيفيلين بارنج أن مجرد الإخلاء دون تنظيم سلطة مركزية تخلفه سيكون بداية للفوضى العامة فى كل

السودان ، كما أن تعيين حاكم لا يتمتع بتأييد الحكومة سيؤدي إلى عس النتيجة ، ولذلك فإن غردون قد أوصى الحكومة البريطانية بأن تعيين حاكما على السودان دون أن تأخذ على نفسها أى مسؤولية بخصوص الرجال أو الأموال . وأصر غردون على ضرورة تعيين الزبير في هذا المنصب ، لأنه الرجل الوحيد الذى يتمتع بالكفاية ، فضلا عن أنه محبوب في السودان^(١) . وعزز ستوارت فكرة غردون . أما السير إيفلين بارنج فقد وافق على هذا الاقتراح ولكنه أصر على ضرورة إعطاء تعليمات كتابية للزبير ، تشرح له أن عليه الاعتماد على موارده وحدها للاحتفاظ بمركزه . وذكر أن في إستطاعة الحكومة المصرية أن تعطيه مبلغا بسيطا من المال لكي يبدأ به ، ولكنه أصر على أن تكون مراسلاته المقبلة مع الحكومة المصرية عن طريق ممثل إنجلترا في القاهرة^(٢) وهكذا نرى أن إقتراح غردون كان يهدف إلى إقامة حكومة وطنية في السودان تحت الحماية البريطانية ، وكان على مصر أن تدفع ميزانية تلك الحكومة الجديدة ، التى يرأسها سودانى ، والتى تشرف إنجلترا على علاقاتها الخارجية بما في ذلك علاقاتها مع مصر نفسها .

وكان غردون يصر على ضرورة إرسال الزبير حتى يضمن نجاح مهمته هو ، لأن وجود هذا الرجل هو الشيء الوحيد الذى يستطيع أن ينهى القبطية الواضحة بين الرأى العام وبين غردون . ولقد أكد الجنرال أنه ليس هناك أقل سبب للخوف من مصارحة شخصية بينه وبين الزبير طالما كان هذا الأخير يعرف أن المعونة المالية التى تصله تتوقف على سلامة غردون^(٣) .

ووجدت الحكومة البريطانية نفسها في موقف حرج ، وخاصة إزاء الرأى العام البريطانى ، واحتجاجات جمعية منع تجارة الرقيق . وكان غردون قد بدأ بإعادة تجارة الرقيق في السودان ، وأخذ الآن يطالب بإرسال الرجل الذى كان

F.O. 141/192, No. 208.

(١) بارنج إلى جرانفيل في ١٨ من فبراير سنة ١٨٨٤

F.O. 141/199. Tél. No. 155.

(٢) بارنج إلى جرانفيل في ١٩ من فبراير سنة ١٨٨٤

F.O. 141/192. No. 265.

(٣) بارنج إلى جرانفيل في ٤ من مارس سنة ١٨٨٤

أكبر تاجر الرقيق في الأقاليم السودانية . ولم تكن الحكومة البريطانية مستعدة للتفكير في هذا الأمر ، وكانت ترفض كل مسؤولية تنتج عن إرساله .

ولقد عزز السير إيفيلين بارنج مرة جديدة طلب غردون ، ولكن حكومة لندن أجابت بأن هذه الحجج ليست من القوة التي تسمح لها بمعادلة الاعتراضات القديمة ضد تعيين الزبير ، وعلى أى حال فإنها أعلنت قبولها لفكرة إرسال أى مساعد مسلم آخر ، وكذلك إعطاء أى مبلغ معقول من المال ، يراه غردون ضروريا لكي ينفذ أهداف مهمته بنجاح^(١) .

وكتب غردون تقريراً جديداً ملحقاً فيه على إرسال الزبير ، وتحدث في هذه المرة عن إمكان إرسال جميع الموظفين من الخرطوم إلى بربر مع ستيوارت ، أما هو فسيكتب إستقالته من خدمة الحكومة البريطانية ، ثم يأخذ البواخر والمخازن إلى مديريات خط الاستواء وبحر الغزال ، ويعتبر أنها تتبع لملك البلجيك . وقد يكون هذا حلاً بالنسبة لغردون نفسه ، ولكنه لم يكن معقولاً بالنسبة للسودان ولمصر ولتركيا وللإمبراطورية البريطانية . ولم يكن من السهل تنفيذ هذه السياسة ، فأمر السير إيفيلين بارنج الجنرال غردون بالبقاء في الخرطوم طول الوقت اللازم لعرض الأمر على لندن ، وألا يقرر أى شيء بالنسبة لمديريات بحر الغزال وخط الاستواء .

وواصل غردون طلب الزبير ، وطلب إرسال قوات بريطانية إلى بربر ، ولكن الحكومة البريطانية لم تكن لتقبل أياً من هذه الطلبات . وأما إذا رأى غردون أن الإسراع في تنفيذ عملية الجلاء سيمنعه من أن يقوم بمهمته ، وأن مكوثه في الخرطوم لفترة أطول سيساعده على إقامة حكومة ثابتة ، فإن الحكومة البريطانية كانت مستعدة لكي تسمح له بحرية البقاء . أما في حالة صعوبة تنفيذ إقامة الحكومة^(٢) ، فإن على غردون إتلاء الخرطوم وسحب حاميتها وإحضارها بنفسه دون تأخير . وعلى أى حال فإن الحكومة البريطانية

F.O. 141/189. No. 149.

(١) جرانفيل إلى بارنج في ١١ من مارس سنة ١٨٨٤

F.O. 141/189. No. 155.

(٢) جرانفيل إلى بارنج في ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤

كانت تأمل أن لا يستقيل غردون ، وحددت مهمته بالوقت الضروري لإخلاء
السودان بطريق سلمى ، وأخيراً فإن فكرة إرسال الزبير إلى الخرطوم قد
رفضت نهائياً .

وكان هذا الرفض البات سبباً في نشوب الخلاف بشكل نهائى بين حكومة
لندن ومبعوثها في الخرطوم . فاعتقد غردون أن حكومته تريد فرض رأيها
عليه ، وأن تحرمه من حرية الحركة ، وتقطع عليه خط التراجع . وإعتقد أن
رفضها الموافقة على إرسال الزبير لإخلاء الحاميات من السودان يفرض عليها
مسؤولية إنقاذه هو في وقت قريب . وإذا كان على الحكومة البريطانية أن تحدد
مسؤوليتها هو ، فلم يكن عليها إلا أن تقبل إستقالته من هذه المهمة . ولكن
شيئاً من هذا لم يقع . وفقد غردون سيطرته على أعصابه ، ولكنه بقى في
الخرطوم مدعياً أن شرفه الشخصى يحرم عليه التخلي عن من عهد بهم اليه .

(٥) - طلب الامدادات :

وكانت إنجلترا تتوقع حدوث اضطرابات في مصر وفي الصعيد بشكل
خاص نتيجة لتنفيذ سياسة إخلاء السودان ، ولذلك فإنها قررت إرسال قوات
من جيش الاحتلال البريطانى إلى الصعيد ، لكى تحاول السيطرة على الموقف
هناك في أثناء وقوع عملية الانسحاب من السودان ، مع إحتلال وتحصين كل
من وادى حلفا وكروسكو كمحطات للحدود ، بينما تجمع بقية القوات في
أسوان ، وكان على القيادة المحلية أن تقرر المكان الذى تقابل فيه قوات الثوار إذا
شرعت الهجوم على مصر^(١) . ومعنى هذا أن تضمن إنجلترا بقاء النظام القائم في
مصر وبقاء الانجليز فيها .

وفي خلال ذلك الوقت طلب غردون القيام بمظاهرة عسكرية بريطانية تجاه
بربر ، ولكن إنجلترا رأت عدم إمكان تنفيذ ذلك ، نظراً لصعوبة المناخ في ذلك

الفصل ، ونظراً للأخطار الجسيمة التى قد تتعرض لها الحملة من الناحية العسكرية^(١) .

ودفع ذلك القرار السير إيفلين بارنج إلى طلب إرسال قوات بريطانية وهندية إلى سواكن بعد أن انسحبت منها حملة الجنرال جراهام ، ولكن رفض حكومة إنجلترا كان نهائياً ، وإدعت أن مهمة غردون مهمة سلمية ، وأن إرسال حملات إلى شرق السودان يتنافى مع هذه السياسة . والواقع أن بعد المسافة وطبيعة الأرض ومناخ الإقليم وانتصارات الثوار ، كانت هذه العوامل أكبر منبط لعزائم الانجليز عن تنفيذ هذه السياسة التى لن تكون إلا مغامرة شديدة الخطورة .

اتسعت الهوة إذن بين الخرطوم والقاهرة من ناحية ، وبين القاهرة ولندن من ناحية أخرى . وشهدت المراسلات بذلك التردد الذى ساد فى لندن فى تلك الفترة بخصوص الخطة اللازم إتخاذها للسودان . ولقد اقترح غردون على السير إيفلين بارنج فى خلال شهر أبريل إرسال قوة تركية مدعياً أن ٣,٠٠٠ من المشاة وألفاً من الفرسان الأتراك يستطيعون أن ينهوا المسألة ويقضوا على المهدي نهائياً فى أربعة أشهر . فاجتمع رؤساء السلطات البريطانية فى القاهرة وقرروا أن استخدام الأتراك فى السودان يتعارض مع السياسة التى دافع عنها غردون حتى ذلك الوقت . ولم يكن هناك من الوقت ما يسمح بتدريب أى قوة من الأتراك وإرسالها إلى غردون بسرعة . وكانت القوات التركية الوحيدة التى تصلح للقيام بهذه المهمة هى وحدات جيش السلطان ، وسيترتب على إرسال مثل هذه القوات للسودان كثير من التعقيدات السياسية^(٢) . ولقد عززت الحكومة البريطانية رأى سلطاتها فى القاهرة ، وعارضت فى إرسال قوات تركية قائلة : « إن هذا الاجراء سيتسبب فى تعديل تام للسياسة الأصلية للحكومة صاحبة الجلالة ، وهى السياسة التى تهدف إلى فصل السودان عن

F.O. 141/190. No. 182 Secret.

(١) جرانفيل إلى بارنج فى ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٤

F.O. 141/193. No. 411.

(٢) بارنج إلى جرانفيل فى ١١ من أبريل سنة ١٨٨٤

مصر ، وإعادة الاستقلال السابق إلى أهاليه »^(٢) لم تكن المسألة إذن من وجهة النظر البريطانية مجرد سحب السلطات المصرية من السودان وترك الباب مفتوحا لعودتها مرة أخرى ، بل كان فصل جنوب الوادى عن شماله ، وقطع كل علاقة بين السودان والإمبراطورية العثمانية .

ولما كان إرسال إمدادات للسودان قد يدفع غردون إلى إطالة مدة بقائه ، فقد رفضت إنجلترا إرسال أى قوات بريطانية أو هندية أو تركية . كما أن السير ايفيلين وود سردار الجيش المصرى الجديد قد رفض إرسال أى وحدات من الجيش الموضوع تحت قيادته للسودان مدعيا أنها لا تستطيع أن تنزل المعركة إلا إذا كانت مؤيدة بقوات بريطانية^(٣) . وقبل وود بذلك تحمل مسؤولية عدم كفاية تدريب ضابطه الانجليز للجيش المصرى الحديث ، بدلا من أن يتحمل مسؤولية افساد السياسة البريطانية في السودان بارساله جنود مصر إلى هذا الإقليم .

(٦) - حصار الخرطوم :

بدأت قوات الثوار تحاصر مدينة الخرطوم في خلال شهر أبريل ، وإقترح غردون على الحكومة البريطانية الانسحاب إلى مديرية خط الاستواء ويترك لها مسؤولية إخلاء الحاميات المصرية من سنار وكسلا وبربر ودنقلة ، وأبلغها أنها ستضطر في يوم من الأيام إلى أن تحارب المهدي وتهزمه ، حتى يتسنى لها البقاء في مصر نفسها . ولكن حكومة لندن طلبت منه بيانات عما إذا كانت الخرطوم مهددة بالفعل ، وعن نياته المقبلة وتحركاته في السودان ، وإن كان يرغب في قوات تساعد على عملية الانسحاب ، على أن تستخدم في عمليات دفاعية فقط ، وعن عددها ووحداتها والوقت الذى ترسل فيه والطريق الذى تسلكه . لم تكن حكومة لندن إذأ في عجلة من أمرها ، وإن كان كثير من

(٢) جرانفيل إلى انجرتون في أول مايو سنة ١٨٨٤ .

S.P. Vol. Lxxxix, Egypt. No. 20 (1884) No. I.P. 3.

(3) WOOD, Evelyn, Form midshipman to field- marshal, London. 1906. Vol. II. p. 165.

المؤرخين يرون منها ترددا فلا يخفى على الباحث المدقق أنها كانت تنتظر وقوع شيء ما بأعصاب باردة .

(٧) - سقوط بربر :

وبدأت الأحداث تتكاثف على عزل غردون في الخرطوم ، فأحاط الثوار بالعاصمة السودانية ، واستولوا على بحر الغزال في شهر أبريل ، وقطعوا مواصلاتها مع العالم الخارجى . وفي ١٩ مايو نجح الثوار في الاستيلاء على بربر ، التى كانت مفرق طرق كبير الأهمية ، والنقطة الوحيدة التى يمكن الارتكاز عليها لإنقاذ الخرطوم ، سواء عن طريق البحر الأحمر أو عن طريق النيل وفى ذلك الوقت لم يقبل جلاستون أن يعترف بأن غردون كان محاصراً . وقام المستشار المالى الانجليزى بانذار الحكومة المصرية أنها لن تتمكن من دفع رواتب موظفيها لو دفعت أى مبلغ من المال للسودان ، وقال جرانفيل أن الحكومة البريطانية كانت دائما مستعدة لتزويد الحكومة المصرية بالنصائح الخاصة باخلاء السودان ، وكان هذا هو سبب قبولها لمهمة الجنرال غردون ، ولكن على الحكومة المصرية أن تتذكر جيدا أن وجود الحاميات المصرية فى السودان ومديريات خط الاستواء وبحر الغزال ليست أصلا من أعمال الحكومة الانجليزية التى لا يمكن أن تعتبر مسؤولة عن الاجراءات التى يقوم بها المختصون ، ولا عن نتائج فشل هذه الاجراءات^(١) . تبجح ودفع لمصر إلى طريق الهاوية ، وانتظار وترقب للاستفادة من الموقف .

وكان الميجر هنتر فى خلال ذلك الوقت يصر على ضرورة إخلاء موانئ البحر الأحمر وسحب القوات المصرية من بربرة وزيلع وتاجورة وهرر ، ونجد أن الاميرال هيويت يتفاوض من ناحية أخرى مع يوحنا الرابع ملك الحبشة فى مسألة الحدود السودانية الحبشية وإقليم البوغوص . ولما طلب الباب العالى من الحكومة البريطانية تفسيرات رسمية عن هذا النشاط ردت وزارة الخارجية البريطانية بأنها لا تستطيع مناقشة المسائل المصرية مادامت المسألة السودانية

باقية بغير تسوية . وكانت إنجلترا تريد أن تترث هى والحبيشة أملاك مصر والدولة العثمانية على البحر الأحمر ، وطلبت من السلطان أن يوافق على منح ميناء مصوع ليوحنا الرابع . أما بقية المواث فقد وضعت إنجلترا شروطا لعودتها إلى تركيا ، يتنافى قبولها مع إستقلال الدولة العثمانية ، ومع المعاهدات التى تضمن سلامة أراضيها .

وأرسلت السلطات البريطانية فى القاهرة الميجر كتشنر للقيام بأعمال المخابرات فى شمال السودان علاوة على تعيينه « مندوبا للخديو » للمفاوضة مع البشاريين والقبائل الأخرى المحلية ، وكان أول تقرير له فى منتهى الأهمية ، إذ أنه أعلن فى يوم ١٦ يونيو سقوط بربر فى أيدي الثوار منذ تسعة أيام .

وأصبح إتصال غردون مقطوعا تماما بالعالم الخارجى ، وازداد حصار الثوار للخرطوم نفسها .

وقررت الحكومة البريطانية إرسال اللورد نورثروبك إلى مصر لدراسة الحالة المالية فيها . وخشيت إنجلترا أن يعتقد الخديو أن لهذا المندوب سلطة مناقشة مسائل البحر الأحمر وهرر ، فاسرعت وأبلغت مصر أن إمتداد الحكم المصرى على المناطق البعيدة لا يتمشى مع مصلحة مصر ، ذاكرة « أن مصر لم يكن لها ولن تكون لها السلطة المالية أو القوات العسكرية الكافية لتبرير توسع أراضيها فيما وراء حدودها التى هى الصحراء الكبرى فى الجنوب ، ولذلك فإن حكومة صاحبة الجلالة [الملكة] تؤمن بأن النصيحة التى أعطتها لصاحب السمو [الخديو] بالانسحاب من السودان كانت معقولة وضروية ، وأنه ليس لديها النية مطلقا فى التفكير فى هذا القرار^(١) » . أما سواحل البحر الأحمر وخليج عدن فإن بريطانيا كانت حريصة على أن تضع قدمها فى تلك المناطق ، فكان الاميرال هيويت قد وضع معاهدته مع يوحنا ملك الحبيشة . وكان الماجور هنتر يجمع التوقيعات على معاهدات الحماية من رجال القبائل المحيطين بزيلع وبربرة ، وكان يرتب الاخلاء الاجبارى لحاميات مصر وسلطاتها من

سواحل خليج عدن ومن هرر . وأما فيما يخص السودان وادي النيل فان
حكومة لندن قد صممت أخيراً على إرسال حملة بقيادة اللورد ولسلي لانقاذ
غردون المحاصر في الخرطوم .

الباب التاسع

بريطانيا والإنقاذ

الفصل السادس والعشرون

حملة الإنقاذ

(١) مناورات الاحزاب البريطانية :

كانت إنجلترا منذ إرسالها غردون إلى السودان تخشى تدخل فرنسا في الشؤون المصرية ، الأمر الذى يهدد الموقف الدولى . ولقد كان من الممكن استغلال أى كارثة عسكرية تقع في الخرطوم أو غيرها أو أى مذبحة يذهب ضحيتها بعض الأوربيين لمهاجمة السياسة البريطانية في السودان ، خصوصا بعد قرار الانجليز الخاص بترك هذه البلاد للفوضى ولتجارة الرقيق . ولقد إتهم القنصل الانجليزى في باريس الميسو بارير قنصل فرنسا العام في القاهرة بالعمل على حث دولته على إتخاذ موقف إيجابى في المسألة المصرية ، وبحث المصريين على إتهام إنجلترا بكل ما نزل بمصر من مصائب ، ناصحا لهم طلب المعونة من فرنسا مذكراً إياهم في كل مناسبة بأن إنجلترا كانت تحجر مصر على دفع تكاليف جيش الاحتلال حتى تمنعها من المحافظة على مركزها في السودان . وأخيراً فإنه كان قد فسر هزيمة الجنرال بيكر على أنها مظهر من مظاهر ضعف إنجلترا الذى يسهل أى تدخل فرنسى في شؤون مصر^(١) .

وكان موقف الوزارة البريطانية سيئا في إنجلترا نفسها ، خصوصا وأن المحافظين قد إستغلوا مسألة غردون لمهاجمة وزارة حزب الأحرار . وكان الموقف من الدقة بمكان ، خصوصا وأن الجناح الراديكالى في حزب الأحرار

(1) NEWTON; Lord Lyons. London, 1913. p. 323.

نفسه كان معاديا لفكرة تحمل بريطانيا لأية أعباء مالية أو مجهودات عسكرية ودرع ذلك فان وزارة جلاستون كانت هي التي إختارت غردون الذى هددت كل برقية من برقيات سياسية الحكومة ، وأعطت المحافظين أسلحة جديدة يخاربون بها حزب الأحرار . حقيقة إن الوزارة كانت قد أعلنت عند إختيارها لغردون عدم تحمل أى مسؤولية ناتجة عن هذا العمل الجديد ، أو أى كارثة قد تقع أو يتسبب فيها ذلك القائد وهو فى خدمة الحكومة الخديوية . ولكن الواقع هو أن هذه المسؤولية بقيت ملقاة على عاتق الحكومة البريطانية . وعمل المحافظون على الاستفادة من برقيات غردون لمهاجمة الوزارة ومحاولة إخراجها من الحكم . ولم تحاول المعارضة بحث برقيات غردون ومعرفة ما إذا كانت تتضارب بعضها مع بعض ، ولكنها إدعت أنها تؤيد الجرال تأييداً تاماً ، ونادت باجابة طلباته كاملة بينما إنتقده حزب الأحرار ، لأنه عمل على قلب سياسة الحكومة بعد أن قبل تنفيذ هذه السياسة . وهذا هو السبب الذى جعل المحافظين يدعون أن حزب الأحرار قد ضحى بغردون ، وعملوا بطبيعة الحال على الاستفادة من ذلك فى مناوراتهم البرلمانية ، وأمام الرأى العام .

وما أن تأكد جرانفيل من أن غردون يتصرف بطريقة تتعارض تمام التعارض مع تعليماته ، حتى إقترح على الوزارة إستدعاءه إلى لندن ، وطالب على الأقل إبلاغ غردون أنه سيكون مسؤولاً شخصياً عن كل إمتداد لإقامته فى الخرطوم . ولكن الوزارة رفضت اتخاذ هذا الموقف . وكانت الوزارة نفسها تشهد تيارين واتجاهين مختلفين فى داخلها : فكان البعض يعتقد بضرورة إرسال حملة إنقاذ للخرطوم ، خصوصاً بعد أن حرموا على غردون ترك السودان بطريق الجنوب ، وكان البعض يشعر بأن غردون لم ينفذ التعليمات الرسمية ، وأن الوزارة لا تستطيع أن تتحمل أى مسؤولية تجاهه ، وكان هذا القسم الأخير يقول إن غردون قد أرسل لإخلاء حاميات السودان ، وأنه قد بقى هناك لتنفيذ سياسته الشخصية ، ولا يمكن للحكومة ما أن تضحى بالمال والرجال فى سبيل إنقاذ أى ضابط مهما كان ممتازاً ، من الموقف الناتج من عصيانه هو ، وعن

عدم تنفيذه للأوامر^(١) .

وإزداد القلق على غردون في كل يوم وقام راندولف تشرشل باستجواب الحكومة عن الحالة في السودان ، وموقف الحكومة من غردون ، وسياستها المقبلة تجاه تلك البلاد ، ثم إنتقد فشل الحكومة في إقامة المواصلات بين سواكن وبربر ، ولفت النظر إلى موقف غردون الخطير في السودان ، وسألها إذا كانت ستبقى غير مكترثة أمام مصير الرجل الذى عقدت عليه الآمال لكى يخرجها من مشكلاتها ، وتتخلى عنه دون أن تحاول القيام بأى مجهود فى سبيله . وواصلت صحف المحافظين الهجوم ، وأصبح الهياج شاملا وإزداد التوتر حتى بين صفوف المؤيدين للوزارة .

وأخذت فكرة إنقاذ غردون بحملة عسكرية فى الظهور خلال شهر أبريل سنة ١٨٨٤ ، حينما طلبت الحكومة رأى الخبراء العسكريين فى هذه المسألة . ولقد نصح ولسلى فى ٨ أبريل باتباع طريق النيل ، وأشار إلى وجوب وصول القوات إلى بربر قبل ٢٠ أكتوبر لأن غردون لا يستطيع المقاومة إلا إلى ١٥ نوفمبر . ولكن الجنرال ستيفنسون إقترح فى ٤ مايو طريق سواكن بربر . ولقد فضل الجنرال وود من ناحيته صحراء كروسكو ، ذاكراً أنه لا يمكن إستخدام طريق النيل قبل شهر أكتوبر ، ووافق ولسلى على هذا رأى مقررأ إمكان السير إلى كروسكو فى شهر أغسطس بينما لا يمكن استخدام طريق سواكن شهر سبتمبر . ولم يمنع هذا الحكومة البريطانية من التفكير فى إستخدام الكبابيش لإنقاذ غردون ، ومحاولة بعض الرؤساء المسلمين فى المنفى فى باريس التدخل وإخراجه من الخطر ، على شرط ألا يعود للأراضى المصرية قبل عشر سنوات على الأقل .

وعلى أى حال فان الحكومة البريطانية قد طلبت من البرلمان التصويت على مصروفات تسمح لها - إن لزم الأمر - باتخاذ الإجراءات اللازمة لإنقاذ غردون . كان ذلك فى ١١ أغسطس سنة ١٨٨٤ ، وذكر اللورد هارتنتون ، وزير الحرية ، أن الحكومة كانت فى سبيل إتخاذ الإجراءات الفعالة لعدم تحمل

(1) FITZMAURICE, Lord Edmond; The life of Granville. London.

1905. Vol. II. p. 388.

(٢) موقف السلطات العسكرية :

طالب فترة التردد في لندن سيحة لعدم إتفاق رجال الميامة مع السلطات العسكرية على رأى في الموضوع ، وتفاهم اللورد هارتجتون مع اللورد جرانفيل وذكر له أنه من المستحيل الوصول إلى قرار بشأن دنقلة قبل أن تضع الحكومة سياسة واضحة لإرسال حملة تساعد غردون وحامية الخرطوم على الانسحاب إلى مصر . ولم تكن لندن قد إستلمت أى رسالة من غردون منذ ثلاثة أشهر ، وكان من الطبيعي أن يسود الاعتقاد بأن مركز غردون قد أصبح خطيراً ، أن قوات الثوار المحاصرة للعاصمة السودانية كانت أكثر قوة مما أشيع عنها .

ولم يكن من السهل القيام بعملية حربية على الطريق الموصل من سواكن لبربر لأن إنشاء خط حديدي لا يمكن البدء فيه قبل نهاية فصل الصيف من ناحية ، ولأن قوات عثمان دقته كانت قد ازدادت عدة وعددا ، بعد سحب قوات الجنرال جراهام من سواكن من ناحية أخرى . ولكن وجود قوة عسكرية في سواكن سيكون له أثر على الحالة في جنوب مصر ، وسيساعد على عملية الانقاذ التي ستسير مع النيل . ورغم الصعاب التي كانت تعترض هذا الطريق الأخير فاد اللورد ولسلى كان يعتقد أن في استطاعة قوة تبلغ ٦,٠٠٠ أو ٧,٠٠٠ جندي ترسل إلى وادى حلفا في أول أكتوبر أن تصل إلى الخرطوم بعد ثلاثة أشهر .

وكان غردون قد شرح في إحدى برقياتہ الصادرة في ٢٨ مارس أن لديه ١,٤٠٠ قذيفة لمدافع الكروب . فكتب ولسلى إلى جرانفيل بمجرد إستلامه لهذه البرقية في ٢٧ يوليو معلقا بأنه إذا ما أطلق غردون عشرة قذائف في كل يوم فليس يبقى لديه في المخازن إلا ٢٠٠ قذيفة فقط ، وهي احتياطي غير كاف ويمكن أن ينتهى على هذا المتوال في ١٧ أغسطس . ماذا سيعمل غردون إذن ؟ كانت داوريات النيل متوقفة على وجود قذائف المدفعية ، كانت أهم

ميرة لغردون على الثوار هو تمكنه من « تنظيف » الجهات المحيطة بالخرطوم
بتيار مدفعيته . ولما كان من الصعب على غردون صناعة هذه القذائف محلياً في
الخرطوم ، فسيكون من شبه المؤكد أن يقتله الثوار أو يحتفظوا به أسيراً بمجرد
انتهاء قذائف مدفعيته . سيضحي بغردون في الحالة الأولى ، وفي الحالة الثانية
ستضطر إنجلترا إلى تجهيز حملة مماثلة « لحملة الدشة » لكي تفك أسرته .
وعلى العكس من ذلك فإن حملة صغيرة ترسل من الآن ستغني عن كل
مصاعب المستقبل .

ولم يكن معنى هذا بأي حال من الأحوال هو مجرد إخراج غردون من
الخرطوم ، بل كان هدف الساسة البريطانيين والرجال العسكريين هو الوصول
إلى الخرطوم ، ثم إتباع مايرأى لهم بعد ذلك في هذا الاقليم وفي مديرية دنقلة
وشرق السودان ، وكان يلزمهم لتنفيذ سياستهم وصول قواتهم إلى الخرطوم .
وسلاحظ أن إنجلترا ستتدخل بقوات « بريطانية » فقط في تلك الحملة
المقبلة .

وعلى أي حال ، فإن الحكومة البريطانية قررت أخيراً إرسال حملة دنقلة ،
مع نية السير حتى الخرطوم ووافق البرلمان على الاعتمادات اللازمة^(١) . ولكن
السلطات العسكرية واصلت مناقشتها ، ووافق هارتنجتون على طريق النيل
الذي كان ولسلي قد أوصى به ، وإختار هذا القائد لقيادة الحملة . وكان على
هذه الحملة أن تزحف حتى دنقلة ، ثم تتقدم حسبما تقتضي الظروف بذلك .
وكان كل من كتشير والجنرال ستيفنسون قد أوصوا بعبور صحراء البيوضة
بسرعة وبوحدة صغيرة حسنة التدريب والتنظيم ، ولكن وزارة الحربية رأت أن
فرض نجاح هذه الخطة ضعيفة ، وأن أخطارها قد تكون جسيمة ، وأن هزيمتها
قد تؤدي إلى نتائج في متبى الخطورة . وهكذا تقرر إرسال حملة « البواخر »
التي تدل تكاليفها على أنها ليست لمجرد إخراج غردون من الخرطوم ، بل محاولة

S.P. Army Estimates. Vol.

(١) مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني - أنظر :

XLVIII, (1884). Relief of Gen. Gordon. p. 459.

البقاء في العاصمة السودانية بعد الوصول إليها .

وجاء قرر الحكومة البريطانية بعد تأخير ، ولكنه كان قرارا هاما جسيم العاقبة ، خصوصا في وقت توترت فيه العلاقات مع روسيا بشأن آسيا الوسطى ، وظهرت الحرب مع روسيا وكأنها على الأبواب ، وساءت فيه علاقات إنجلترا مع المانيا ، وتعددت المسألة الإيرلندية .

وكان رسال حملة للسودان يشتمل ضمنا على قرار باعادة فتح هذه البلاد ، مع كل مايدل عليه ذلك من مسئولية ، ولم يكن الوقت ملائما لكي ترحب حكومة لندن بهذه المسئولية الجديدة وفي ذلك الجو من العلاقات الدولية .

(٣) حملة الجنرال ولسلى :

عينت إنجلترا الجنرال اللورد ولسلى قائدا عاما في مصر ، وأصدرت تعليماتها إلى الجنرال ستيفنسون قائد عام جيش الاحتلال البريطاني باعطائه كل معونة ممكنة . ووصل اللورد ولسلى إلى القاهرة في ٩ سبتمبر ، وكانت معظم القوات المصرية في ذلك الوقت على الحدود ، عاملة على تحصين أسوان وكروسكو ووادي حلفا . فأصدر ولسلى أمره إلى الجنرال وود سردار الجيش المصرى بالاضطلاع مع رجاله بعبء التشهيلات للحملة الجديدة .

وصل ولسلى إلى وادي حلفا مصحوبا بأركان حربه في يوم ٥ أكتوبر وقرر البقاء فيها لمدة شهر قبل سفره إلى دنقلة . وفي يوم وصوله استلم تقريراً من الميجر كنتشر ، يذكر فيه أن الكولونيل ستيوارت - مساعد غردون في الخرطوم - قد ضرب بربر بقتال مدفعية إحدى بواخره التي كانت تحمل أربعين جنديا ، وأن البواخر الأخرى المصاحبة لها قد اضطرت إلى العودة إلى الخرطوم ، أما هذه الباخرة فانها اصطدمت بالشاطئ على بعد يومين من مروي ، واضطر راكبوها للنزول منها ، مما نتج عنه قتل ستيوارت وصحبه بعد مهاجمة الأهالي لهم . وكان من نتيجة ذلك أن وصلت تعليمات برقية من لندن بعد ثلاثة أيام إلى ولسلى تشرح له أن هدف حملته الرئيسي هو مساعدة الجنرال

غردون على ترك الخرطوم ، فعليه أن يتجنب كل عملية هجومية بعد ذلك .
ولقد أصرت هذه التعليمات على ضرورة تحديد ولسلى لعملياته إلى أقصى درجة
ممكنة . وكان عليه أن يتذكر جيدا أن سياسة الحكومة البريطانية هي العمل على
إنهاء سلطة مصر على السودان . كما أنها تقبل تعيين أحد الرؤساء الوطنيين -
غير الزبير - للمحافظة على النظام وضمان حسن سير الملاحاة في النيل ،
والمحافظة على السلم مع مصر ، ودفع الهجمات الموجهة ضدها من الثوار ،
وعدم تشجيع تجارة الرقيق^(١) .

وأمر ولسلى مدير دنقلة بالسير في أقرب وقت ممكن صوب مروي ، وبعمل
كل ما في وسعه لكي يصل إلى تحرير الأوربيين الذين قد يكونون قد وقعوا
أسرى في أيدي الأهالي هناك . وكان على هذا المدير أن يحاول إغراء رجال
القبائل على إفتداء الأسرى الأوربيين بمبلغ من المال . ولكن وقت العمل كان قد
إنقضى ، وأبرق ويلسون في يوم ٢٠ أكتوبر أن الأهالي قد رأوا جثثا تعوم في
النيل منذ ثلاثة أسابيع^(٢) . وهكذا لم يكن في إستطاعة أى عملية حربية أن تعيد
هؤلاء الأوربيين .

ولقد اعترضت عقبات كثيرة وجسيمة طريق النيل هذا . فكانت الحملة
تحتاج إلى ٨٠٠ سفينة ذات غاطس مسطح لنقل الجنود حتى مروي ، وكانت
تحتاج إلى عدد كبير من الجمال للنقل وللمهمات الاستطلاع في الصحراء صوب
الخرطوم ، ثم كان على الرجال (المصريين) أن يقوموا بحرها فوق الشلال .
وبدأ ركوب الجند في السفن في أول نوفمبر^(٣) ، ولكن سرعان ما ظهرت
مصاعب جديدة ، وهي نقص كمية الفحم اللازم لتسيير هذه السفن ، مما
تسبب في تعطيل جديد لمدة ثلاثة أسابيع .

وفي أثناء ذلك الوقت وصل الجنرال ولسلى إلى دنقلة في يوم ٣ نوفمبر ،
وقرأ في إجتماع رسمي فرمانا صادرا من الخديو وموجها إلى المديرين والعلماء

(1) MACMICHAEL, Sir Harold, The Sudan. London, 1954. p. 46.

(٢) بارنج إل جرافيل في ٢١ من أكتوبر سنة ١٨٨٤. F.O. 141/200. Tél. No. 647.

(3) COLVILLE, Official history of the Soudan Campaign. Vol. I. p. 182.

والقضاة والوجهاء والتجار وشيوخ القبائل في السودان يعلنهم فيه أنه قد عين قائدا عاما للقوات البريطانية المرسلة للسودان ، وأنه قد حصل على تعليمات من الخديو ، وصاح من الواجب عليهم إطاعة أوامره^(١) .

ووصلت القوات متتابعة إلى كورتى ثم أصدر ولسلى أمره إلى الجنرال ستيوارت في يوم ٣٠ ديسمبر بالتقدم في الصحراء صوب شندى ثم صوب المتمة على النيل حيث كان يأمل أن يصل بعد أسبوع . ولكنه إشتبك وهو على بعد ٢٣ ميلا من هذه القرية في قتال مع قوة من الثوار من بربر والمتمة وأم درمان تبلىح حوالى ١٠,٠٠٠ رجل . ولكن هذه المعركة المسماة أبو طليح لم تمنع الانجليز من التقدم صوب الخرطوم .

وتسلم الكولونيل ويلسون قيادة هذه القوة البريطانية المتجمعة قرب النيل وشاهد في يوم ٢١ يناير سفن غردون الأربعة التى كانت قد حضرت لطلب الانقاذ والتجدة . ولكن الانجليز أضاعوا ثلاثة أيام في سحب هذه السفن فوق الصخور في الشلال السادس ، وما أن وصلوا إلى قرب جزيرة توتى حتى تأكدوا من عدم وجود أى علم يرفرف على سراى الحاكم العام في الخرطوم . وبعد قليل هاجمت نيران مدفعية الثوار السفن المصاحبة للقوة الانجليزية . كانت الخرطوم قد سقطت في أيدي الثوار في يوم ٢٦ يناير ، ووصلت التجدة متأخرة .

أما الجنرال السير إيفيلين وود الذى كان قد استلم أوامر ولسلى - بعد قتل ستيوارت وقبل وصول أنباء سقوط الخرطوم - لتنظيم إنسحاب الجنود ، فانه قابل القوة الانجليزية في منتصف الطريق عائدة من الخرطوم مؤكدة سقوطها في أيدي السودانيين . ولم يكن هناك أى مجال للقيام بأى عملية هجومية ، خصوصا وأنه لم يبق للانجليز إلا ٣٠ جملا من ٢,٢٠٠ . وكان على الجنرال وود أن يعتنى بالجرحى وبمخازن الامداد والتموين بين رجال منهوكى القوى وفي حالة لا يحسدون عليها من الروح المعنوية .

(١) يارج إلى جرانفيل في ١٨ من نوفمبر سنة ١٨٨٤ وملحقاتها :

سقوط الخرطوم

إزدادت حملة الثوار أثناء محاصرته للخرطوم عندما بلغتهم أنباء غزو شرق السودان في شهر مارس سنة ١٨٨٤ ، وتقدم حملة الانقاذ صوب الخرطوم في نهاية ذلك العام . وكان هذا الهجوم المضاد من جانب القوات البريطانية في شرق السودان وشماله ، علاوة على تأثير إعدادات حملة الانقاذ مما ساعد على تقوية روح الكفاح عند أنصار المهدي ، ومما أدى إلى سقوط الخرطوم في أيديهم ، كمرحلة نهائية في انتصارات الثورة .

(١) - ثبات الحامية المحصورة :

ولقد كان الثوار يعرفون أخبار مصر وحالتها ، وأخبار تحركات القوات البريطانية والتغيرات في الموقف الدولي ، عن طريق وكلائهم الخصوصيين . وكان هؤلاء الوكلاء يرسلون الثوار بانتظام من مصر ومن فرنسا وإنجلترا ، وذلك عن طريق القاهرة وبنغازي . كما أن عدداً من شيوخ السودان الذين أعطوا معلومات وبيانات عن « العصاة » إلى الميجر كتشنر لم يكونوا أكثر من وكلاء معتمدين من زعيم الثورة السودانية ، وكانوا يقومون بذلك لضمان وصول معلومات معينة إلى السلطات البريطانية . وكان شيوخ شمال السودان قد تسلموا توجيهات معينة لمواصلة اللعب على الطرفين ، فكان عليهم أن يتركوا قوات ولسلى تتقدم في داخلية البلاد ، حيث أنهم كانوا يرغبون في أن يوقعوا بها نفس المصير الذي أوقعوه بحملة هيكس . ويذكر أحد الخطابات التي كتبها أحد هؤلاء الوكلاء أن عرب طرابلس والبحيرة والشرقية كانوا كلهم مع المهدي ، وأن رياض باشا وشریف باشا ومصطفى فهمي باشا وسليمان أباطة باشا وعدداً كبيراً من رجال الدولة كانوا متفقين على خلق المصاعب أمام الانجليز ، ولم يكونوا ينتظرون إلا اللحظة المواتية لكي يعلنوا تأييدهم للثورة

السودانية . وأخيرا فإن الموقف الدولي في ذلك الوقت لم يكن على خير ماتشبي إنجلترا^(١) .

وتنتهى مذكرات غردون في يوم ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٤ ، ولذلك فإن المصدر الوحيد الذى نملكه عن الأيام الأخيرة للحصار وعن سقوط الخرطوم هو الكتاب الأزرق الذى نشرته إنجلترا في عام ١٨٨٦ ، والذى قام الميجر كتشنر بجمع معظم مادته ، مما لا يعطى كبير الثقة في نقط معينة . أما دقائق المقاومة التى قامت بها الحامية فانا نستطيع أن نعرفها من محاضر جلسات محاكمة الكولونيل حسن بك بهنساوى .

إن تقرير الميجر كتشنر رغم صدقه في المجموع مخطيء في دقائق وتفاصيل كثيرة ، ويرجع ذلك إلى إنه قائم على شهادات تتفاوت درجة معرفة القائمين بها أو درجة حيادهم . ولم يكن في مقدور كتشنر إلا أن يكتب ما سمع أو ما أراد هو أن يكتبه ، وكانت وسائل إستعلامه ضحلة وغير متينة بشكل يلفت النظر . وعلاوة على ذلك فإن شخصية كاتبه تظهر فيه بوضوح ، فلا نجد فيه مثلاً أى كلمة ثناء أو شكر أو كلمة مخلصة للمدافعين عن الخرطوم ، سواء من المصريين أو السودانين ، والذى كان ولاؤهم وإخلاصهم يشهدان لهم بالبطولة . وعلى العكس من ذلك نجد كتشنر يكتب في نهاية تقريره بفصاحة (بريطانية) ظاهرة أن حصار الخرطوم الشهير قد دام ثلاثمائة وسبعة عشر يوماً ، وكانت هذه المقاومة النبيلة نتيجة ثبات أحد الانجليز وقوة شخصيته^(٢) .

أما المصدر الآخر عن سقوط الخرطوم فهو عبارة عن الوثائق المجموعة لحاكمات الضباط الذين نجوا من عاصمة السودان . فكان على هؤلاء الضباط والجنود بمجرد وصولهم إلى القاهرة أن يمروا بوزارة المالية لتسوية معاشاتهم ، أو

(١) أنظر محفوظات عابدين : السودان ٦/١ - ٢ خطاب منفصل في غاية الأهمية وقع عفوا في أيدي السلطات المصرية الانجليزية على الحدود ، ولا يعرف كاتبه . ويظهر أنه صادر من شخصية مسلمة في إحدى دول الغرب .

(٢) DUJARRIC, Gaston, L'Etat Mahdiste du Soudon Paris, 1901.p.158

لدفع روايتهم المتأخرة » وهناك أنشئت إدارة لبؤساء السودان ، وكان على كل فرد أن يمر بها .. وكان على كل منهم قبل تسوية حالته أن يذكر كل ما يعرف عن سقوط الخرطوم ، وعن سلوك الواحد والآخر ، وعن خيانة فرج باشا أو حسن بك .. وكان كل من هذين الضابطين يقود نصف خط الدفاع المقام إلى الجنوب من الخرطوم ، والذي كان استيلاء الثوار عليه فجأة قد تسبب في سقوط المدينة^(٢) . كتبت هذه الادارة ١٩٥ تقريراً . ولم يصل بك بهنساوى إلى القاهرة إلا بعد فترة ، وذلك في أبريل سنة ١٨٨٧ . وكان هذا الضابط قائداً للالاي الخامس المصرى في الخرطوم ، وحضر إلى مصر بعد أن أمضى ٢٤ سنة في السودان ، وعشرين شهراً أسيراً لدى الثوار . فوجد نفسه بمجرد وصوله يقدم إلى المحكمة العسكرية متهما بالخيانة . إتهموه بتسليم مدينة الخرطوم للمهدى . وكانت هذه المحاكمة^(٣) مجالاً للادلء بشهادات متفرقة عن سقوط الخرطوم . وأظهرت أنه بينما كانت الحامية المريضة العليلة باقية على ولائها ، ولم يكن لديها ماتقتات به الا الصمغ الغرى ، كان المهدي يفتح معسكره ومخازن تموينه للهاربين من الحامية . ورغم أنه كان يجبرهم على إعلان إعتقادهم من المهدية فانه كان يتركهم أحياء . وبالرغم من ذلك لم يقبل على الحرب منهم إلا القليل . ولقد كان في استطاعة الميجر كتشنر أن يعترف لهم بذلك ، خصوصاً وأن مسألة الواجب هنا كانت مسألة معقدة لأنها كانت تجبر الجندى على إطلاق النار على قريب أو زميل له ، وتجبره على تنفيذ أمر قائد أجنبى لا يتورع عن إهانة مصر والمصريين . وأخيراً فلم يكن هناك أى أمل فعلى في جدوى المقاومة التى أصبحت في ذلك الوقت نوعاً من الانتحار ليس له أى داع .

وعلى أى حال فقد اشترك عدد من كبار الضباط الانجليز في تلك المحاكمة ، ثم حكموا بأنه إذا كانت قد وقعت حوادث إخلال فردية داخل حوائط

(٢) المرجع السابق - ص ١٦١ .

(3) BORELLI, Octave Bey, La chute de Khartoum, 26 Janvier, 1885; procès du Colonel Hassan Bey Benhassazoui Juin- Juillet 1887; Paris 1893.

الخرطوم فانه لم تكن هناك أى خيانة ، وأن رجال غردون البسطاء من المصريين والسودانيين الموالين لمصر قد قاسوا معه أشد أنواع المقاساة دون أن يثروا . « وسواء منهم الأحياء أو الأموات فكلهم جدير بالانتساب اليه » . وإنا لتساءل هنا صراحة عما إذا كان هو جديراً بالانتساب اليهم .

(٢) - سقوط المدينة :

كانت وسائل الدفاع الطبيعية عن مدينة الخرطوم هى النيلين الأبيض والأزرق من الشمال الغربى والشمال الشرقى . أما الجهة الجنوبية فكانت مغطاة ، فيما بين هذين النهرين ولمسافة تسعة أميال تقريبا ، بخط دفاع يتألف من خندق ثم جسر إلى الداخل منه ، عمل بالأتربة التى إستخرجت من الخندق الذى وصل بين فرعى النيل ، وأصبح مملوءاً بالمياه والأوحال . وكان مجموع هذا الخط الدفاعى يلتف حول المدينة فى شكل نصف قوس ينبعج نحو الجنوب . وكانت تحيط بالمدينة أربع طوائى على الخط الدفاعى . ولم يكن من بين الـ ٥,٢٤٠ رجلا الذين يكونون قوة الحامية فى آخر أيام الحصار إلا أربعة آلاف من الجنود النظاميين ، وكان هناك أربعة آلاف رجل على خط الدفاع الجنوبى وحده ، بما فى ذلك الف من الاهالى المتطوعين . « كان الجميع منهوكى القوى من التعب والجوع والأمراض ، إذ لم يكن هناك ما يصلح للأكل فى الخرطوم منذ أسابيع عديدة » . ولقد أعلن أحد الضباط أنهم كانوا يأكلون الماشية التى أخذوها من أعمالها فى الزراعة ، وذلك قبل سقوط المدينة بشهرين ، ثم أخذوا يأكلون الجلد والصمغ . وكان هذا الصمغ يتسبب فى الإمساك للبعض ، وأصاب البعض الآخر بمرض الدوسنتاريا . وانتهى الأمر بغليه قبل الأكل . وقد اعترف هذا الظابط أن نصيبه كان الدوسنتاريا . وكانت السلطات توهم الرجال أن الجيش الانجليزى سيصل من يوم إلى آخر ، وكان الضباط ينشرون هذه الأخبار كى يرفعوا الروح المعنوية بين الجنود . وكان غردون نفسه يذلل كل مجهود ممكن حتى يقنع رجاله بذلك . فكثيراً ماتحدث

الرجال عن بريقيات تعلن قرب وصول الانجليز ، وفي بعض الاحيان كان البعض يدعى أنه قد رأى دخان البواخر التي تقلهم^(١) .

وكتب غردون في هذا الجو الغريب إلى السير إيفيلين بارنج مذكراً إياه أن وزير الخارجية البريطانية قد أرسله للخرطوم لكي يكتب تقريراً عن الحالة السائدة في السودان ، طبقاً لتعليمات ١٨ يناير سنة ١٨٨٤ ، وأنه قد عهد للكولونيل ستوارت بحمل هذا التقرير بعد أن إنتهى من كتابته . وذكر أن علاقته مع كل من وزير الخارجية البريطانية ومع القنصل العام في القاهرة قد أصبحت منتهية ، فلن يعتبر نفسه خاضعاً لهما بعد الآن ، وأظهر رغبته في إعادة المبالغ التي استلمها من وزارة الخارجية البريطانية ، وأخلى نفسه من كل مسئولية في حالة ضياع التقرير ذاكراً أنه ليس لديه صورة منه . وأبحر ستوارت وباور في الباخرة « عباس » حاملين تقرير غردون . وكان نصيب للندوبين أن قتلها الثوار وأتلفوا باخرتهم . وكان وقوع تقرير غردون وأوراقه التي تعطي تفاصيل عن حالة القوم والامداد والدخائر بالخرطوم في أيدي الثوار أكبر مساعد لهم على حساب الفترة التي تستطيع العاصمة أن تقاوم فيها .

ولقد نشر غردون بلاغاً في ٦ يناير يسمح فيه لكل من يرغب في ترك الخرطوم من الأهالي بحرية الخروج منها . فقرر كثير من الأهالي رغبتهم في الخروج وكتب غردون خطاباً للمهدي يطلب منه فيه رعاية هؤلاء الأهالي وإطعامهم ولم يبق في العاصمة السودانية إلا ١٤,٠٠٠ نسمة ، وكان قد خرج منها ١٥,٠٠٠ ومات ٥,٠٠٠ من الجوع والمرض .

ولم يكن الجوع وحده هو الذي قضى على قوة رجال الحامية ، إذ أنهم كانوا منهكين من التعب . وكان عددهم ٨,٦٦٥ في شهر أكتوبر سنة ١٨٨٤ بما في ذلك الأهالي المتطوعون والقوات غير النظامية ، ولكن عددهم أخذ في التناقص حتى وصل إلى ٥,٢٤٠ في شهر يناير سنة ١٨٨٥ . وكانت الأمراض قد قضت على الكثيرين منهم . أما رجال حامية أم درمان فانهم كانوا قد اضطروا للتسليم للثوار . وكان استمرار ضرب المدينة والطواشي بالمدفعية مما أسهم في

(١) شهادة السيد أفندي أمين - بكياشي - أنظر :

BORELLI, Octnve; La chute de khartoum Paris. 1893. p. 45 et 58.

زعزعة الروح المعنوية في ظل الجوع والتعب . أما الثوار فكانوا يعسكرون في ثلاث نقط حول المدينة ، وكان لديهم سبع بطاريات ، وكانت وحدات مدفعيتهم المقامة إلى الغرب وإلى الجنوب من المدينة تشتمل على ١٦ مدفعا على الأقل ، بينها عدد من مدافع الكروب . وأصبح ضرب المدينة بقتابل المدفعية أمراً يتكرر يوميا في خلال شهرى ديسمبر ويناير . ورغم ذلك فان الضباط كانوا يواصلون التفيتش على الخط الدفاعى ليلا ونهاراً لأنه كان مهدداً تهديداً واضحاً . ولكن القوة التى أخذت تعوز الرجال من جنود ومتطوعين للذهاب إلى مواقعهم ، وكان من الطبيعى ألا تستمر المقاومة بهذا الشكل لمدة طويلة .

وأخذت هجمات الثوار تزداد شدة وبأسا في نفس الوقت الذى وهنت فيه قوى الحامية . وكان المهدي يعرف سوء الحالة في الخرطوم ، فعرض على غردون شروط التسليم . ولكن الجنرال رفض هذا العرض لاعتقاده بقرب وصول حملة الإنقاذ البريطانية . وأخيرا نجد أن عددا كبيرا من الرجال قد وهنت قواهم في ليلة ٢٥ يناير ، ولم يستطيعوا الذهاب إلى مواقعهم مما إضطّر بعض الأهالى إلى حمل السلاح ، وأخذ أماكنهم على الاستحكامات . وكانت هذه هى حال العاصمة السودانية وحاميتها وأهاليها عندما هجم عليها الثوار في يوم ٢٦ يناير قبيل شروق الشمس . وكان الهجوم شديداً ومركزا على خط الدفاع الجنوبى ، وخصوصا على طرفيه غير المحصنين وعلى نقطة ثالثة كان الثوار قد ردموا الخندق فيها وألقوا عليها السقالات ؛ وكانت تواجه الباب الوحيد الذى يمكن الدخول منه من هذه الناحية^(١) . وعندما دقت نوبة « كبسة » قام من كان في قدرته القيام ، أما الباقون فقد بقوا في أماكنهم مهددين^(٢) .

(1) DUJARRIC, Gaston, L'Etat Mahdiste du Soudan. Paris. 1901. pp.

(٢) شهادة اسماعيل أغا حسن الطوبى - باشبوزى باشنجى الاى - أنظر :

BORELLI, Octave; La chute de kharyoum Paris, 1893. p. 132

وأُسرع الثوار وهم يصرخون ماريين فوق الجنود الذين كانوا يخرسون النيل الأبيض ، ثم طوفوا الآلاى الخامس من الخلف وكان جنود هذا الآلاى يطلقون النار فى أول الأمر إلى ناحية النيل الأبيض على يمينهم ولكن سرعان ما وجدوا أن العدو الذى كان يسير مع هذا الخط قد أخذ فى مهاجمتهم من الخلف ، فاضطرت السريتان الثالثة والرابعة إلى تشكيل مربع « وقاوموا حتى النهاية » ، أى إلى أن دخل الثوار بين جنود هذا المربع ، فتجمع الجنود وأخذوا يتفقهرون صوب مكان الآلاى الرابع . وعلى أى حال ، فإن ذلك لم يستغرق وقتا طويلا ، لأنه سرعان ما اندمج الثوار بين الجنود والأهالى ، وسادت الفوضى ثم تلتها مذبحة ، وقبض الثوار على من بقى حيا^(١) .

وقام الثوار بقتل غردون مع عدد كبير من رجال الحامية . وتحدث الانجليز عن غردون ووصفوه بأنه ، « شهيد » ! وذلك تمهيدا للتأثر له من السودانيين ، ولم تكن هذه الحركة إلا لتهيئة الرأى العام لكى يسمح للحكومة فى يوم من الأيام بإرسال جنودها البريطانيين إلى الخرطوم ، والاستيلاء على السودان .

(٣) - رد الفعل فى بريطانيا :

خشيت وزارة الخارجية البريطانية أن يتسبب عن سقوط الخرطوم زعزعة سلطة الخديو فى مصر ، فطلبت من قنصلها العام فى القاهرة أن يبلغ الخديو أنه يستطيع الاعتماد على تأييد الحكومة البريطانية له ، وأن هذه الحكومة قد منحت المورد ولسلى جميع السلطات اللازمة لمواصلة العمليات الحربية ، وأنها سترسل إليه كل ما يطلبه من مدد ، سواء أكان ذلك لإرسال قوات عسكرية إلى سواكن وبربر ، أو لأى غرض آخر يطلبه . وأعلنت حكومة لندن كذلك أنها لن تدخر وسعا لإنقاذ غردون فى حالة ما إذا كان حيا . وما كان من الخديو إلا أن قدم شكره إلى الحكومة البريطانية على تأييدها له فى تلك الأزمة العظيمة التى كانت تدل على قرب وقوع كارثة .

(١) شهادة سيد أحمد أفندى عبد الرزاق ملازم أول ٤ حى بلوك - باشنجى الاى المرجع

أما في لندن فان مسؤولية الوزارة قد ظهرت بشكل واضح بعد وصول أنباء سقوط الخرطوم ، وبدأ رجل الشارع يحتقر المسؤولين ويتهم الحكومة ، وخصوصا جلاستون الذى لم تكن مسؤوليته في حقيقة الأمر أكبر من مسؤولية غيره . ولقد فقد جلاستون جزء كبيرا من حب الجمهور له بسبب سقوط الخرطوم ، وانتهزت الملكة فكتوريا التي كانت تتهمه بالإسراع في تفريق إمبراطوريتها هذه الفرصة وإتهمة علنا بأنه قد قتل غردون .

وحاول جلاستون الدفاع عن نفسه وإبعاد مسؤولية سقوط الخرطوم عن كاهل الوزارة ، فذكر أن سير جزء من قوات ولسلي بحوار النيل لكى تحتل بربر حسب توجيهات غردون نفسه قد تسبب في تأخير وصولها . ولقد كان من المستحيل - حتى إذا سارت بسرعة أكبر - معرفة تاريخ محدد قاطع لوصولها للخرطوم ، وذلك بسبب الأحوال المحلية للملاحة في النيل . وهكذا نرى أن جلاستون قد وضع مسؤولية سقوط الخرطوم على « المستشارين العسكريين » للملكة ، وهم الذين كانوا قد فشلوا في الاتفاق على إختيار طريق تسير فيه الحملة سواء مع النيل أو من سواكن إلى بربر ، مما تسبب في تأخير إتخاذ قرار في الأمر بشكل واضح . وعلى أى حال فان ظروف السودان المناخية في تلك الفترة من فترات السنة كانت ستعمل حتما على تأخير تنفيذ المشروع . وبالرغم من كل ذلك فان القوات البريطانية قد قامت بتنفيذ الأوامر الصادرة إليها .

أما في مسألة سقوط مدينة الخرطوم بالذات فان جلاستون قد رفض أن ينسب ذلك إلى إنتهاء وسائل الدفاع ، ورجع في تلك المسألة إلى ما أشيع عن وقوع خيانة بين رجال الحامية المصرية هادفا بذلك إلى رفع المسؤولية عن كاهل القوات والسلطات البريطانية . وأخيراً فان جلاستون قد أعلن أن المسؤولية البريطانية الوحيدة الحقيقية هي حماية مصر نفسها عند الحدود مع عدم التدخل فيما وراء الصحراء الجنوبية⁽¹⁾ .

(1) MORLEY, Sir John; The life of Gladstone. London, 1903. Vol. III. pp. 167-168.

ولقد حاول جلاستون في يوم ١٩ فبراير سنة ١٨٨٥ أن يخلى الحكومة من مسؤوليتها أمام البرلمان ، ولكنه لم ينجح في دفع مشروع القرار الذي تقدم به المحافظون إلا بـ ٣٠٢ صوتا ضد ٢٧٣ ، أى أن الأغلبية الحكومية قد نقصت إلى ٢٩ . وعلى أى حال فإن سقوط الخرطوم كان هو السبب الأساسى والرئيسى لسقوط وزارة جلاستون الثانية ، وأكبر م مهد لحزب المحافظين الذى تولى الحكم ، للبقاء فى الوزارة مدى عشرين عاما مستمرة تقريبا .

محاولة الاحتفاظ بدنقلة

بينما كان المورّد ولسلى فى طريقه لنجدة غردون منحت فرصة للسير إيفيلين بارنج لكى يظهر هذه الحملة أمام كل من المصريين والانجليز على إنها تخدم مصالح الخديو قبل كل شىء ، ولكى يحاول إحياء مشروع غردون الخاص بإقامة « محمية » بريطانية فى الخرطوم وشمال السودان ، أو على الأقل فى مديرية دنقلة ، وخاصة بعد أن رفضت وزارة الخارجية البريطانية الاستفادة من الزبير فى هذا الشأن . فلقد زاره الأمير حسن أخو الخديو فى يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٤ وعرض عليه أمر تعيينه حاكماً عاماً فى الخرطوم . ومعنى هذا أن الخديو ووزارته كانوا يرغبون فى الاحتفاظ بسلطتهم على الخرطوم بعد أن قبلوا تنفيذ النصيحة الإجبارية الانجليزية . وكانت هناك حجج كثيرة ومتضاربة بشأن هذا التعيين ، ولكن السير إيفيلين بارنج لم يجد مانعاً من تنفيذ هذه الفكرة ، خصوصاً وأن العثور على من يصلح لمثل هذا المنصب لم يكن أمراً هيناً . أى أن القنصل العام البريطانى فى القاهرة كان يوافق على أن يكون لمصر إمتداد فى الأقاليم السودانية ، تستطيع بريطانيا أن تستفيد منه مثل إستفادتها من إحتلالها لمصر .

(١) مهمة الأمير حسن :

ولقد سألت الحكومة البريطانية المورّد ولسلى رأيه فى هذا الشأن ، ولكن رد القائد العام البريطانى لم يصل إلى لندن إلا بعد وصول أنباء سقوط الخرطوم فى أيدي الثوار . وأجاب ولسلى فى ١٠ فبراير سنة ١٨٨٥ معدداً المزايا التى تعود على إختلار من هذه الفكرة وتنفيذها ، خاصة وأن الأمير كان قد تعلم فى إختلار . ولقد ذكر ولسلى أنه إذا ما أرسنه الخديو لكى يبقى مع مدير دنقلة لمدة شهر فإن هذا العمل سيكون له نتيجة طيبة جداً . إقترح تعيين الأمير

حسن « مندوبا ساميا للخديو لدى القوات البريطانية » ، وهو ما يعطيه سلطات جميع المديرين والساطات المدنية في السودان ، على أن « يتعهد بتنفيذ جميع الرغبات البريطانية قبل تعيينه في هذا المنصب »^(١) .

وهكذا كان هذا القائد البريطاني في شمال السودان يرغب في أن تظل السلطات مركزة في يديه ، على أن يستفيد من البقاء الشكلي لممثل الخديو معه .

ولم يجد اللورد جرانفيل مانعا من إرسال الأمير حسن إلى دنقلة حسب الشروط التي وضعها كل من السير إيفيلين بارنج واللورد ولسلي ، ولكنه أضاف أنه من اللازم أن يشرح له جيدا ألا يعمل على تقييد الحكومة البريطانية بأي خطة تسعى إلى إعادة السيادة المصرية على السودان^(٢) . وكان من نتيجة ذلك أن طالب اللورد ولسلي - وهو الذي كان على اتصال دائم بالأمير وبالخديو - بسرعة « إرسال الأمير للسودان لأسباب عسكرية »^(٣) .

أما الخديو فقد تظاهر في بداية الأمر بعذائه للفكرة دون أن يعلن أسباب ذلك ، فربما كان يخشى من أن تتهمة أسرته بارساله للسودان للتخلص منه . ولكن الأمر انتهى بأن وافق الخديو على الفكرة ، وكذلك فعل نوبار . وأما الأمير فانه قد رغب في فرض شروطه ، فصرح للسير إيفيلين بارنج بأنه لن يسافر إلى السودان قبل أن يصدر أمر تعيينه لمنصب الحاكم العام أو حاكمدار السودان . وبالاختصار فانه طالب بأن تركز في يديه جميع السلطات المدنية والعسكرية ، وذلك في كل المديرات والأقاليم السودانية ، مع ما يتضمنه ذلك من معنى بقاء السودان تحت حكم مصر . ولكنه أراد أن يترك الباب مفتوحا ، فذكر للسير إيفيلين بارنج في نهاية مقابله معه أنه سيسافر على أي حال إلى السودان ، ولكن تعيينه لذلك المنصب سيجعل مهمته أكثر نفعاً . ولم تخف

(١) بارنج إلى جرانفيل في ١١ و ١٢ من فبراير سنة ١٨٨٥

F.O. 141/213. No. 136 and 139.

(٢) جرانفيل إلى بارنج في ١٢ من فبراير سنة ١٨٨٥ F.O. 141/220. Tél. No.50 Chiffre

(٣) بارنج إلى جرانفيل في ١٣ من فبراير سنة ١٨٨٥ F.O. 141/221. Tél. No. 81.

هذه المساومة عن أعين البريطانيين ، وأرادوا الاستفادة منها لبلادهم قبل أى شئ آخر . فشرح القنصل العام البريطاني في القاهرة للأمير حسن أن جمع السلطات المدنية والعسكرية في يد اللورد ولسلى أمر ضرورى في تلك الظروف . وكان ولسلى قد أبرق من شمال السودان يعرب عن أمله في أن يقبل الأمير حسن منصب « مندوب سمو الخديو » لدى قيادته العامة ، إذ أنه يعتقد أن وجود الأمير في هذا المنصب سيكون كثير النفع . وأخيراً قبل الأمير رغبة البريطانيين في الاحتفاظ بحرية العمل في موضوع سياستهم السودانية ، وتعهد بأن يتبع تعليمات اللورد ولسلى في جميع الشئون ، خصوصاً وأن السير إيفلين بارنج كان يشك في حكمة إرساله مالم يذهب بوصفه مندوباً سامياً فقط ، ومالم يعلن رسمياً أنه خاضع لأوامره القائد العام البريطاني^(١) .

قبل الأمير حسن إذن هذه المهمة بالشكل والشروط التى عرضها اللورد ولسلى ، فترك القاهرة إلى أسبوط يوم ٢ مارس سنة ١٨٨٥ ، ثم وصل إلى الحدود بعد عشرة أيام .

والحقيقة هى أن هذه المهمة كانت قليلة القيمة ، فلم يكن في إستطاعة الأمير أن يفعل أى شئ في السودان ، ولم يسمع أحد عنه حتى في أقل الأمور أهمية . ذلك أن الحكومة البريطانية كانت قد قررت بعد قتل غردون تنفيذ توصية اللورد ولسلى الخاصة بالاحتفاظ بالنفوذ البريطانى في السودان ، وكانت هذه التوصية تقوم على أساس إستمرار إحتلال مديرية دنقلة وشمال السودان ، وإرسال حملة عسكرية إلى سواكن تحت قيادة الجنرال جراهام ، وذلك للاحتفاظ بهذا الميناء ومحاولة فتح الطريق الموصل منه إلى بربر تمهيداً للاتصال مع حملة اللورد ولسلى في سيرها نحو الخرطوم . ولكن مصاعب جهة كانت تعترض هذه العملية المركبة ، كما أن تهديد روسيا للأفغان والهند كان واضحاً مما عمل على سحب هذه الحملة من سواكن وسحب حملة ولسلى نفسها من دنقلة ، وإنتهى الأمر باخلاء هذه المديرية الأخيرة وتركها للثوار ، مما ألغى كل ميرر للابقاء على مهمة الأمير حسن .

(١) بارنج الى جرانفيل في ١٤ من فبراير سنة ١٨٨٥ . F.O. 141/218. No. 151. Secret.

وكان الانجليز قد إتهموا الزبير باشا رحمت بالسعى لإحداث انقلاب في مصر وفي السودان ، وذلك عن طريق قواته التي أرسلت للخدمة مع الحمرال بيكر في سواكن ، فنفوه إلى جبل طارق كما ذكرنا . ولكن الزبير كان رجلا يضع نفسه في خدمة بلاده ، فاقترح من منفاه أن يذهب لزيارة المهدي في أم درمان ، وأن يعمل معه لمعرفة آرائه ونياته^(١) . وكان يعتقد أن مثل هذه المحاولة للمفاوضة مع المهدي قد تؤدي على الأقل إلى نتيجة لا بأس بها ، وهي منع الأنصار من الهجوم على مصر . وعلاوة على ذلك فقد كان من الممكن أن تكون هذه المحاولة نافعة « للمخابرات » وخصوصا إذا ما قام بها أحد الاختصاصيين في شئون السودان .

ولكن كلا من حكومتى لندن والقاهرة كانت ترفض الاعتراف باستيلاء الثوار على مقاليد الأمور في السودان . وسيود شعور بالعداء والحقد بينهما وبين السودانيين في خلال السنوات التالية . وعلى أى حال فإن استمرار هذا الموقف كان في صالح إنجلترا ، إذ أنه كان يعطيها حججا لكي تبقى في مصر بدعوى حمايتها للخنديو ، خاصة وأن الثوار السودانيين كانوا يتهمونهم بالعمل ضد عرائى ، وباحضار « الكفار » إلى بلاد إسلامية والاحتفاظ بهم فيها . وكان تهديد ثوار السودان للنظام القائم في مصر في حقيقة الأمر تهديدا فعليا . وهكذا أخذت الأمور تدور في حلقة مفرغة ، وعمل البريطانيون على الاحتفاظ بها في هذا الشكل ، لأنها كانت تخدم مصالحهم . فما أن تسلم السير إيفيلين بارنج إقتراح الزبير حتى أحاله على ولسلى ، عدو الزبير الأول . ولقد رفض ولسلى بطبيعة الحال هذا الاقتراح بشكل يمنع إعادة فتح الموضوع ، فوصف هذه الفكرة بأنها « جنوق مطبق » ، وإدعى أن جماعة الزبير قد فعلت أكثر من غيرها للوصول بالحالة في السودان إلى ماوصلت إليه^(٢) .

F.O. 141/221. Tél, No. 134.

(١) بارنج إلى جرانفيل في ٥ مارس سنة ١٨٨٥

F.O. 141/221. Tél. No. 136 Secret.

(٢) بارنج إلى جرانفيل في ٦ من مارس سنة ١٨٨٥

وانتهت اذن تلك المحاولة للاستعانة بأحد كبار المصريين أو الزعماء المسلمين في الاحتفاظ بالنفوذ المصرى في الخرطوم أو شمال السودان ، وإنتهى معها ضمنا ذلك المشروع البريطانى الخاص بإقامة محمية بريطانية في ذلك الإقليم . وكان السبب المباشر لهذا هو سقوط الخرطوم في أيدي الثوار ، ومحاولة اللورد ولسلى الاحتفاظ بحرية العمل العسكرية في ذلك الاقليم ، وما قد يهبط له ذلك من فرص جديدة للاستفادة منها في النواحي السياسية فيما بعد .

(٣) - تأمين سواكن :

في الوقت الذى سقطت فيه الخرطوم كان السودان الشرقى بأكمله ، فيما عدا ميناء سواكن ، تحت سيطرة الثوار بقيادة عثمان دقنه . وكان الطريق من سواكن إلى بربر مقطوعا ومغلقا أمام السلطات والقوات المصرية - الانجليزية .

وكانت أنباء حملة اللورد ولسلى قد وصلت إلى الثوار منذ شهر نوفمبر ، فعمل عثمان دقنه على الاحتفاظ بمعظم قواته حول سواكن ، ولكى يجمع القوات المصرية من الخروج من هذه المدينة ، والاتجاه صوب بربر . وكذلك أرسل بعض قطع المدفعية إلى قائد الثوار في بربر ، لكى يحاول منع ولسلى من الوصول إلى الخرطوم . وكانت هذه هى المدافع التى أطلق منها الثوار القنابل على بواخر غردون عند وصولها لبربر بقيادة ستيوارت . وقبل نهاية العام صدمت قوات سواكن بموت على بك بحيت وعلى شوجالى رؤساء قبائل بنى عامر والحلاجة . كانت هاتان القبيلتان قد أدتا خدمات فائقة في الدفاع عن كسلا ، وكان وجودهما على جانب هذه المدينة وعلى طريق عقيق قد منع الثوار من احتلال أى من هذين المركزين الاستراتيجيين . وكان موت شيخيهما أكبر عامل على حرمان رجال القبيلتين من قيادتهما العسكرية ، وستصبح قواتهما الخائرة قللة الأهمية بعد ذلك^(١) . ومن ناحية أخرى نجد أن سقوط الخرطوم قد وفر كثيراً

(1) JACKSON, H. C., Osman Digna. London, 1926. pp. 86-87.

من الثوار ووجههم صوب شرق السودان حول سواكن ، وصوب اسمال حول دنقلة ، لمحاولة وقف القوات الأجنبية الزاحفة .

ولم يبق في إستطاعة اللورد ولسلى أن يبدأ أى عملية عسكرية قبل نهاية فصل الصيف ، ولكنه أراد أن يكسر قوات عثمان دقنه في شرق السودان قبل أن يقوم بأى هجوم على دنقلة . وكان هذا تأميناً للجناحه الأيسر عند تقدمه جنوباً ، وقد يعادل إنتصار الانجليز في شرق السودان إستيلاء المهدي على الخرطوم ويخفف من حدة وقعه . وكانت سواكن مفتوحة للقوات البريطانية من جانب البحر ، كما أن إحتلال مواقع طوكر وسنكات كان أمراً سهلاً وبضمنه بناء الخط الحديدي في إتجاه بربر . حقيقة أن ولسلى لم يكن يفكر في بناء سكة حديدية طولها ٢٥٠ ميلاً قبل قيامه بعملية حرية في الخريف صوب الخرطوم ، ولكنه كان يأمل في أن يكون البدء في إنشاء هذا الخط كافياً لكي يقدم للثوار الدليل على أن انجلترا لا ترغب في ترك السودان قبل أن تعيد النظام ، وتقيم حكومة ثابتة في الخرطوم .

وكانت السيطرة على بلاد المهندوه تضمن للبريطانيين مواقع تمتع بمناخ لطيف نوعاً ، ويمكن ترك الخيول والجمال فيها تمضية فصل الصيف .

كما أن هذا الخط الحديدي سيكون له نفوذ سياسى وأهمية إستراتيجية كبيرة ، علاوة على أهميته التجارية . فقد كان من الصعب جداً ومما يكلف كثيراً إرسال قوات للسودان لكي تساعد أى حاكم يقيمه الانجليز في الخرطوم في حالة احتياجه إلى معونة خارجية مباشرة ، وذلك لأن الصحراوات كانت تفصل السودان عن العالم الخارجى ، ولذلك فإن إنشاء خط للسكة الحديدية سينهى عزلة السودان . وإذا كانت سواكن قد إتصلت مع بربر بخط حادى منذ بدء الثورة السودانية لما تمكن المهدي من الوصول إلى ماوصل إليه أو لو وصل إليه ولكن في وقت أطول . هكذا فكر ولسلى الذى كان يرى في إنشاء هذا الخط ضرورة لإرسال الإمدادات ولسحب المرضى والحمى عند اللزوم . وستكون سواكن وهى نهاية الخط ، والقاعدة البحرية تحت سيطرة الأسطول البريطانى . وأخيراً فإن هذه الفكرة كانت تهدف إلى إظهار العمل المشترك

البريطانية على أنها متينة قوية ، ولا يمكن مقاومتها ، أكثر مما لو كانت هذه العمليات لا تستند إلا إلى خط مواصلات واحد يسير مع النيل جنوبا . والحقيقة هي أن ولسلى لم يفعل شيئا أكثر من إقتباس فكرة غردون القديمة الخاصة بالقضاء على المهدي مستندا إلى دنقلة وسواكن ، والقاضية بتجميع القوات في بربر قبل الهجوم ، ولكنه أظهرها في ثوب جديد .

ولقد وافقت الحكومة البريطانية على هذه الفكرة الموجهة قبل أى شيء ضد قوات عثمان دقنه في نفس الوقت الذى ستقوم فيه الحملة الأخرى بالهجوم ابتداء من دنقلة . واتخذت الوزارة البريطانية هذا القرار بعد ١٥ يوما من نزول القوات الإيطالية في مصوع (٥ فبراير سنة ١٨٨٥) وبعد ١٣ يوما من وصول أنباء سقوط الخرطوم . وكان من الواضح أن الحكومة البريطانية كانت علاوة على رغبتها في الانتقام لمقتل غردون -- لا ترغب في ترك حرية العمل التامة للإيطاليين على سواحل البحر الأحمر ، وإن كانت دور المحفوظات لا تشمل على ما يظهر خوف البريطانيين من الأطماع الإيطالية في سواكن بنوع خاص .

وعلى أى حال فقد وقع اللورد هارتنجتون وزير الحربية البريطانية إتفاقا مع شركة لوكاس وأبراد Lucas & Aird في ١٧ فبراير سنة ١٨٨٥ لبناء خط سكة حديدية من سواكن وفي اتجاه بربر ، وذلك على مراحل تحدد فيما بعد ، وخط آخر في داخل سواكن نفسها . وفي نفس اليوم أصدر وزير الحربية أمرا بتجميع ١٢,٣٢٠ جنديا بريطانيا في سواكن ، وذلك في الفترة بين ٦ و ١٠ من مارس ، وعهد بالقيادة إلى الجنرال السير جيرالد جراهام^(١) . وهكذا ظهر حليا أن إنجلترا كانت ترغب في القيام بعملية مشتركة من النيل ومن سواكن صوب الخرطوم ، مرتكبة في ذلك على خط سكة حديدية لمداومة الاتصال بالحاكم الجديد الذى ستصبه في الخرطوم . ولم يكن في استطاعة جلادستون أن يذكر في هذا الوقت أن هذه العملية تسجى مع كفاح الشعب السودانى

(١) اللورد هارتنجتون إلى الجنرال السير ج . جراهام في ١٧ من فبراير سنة ١٨٨٥ - أنظر :

S.P. Vol. Lxxxix Egypt No. 9. 1885. (c. 4345). No. 9. p. 3.

لتحصول على حريته ، كما إدعى من قبل ! ذلك أن العناصر العسكرية في الوزارة البريطانية كانت قد نجحت في فرض سياستها على الحكومة ، ولهذا فأنا لا نجد أى فرق بين سياسة حزب الأحرار ، سياسة حزب المحافظين في هذه المسألة . وأصبح الهدف هو الوصول للحرطوم . وكانت إنجلترا قد تركت الثورة تقضى على الإدارة الخديوية ، ثم فكرت إنجلترا في مهاجمة الثورة قبل أن تضمد جراحها .

(٤) - الجنرال جراهام في سواكن :

مأن وصل الجنرال جراهام إلى سواكن لقيادة القوات البريطانية في تلك المنطقة حتى تسلم تعليمات وزارة الحربية البريطانية توجهه فيها إلى تنظيم القوات الموضوعة تحت قيادته للعمليات قبل أن يبدأ فصل الصيف الشديد الحرارة ، وأن يعمل على توفير وسائل النقل اللازمة لتحقيق الهدف الأول للحملة ، وهو القضاء على قوات عثمان دقنه . ثم كان على الجنرال بعد ذلك ألا يضع الوقت في مهاجمة جميع النقاط التي تحتلها قوات الثوار في شرق السودان وكان عليه أيضا أن يهتم إهتماما جديا بمسألة بناء خط السكة الحديدية من سواكن إلى بربر . وفي حالة عدم تمكن اللورد ولسلى من احتلال بربر في ذلك الصيف ، فلم يكن من الحكمة مد السكة الحديدية من سواكن إلى أبعد من أرياب ، بل كان على الجنرال جراهام أن يخزن في أرياب جميع المواد اللازمة لبناء الجزء الآخر من الخط الحديدى بين أرياب وبربر . وتبلغ مائة ميل وذلك في إنتظار إستئناف الأشغال بمجرد بدء الفصل المعتدل المناخ وبمجرد استيلاء قوات اللورد ولسلى على بربر . وأخيراً فقد كان الجنرال جراهام تحت قيادة وأوامر الجنرال اللورد ولسلى ، القائد العام ، وعليه أن يتصل به برقا بطريق مباشر^(١) .

وتسلم الجنرال جراهام قيادته في سواكن في يوم ١٢ من سنة ١٨٨٥

(١) هارتجتون إلى جراهام ل ٢٠ من فبراير سنة ١٨٨٥ - المرجع السابق وثيقة رقم ١٦ ص ٩

وكان معسكر الحملة من الاتساع بشكل يساعد الثوار على مهاجمته كل ليلة ،
 وفي مناطق متعددة منه ، مما منع الرجال من الراحة وتلوق طعم النوم .
 وكانت قوات عثمان دقته تبلغ حوالى ١٠,٠٠٠ مقاتل منها ألف فى هاشين
 و ٧,٠٠٠ فى تَمَاى ، وهو مركز القيادة ، بينما بقيت وحدة أخرى فى طوكر
 للدفاع عنها . وهكذا نرى أن قوات الثوار كانت مركزة على طول خط يمتد
 من هندوب إلى هاشين إلى تَمَاى . ولما كانت القوات الموجودة فى هاشين تهدد
 تقدم البريطانيين صوب تَمَاى ، وهى هدف الحملة ، فإن الجنرال جراهام قد
 صمم على أن يقوم بعملية استكشاف صوب هاشين . ولقد تحركت القوات
 البريطانية من سواكن فى صبيحة يوم ٢٠ مارس مما اضطرت قوات الثوار إلى
 التقهقر أمام تقدمها ، محافظة بذلك على مسافة كيلو مترين بينها وبين
 البريطانيين . ولقد تمكن البريطانيون من بناء زريبة ، وتركوا فيها إحدى
 الكتائب وأربعة مدافع ، بينما عادت بقية القوات إلى سواكن ، وكانت هذه
 الزريبة تتحكم فى وادى هاشين ، مما يساعد على حماية الجناح الأيمن لقوات
 جراهام ولخط المواصلات اللازم للعمليات المقبلة مع تَمَاى . وفى صبيحة يوم
 ١٢ مارس خرج البريطانيون فى قوة تبلغ لوائين تؤيدهما مدافع « جاردنر »
 الرشاشة وذلك لبناء ثلاث زرائب ، إحداها تكفى لحماية ألفى رجل ،
 والآخرين إلى جانبها وكل منها لأجل كتيبة . وبدأ العمل عند توفريك ، على
 بعد ستة أميال من الزريبة الأولى ، وقام به أحد اللوائين بينما قام الآخر بحماية
 الجمال ودواب الحمل . ولقد هاجم الثوار إحدى الزرائب فى وقت العصر
 وقبل أن يتم العمل ثم بدعوا فى مهاجمة الزريبة الثانية ، ولكن نيران المدافع
 الرشاشة كانت قد أعدت لاستقبالهم ، واضطرتهم إلى الانسحاب^(١) . ولم
 تستمر هذه المعركة فى حقيقة الأمر أكثر من عشرين دقيقة إنتهت بتكبيد الثوار
 خسارة تصل إلى ألف قتيل ، بينما كانت خسارة البريطانيين جسيمة جدا فى
 الجمال والخيول ودواب النقل . ولقد أثبتت هذه المعركة أهمية استخدام المدافع
 الرشاشة فى العمليات الحربية فى السودان ، وكانت هى أهم معركة يخوضها

JACKSON, H.C; Osman Digna. London. 1926. pp. 94-97.

بريطانيون في شرق السودان ، لقد تمكن الانجليز من ساء اليراث ، ولم يبق
الثوار معها بل إتهموا إلى سحب قباذهم من ثماى

و حاولت القوات البريطانية الاستيلاء على ثماى فى أول إبريل ، ولكن الثوار
قاوموها مقاومة ناسلة ، وإصطروها إلى الرجوع إلى رراثها ، فأصدر جراهام
أمره بوقف العمل فى إنشاء السكة الحديدية حتى يضع كل قوته فى المعركة .
وفى اليوم التالى خرجت القوة البريطانية فى شكل مربع ، وصعد الجبال
جراهام فى أحد المناطيد للاستكشاف ، ولم يكن عدد الثوار كبيراً ، مما سمح
للك القوة البريطانية (٦٠٠٠ جندي) باحتلال القرية والسيطرة على الخور
المجاور دون أن تلقى مقاومة تذكر . وتقهقر الثوار إلى داخل التلال ، وأرادوا
استدراج البريطانيين وراءهم فى هذه الأرض الصعبة وإبعادهم عن قاعدة
عملياتهم . ولكن جراهام رأى خطورة إبتعاده كثيراً عن قاعدته . وعلى أى
حال فإن جراهام قد احتل « هندوب » فى يوم ٨ أبريل حتى يهيئ منها على
الطريق الذى قد يستخدمه الثوار فى الرجوع لمهاجمة سواكن نفسها .

ولقد إبتعد كل خطر عن سواكن بعد معركة توفريك واحتلال ثماى
وهندوب ، وأصبح فى مقدور جراهام أن يبدأ فى تنفيذ الجزء الثانى من
تعليماته ، وهو بناء الخط الحديدى فى إتجاه بربر ، فبدأ محادثاته مع رجال
القبائل المجاورة لكى يكسب ودهم ومعاونتهم اللازمة لضمان سلامة الخط بعد
سائه . وكان هؤلاء الأهالى فى حالة بؤس إقتصادى لا يحسدون عليه . فاقترح
عليهم جراهام إعطاءهم بعض الإعانات لكى يكسبهم إلى جانب السلطات
المصرية « البريطانية » . ثم اقترح على لندن بعد ذلك فى ١٢ إبريل أن يؤكد
لهؤلاء الأهالى أنهم يستطيعون دائماً أن يطلبوا المعونة البريطانية التى ستضمها
بقاء القوات البريطانية بشكل دائم فى سواكن . ولكن اللورد ولسلى تسلم بعد
ثلاثة أيام أمراً بوقف إنشاء خط السكة الحديدية . ولقد كان من الضرورى
لبريطانيا أن تحتفظ سواكن ولكن الوزارة لم تسمح لجراهام بأن يعطى مثل هذا
التعهد . فى حال القبائل بشكل قد يتعارض مع سياسة الحكومة البريطانية .

الإخلاء التام

كان السير إيفلين بارنج قد كتب خطابا شخصيا إلى اللورد جرانفيل في أوائل شهر إبريل سنة ١٨٨٥ يطلب فيه من الحكومة البريطانية تقرير سياسة خاصة محددة في السودان ، وينصح فيه بعدم إقامة أى نوع من الحكومة في السودان في ذلك الوقت . ولقد ساعد هذا الخطاب على أن تفكر الوزارة البريطانية في المسألة السودانية في داخل محيط السياسة العامة البريطانية .

(١) - انسحاب حملة جراهام :

كان الموقف على حدود الهند ينذر بالحرب ، ولم يخف الروس نيتهم في الهجوم على أفغانستان . وإن هجوما روسيا على الهند ، مصحوبا بثورة القوات المسلحة في هذه البلاد الأخيرة ، سينتهى بلا شك إلى أن تفقد بريطانيا سيطرتها على تلك الإمبراطورية . ولذلك فقد كان من الصواب أن تتخلى بريطانيا عن مواصلة حملتها ضد الخرطوم ، وأن تعمل على سحب قواتها إلى مصر نفسها . وكان هذا هو السبب الذى دفع اللورد هارتنجتون إلى إرسال برقيته إلى اللورد ولسلى في ١٣ إبريل ، يطلب منه فيها بحث الإجراءات اللازمة لسحب القوات من السودان في أقرب وقت ممكن . وكان من الطبيعى أن يوقف تقدم القوات البريطانية الراحفة من سواكن في نفس الوقت .

ولكن ولسلى طلب إلى حكومته أن تحيظه علما بنياتها ، وخصوصا في مسألة دنقلة ووادى حلفا وكروسكو وأسوان ، مدعيا أنه لا يعرف أى واحدة من هذه النقاط الاستراتيجية ستصبح نقطة الحدود في حالة سحب جميع القوات من السودان ، وطلب الاذن بالاحتفاظ بوادى حلفا وكروسكو بصفتها نقط أمامية ، وطلب وضع لواء من الجنود كحامية في أسوان ، وأوصى بمراقبة النيل ببواخر مسلحة ومجهزة برجال من البحرية البريطانية أمام الشلال

الأول وخلفه ، وبضرورة نشر بلاغ رسمي من لندن يشرح أن الحكومة البريطانية مصممة كل التصميم على إبقاء حامياتها في مصر ، وذلك في نفس الوقت الذي يذاع فيه خبر الانسحاب ، ولضمان سلامة القوات التي ستسحب لمصر^(١) .

ولم يكن لدى ولسلي إلى الجنوب من أسوان إلا ٧,٥٠٠ جندي بريطاني محارب ، وكان من الضروري أن يحتفظ في حالة الاخلاء بـ ٢,٥٠٠ جندي على الحدود ، مما لا يوفر للإمبراطورية إلا ٥,٠٠٠ جندي فقط للخدمة في الميادين الأخرى . ثم إن الانسحاب من دنقلة سيعطي هذا الإقليم للثوار ، ويضمن لهم إنضمام العبايدة والقبائل الأخرى التي كانت تسكن بالقرب من الحدود ، والتي كانت لاتزال تتردد بين الولاء للمهدى وكان بقاء البريطانيين في دنقلة يهدد الثوار للدرجة ما ، ويحول بينهم وبين التوسع في ناحية الشمال ، ويشجع خصومهم على الاستمرار في مناوراتهم . وكان وجود البريطانيين في دنقلة يسهل عليهم أمر الزحف في السودان ، خصوصا إذا ماسنحت الفرصة ، أو في حالة إختفاء المهدى من مسرح السياسة . ولذلك فإن ولسلي أوصى بالاحتفاظ بدنقلة لأنها تتفق مع « الكرامة الوطنية » البريطانية ، وتمشى مع السياسة البريطانية في مصر ، وإن كان قد قبل جلاء قوات جراهام عن سواكن إذا لزم الأمر . وشدد في توصيته بالاحتفاظ بمديرية دنقلة لكي يمنع الثورة من الوصول لمصر ، ولكي يضمن ولاء القبائل المجاورة للحدود ، ويمنع قيام الاضطرابات والثورات المحلية المتفرقة ، التي قد تنتج عن إخلاء السودان ، وتضطر بريطانيا إلى زيادة حامياتها البريطانية في مصر ، وإلى إحتلال المدن الكبيرة في الصعيد إحتلالا عسكريا^(٢) .

شرح ولسلي لحكومته أنه من وجهة النظر المالية والعسكرية وفيما يتعلق برهاية مصر نفسها ، يجب حصر إزدياد قوى المهدى بهزيمته عند الخرطوم ،

(١) ولسلي إلى هارتنجتون في ١٤ من ابريل سنة ١٨٨٥ .

S.P. Vol, Lxxxix. Egypt. No. 13. (1885) (c. 4392). No. 29. p. 22.

(٢) ولسلي إلى هارتنجتون في ١٥ من ابريل سنة ١٨٨٥ المرجع السابق -- وثيقة رقم ٣٢ ص ٢٣

وليس بمجرد إتباع سياسة دفاعية مجتة عند الحدود في أسوان أو وادى حلفا . وكانت معظم الاستعدادات لهذا الزحف قد تمت ، ومعظم المصاريف اللازمة قد أنفقت بالفعل . وأرسل ولسلى من مصر بهذا التحذير إلى لندن : « إذا تركنا دنقلة فإن أحوال هذه المنطقة ستصبح مماثلة لأحوال الخرطوم الحاضرة . سيكون هذا هو ما جلبناه على حليفنا الحديوى في إحدى مديرياته الرئيسية ، وكل ما جلبناه على هذه المديرية نفسها . لقد وجدناها في حالة سلم وأمن - نسيا - وستتركها فريسة للنهب والقتل »^(١) .

ولكن حكومة لندن لم تكن تفكر إلا في تجميع جميع الموارد العسكرية للامبراطورية ووضعها في خدمة استعمارها في الهند . وكانت ترغب في أن تتحاشى كل عمل قد يؤدي حتى إلى رد فعل معاد ، مثل تنظيم أسطول من السفن الصغيرة على النيل ، أو بناء خط السكة الحديدية في وادى حلفا . وبطبيعة الحال كانت حكومة لندن تحتفظ لنفسها بكل حرية للعمل في المستقبل . أما فيما يخص سواكن فإن البرقية التالية تلخص موقف هذه الحكومة تلخيصا عاما : « يجب وقف مد خط السكة الحديدية من سواكن إلى بربر مع وقف العمليات الفعلية على النيل ولكن نظراً لضرورة الاحتفاظ بسواكن في الوقت الحاضر فقد يكون من الضروري إحتلال محطة أو محطات قريبة منها ، ويجب إستشارة السلطات العسكرية في هذا الشأن ، وكذلك في أمر إختيار نقطة معينة تصبح نهاية خط السكة الحديدية . وستبحث فيما بعد مسألة الخط الحديوى الذى سينى في المستقبل . وستحتفظ الحكومة بحماياتها في مصر للدفاع عن الحدود »^(٢) . وهكذا نرى أو وزارة جلاستون قد عادت وقررت الانسحاب من السودان وتحديد الحدود الجنوبية لمصر عند خط ستقف عنده لمدة إثنى عشر عاما . وفى يوم ٢١ من أبريل سنة ١٨٨٥ أعلنت الحكومة البريطانية رسميا في كل من مجلس العموم ومجلس اللوردات أنه ليس لديها أى نية

(٢) ولسلى إلى هارتنجتون في ١٦ من أبريل سنة ١٨٨٥ - المرجع السابق - وثيقة رقم ٥٢ ص ٣٥

(١) هارتنجتون الى ولسلى في ٢٠ من أبريل سنة ١٨٨٥ - المرجع السابق - وثيقة رقم ٤٠ ص ٢٥

للزحف على الخرطوم أو للقيام بأية عملية هجومية أخرى في السودان وأن اللورد ولسلى قد تسلم الأوامر الخاصة بذلك في أسرع وقت ممكن

ودهب ولسلى إلى سواكن لدراسة الحالة ، وحاول الاحتفاظ بقواته في دنقلة إلى أطول وقت ممكن . وكان الجنرال جراهام يطالب من سواكن بضرورة السماح له بالقضاء على قوات عثمان دقنه قبل انسحاب حملته من شرق السودان . ولقد تلقأ الجنرال بولر Buller الذى خلف ولسلى في قيادة قوات دنقلة بعد سفره إلى سواكن ، في ترحيل الجنود للشمال ، وإنتهزت السلطات البريطانية هذا التلكؤ وإدعت أن النية كانت متجهة إلى الاحتفاظ باحتلال دنقلة . وكان السير إيفيلين بارنج يتفق في هذه المسألة مع الجنرال تشالز ويلسون والميجر كشنر ، فادعى أن إخلاء دنقلة لن يوفر الا عددا بسيطا من الجنود البريطانيين ، وذلك بسبب ضرورة الاحتفاظ بقوة للدفاع عن الحدود بشكل دائم ، وبسبب ضرورة زيادة عدد جنود الحاميات البريطانية في مصر . وأشار إلى أن التقارير الآتية من الصعيد مثيرة للقلق ، وطلب إلى حكومة لندن أن تعيد النظر في هذا الجزء الخاص من سياستها ، وأوصاها بترك القوات البريطانية في دنقلة لمدة ستة أشهر أو حتى إلى نهاية العام . ولقد عزز السير إيفيلين بارنج فكرة ويلسون الخاصة باعطاء إقليم دنقلة لعبد القادر حلمى باشا والإسراع في تنظيم قوات من الجنود السود وسحب القوات المصرية منه في أقرب وقت ممكن^(١) . وهكذا كانت هذه الفكرة تهدف إلى إخراج الجنود المصريين ، وإبداهم بجنود سودانيين ، تحت إمرة عبد القادر حلمى الذى سيحكم هذا الاقليم باسم الخديو ، ولكن تحت الرقابة المباشرة للسلطات البريطانية في القاهرة ، فكرة في ثوب جديد ، وإن كانت تدور في رأس السلطات البريطانية في القاهرة منذ زمن .

وعلى أى حال فإن أمر جلاء قوات جراهام عن سواكن قد أصبح مقرراً ، وترك معظم الجنود البريطانيين هذا الميناء قبل نهاية شهر مايو تاركين فيها الوحدات الهدية . وهكذا تركت الحملة البريطانية الثانية في شرق السودان

هذا الاقليم بعد أن بلغت تكاليفها أكثر من ٧٥٠ ألف جنيه إسترليني أنفقت دون الحصول على أية نتيجة ، وكان البريطانيون قد نجحوا في قتل بضعة مئات من الثوار في هذا الاقليم ، ولكنهم لم ينجحوا في القضاء على قوات عثمان دقنه ، وظل الطريق إلى بربر مقطوعا ومقفلا ، وأوقف العمل في إنشاء الخط الحديدي . ولقد عاد عثمان دقنه إلى تلماي وبعد أن ترك حامية صغيرة على هاشين رجع إلى كسلا قرب نهاية العام ، وأصبح يسيطر على كل السودان الشرق ، فيما عدا ميناء سواكن .

(٢) - اخلاء دنقلة :

بينما كان اللورد ولسلي في سواكن طلبت وزارة الخارجية البريطانية وهي التي كانت ترغب دائما في الاحتفاظ بالجزء الذي تم إنشاؤه من السكة الحديدية من سواكن لعملية أخرى مقبلة - من السير إيفيلين بارنج أن يسأل حكومة القاهرة عن « إمكان إقامة إدارة في جزء من مديرية دنقلة »^(١) . ولكن بارنج لم يكن يرغب في إدخال مصر في هذه المسألة بطريق مباشر ، فذكر أن أمله في إنشاء إدارة ثابتة الأركان في هذه المنطقة ضعيفا ، مادامت الحكومة البريطانية ترفض ترك القوات اللازمة فيها ريثما يتم إنشاء قوات وطنية تقوم بالدفاع عن هذه الإدارة وأصر السير إيفيلين بارنج على أن مسألة إقامة إدارة في منطقة دنقلة هي مسألة عسكرية ، أي أنه كان يسعى إلى ترك هذه المنطقة تحت سلطة القوات العسكرية البريطانية حتى يبعد احتمال العود بها إلى مصر أو حتى الاستعانة بأحدى الشخصيات المصرية في هذا المشروع ، ما لم تكن هذه الشخصية ستارا تعمل تحت إمرة السلطات العسكرية البريطانة المباشرة ، وبطريقة مستقلة عن الحكومة الخديوية في مصر نفسها . ولقد أظهِر ولسلي أنه يمكن الاحتفاظ بمديرية دنقلة عن طريق مد السكة الحديدية حتى حنك ، وإقامة قوة عسكرية بريطانية فيها مؤيدة بقوات معربة في وادي حلفا ، وتعتمد على أربع بواخر مسلحة في النيل ، ووحدات من الجنود السود .

ثم تشاور السير إيفلين بارنج مع نوبار وعبد القادر حلمي والكلوبيل واطسور ثم كتب إلى وزارة الخارجية البريطانية « إننا متفقون في الرأي على أن محاولة إقامة حكومة في دنقلة ستكون عديدة القيمة في حالة ما إذا جلبت القوات البريطانية في الحال » وأشار إلى أن السلطات المصرية لم تكن قد وافقت على قرار المجتراء الخاص بسحب قواتها من دنقلة . ذلك أن نوبار باشا كان قد طلب من السير إيفلين بارنج أن يرسل نداء أخيراً باسم الحكومة المصرية إلى الحكومة البريطانية ، وذلك لكي تؤجل جلاء القوات البريطانية عن دنقلة لمدة ستة أشهر ، وأن تترك لها بهذه الطريقة الوقت اللازم لإقامة حكومة عليا . وكان نوبار باشا يخشى من أن يؤثر جلاء القوات البريطانية عن دنقلة في الحالة في مصر نفسها ، وخصوصاً في مديريات الصعيد . وكان يعرف أنه سيضطّر في حالة اضطراب الأمن والنظام إلى أن يستنجد بالحكومة البريطانية .

ولكن وزارة حزب الأحرار كانت تعيش آخر أيامها في الحكم فأصدرت أمرها باخلاء دنقلة . ثم جاءت وزارة المحافظين وأعلنت أن أحداً لن يتحدث عن الجلاء عن مصر قبل أن تقوم بريطانيا بالمهمة الموكول بها إليها هناك . وأراد اللورد ولسلي الاستفادة من وصول المحافظين إلى الحكم للاحتفاظ باحتلال مديرية دنقلة ، بل وبرسم سياسة الهجوم على الخرطوم من جديد . فذكر في ٢٧ يونيو أنه ليست هناك قوة حدود تستطيع وقف المهدي خارج حدود مصر ، وأن على بريطانيا أن تقضي على المهدي إذا كانت لا تريد أن يقضي هو على قواتها في مصر . وكان يرى أن الرحف في وقت الخريف على الخرطوم وإذاعة قوات المهديين طعم الخزيمة في بلادهم ، سيعمل على تقصير عمر إمبراطوريتهم . وكانت هذه العملية بسيطة ونتيجتها مضمونة في رأي ولسلي (١) .

ولكن الوزارة البريطانية الجديدة لم تشارك ولسلي في قبول هذه الفكرة ، وإرسال حملة ضد الخرطوم ، ولكنها أظهرت رغبتها في الاحتفاظ بمديرية دنقلة

(١) ولسلي إلى وزير الحربية في ٢٧ من يونيو سنة ١٨٨٥

S.P. Vol, XLVI (84-85). ARMY. (c. 4472). No. 3. pp. 3-4.

واستمرار إحتلالها ، فطلبت من ولسلى إبقاء جنوده هناك وإرسال تقرير عن القوات اللازمة لمثل هذا الإحتلال . ولكن بولر كتب من الحدود يظهر خوفه من عدم تمككه من العثور على القمح والمواد الغذائية للجنود فى دنقلة ، وطلب السماح له بالانسحاب إلى عكاشة والعودة إلى إحتلال دنقلة بعد وصول التموينات اللازمة . وكان إعادة إحتلال دنقلة أمراً سهلاً ولكنه كان يتطلب حملة جديدة على أى حال . ولذلك فإن ولسلى قد إقترح إرسال كتائب جديدة لإحتلال دنقلة ، تأخذ مكان الكتائب الموجودة فيها والتي ستحضر إلى مصر للراحة . ولكن الجنرال بولر أشار إلى عدم إمكان الإحتفاظ بدنقلة بالجنود الوطنيين الموجودين هناك ، مما إضطر وزارة المحافظين إلى تقرير وتأكيد أمر الانسحاب ، الذى أعطته الوزارة السابقة لها . وأصبح من الضرورى أن يستمر هذا الانسحاب إلى النقطة التى يحكم اللورد ولسلى بأنها الأصلح للدفاع عن مصر . ولكن حكومة لندن رفضت التخلي عن خط السكة الحديدية ، وأظهرت رغبةً فى مده .

وهكذا نرى أن آخر القوات البريطانية فى دنقلة قد أخلتها فى يوم ٥ من يوليو سنة ١٨٨٥ ، وعادت بكل ما إستطاعت أن تعود به من سفن و تموين . وتمت هذه الخطة الخاصة بالتقهقر طبقاً لترتيبات الحكومة البريطانية حتى المواقع الدفاعية القريبة من السكة الحديدية عند وادى حلفا . وكان على اللورد ولسلى نفسه أن يترك مصر إلى المنجترا .

ولقد إنتشرت الأخبار فى منتصف شهر يوليو عن موت الإمام المهدي ، ثم تأكدت ، وخلفه عبد الله التعايشى ، وكان مشهوراً بنشاطه ، ورأى البريطانيون أنه سيتمكن من المحافظة على الدولة المهدية . وكانت فرصة موت الإمام المهدي تشجع بريطانيا على التفكير فى معاودة الهجوم . ولكن جلاء قواتها عن السودان من ناحية ، والخوف من مهاجمة الثورة من ناحية أخرى ، أجبرا بريطانيا على التريث .

بقيت تسوية مسألة الحاميات المصرية الموجودة بين مصوع والخرطوم ، بعد جلاء القوات البريطانية عن سواكن وعن دنقلة .

وكانت الحكومة البريطانية قد وقعت في بداية شهر يونيو سنة ١٨٨٤ على معاهدة مع ملك الحبشة تسمح له فيها بحرية المرور من مصوع ، وتعطيه إقليم بوغوص ، ولقد وعد ملك الحبشة في نظير ذلك بنجدة الحاميات المصرية الموجودة في إقليم كسلا وإنقاذها^(١) . وكانت الأوامر التي أصدرتها سلطات القاهرة لقائد الحدود الحبشية مطابقة للمعاهدة ، فكان على المصريين قبل ترك معسكراتهم أن يسلموا الأنبية الحكومية للأحباش ، أو ينسفوها في حالة عدم وجود قوات حبشية ، منعا من وقوعها في أيدي الثوار . وكانت سلطات القاهرة تخشى من أن يقوم عدد من جنودها ، وخصوصا من كان منهم من أبناء الإقليم أو من المتزوجين بنساء من الاقليم ، برفض الانسحاب أو رفض إعطاء أسلحتهم للأحباش ، فاختارت ماسون بك - وكيل محافظة مصوع - وأعطته كل السلطات اللازمة لإغراء الجنود على الانسحاب ، وتنفيذ الأمر الخاص بتسليم أسلحتهم للأحباش ، حتى ولو إقتضى الأمر الاتفاق مع رؤساء الأحباش بهذا الخصوص^(٢) .

ولقد أظهر يوحنا الرابع ملك الحبشة رغبته في خلال شهر نوفمبر في إرسال حملة كسلا ، وفي إنقاذ القلابات ، وطلب حضور أحد الضباط المصريين للتفاوض معه ، وجاءت الأخبار تدل على أن حامية كسلا قد أصبحت في موقف يأس ، ورغما عن ذلك فإن ملك الحبشة لم يفعل أى شيء أكثر من إعلان نيته لانقاذ هذه الحاميات ، ولكنه بقي ساكنا منتظرا سير الحوادث وتطورها في السودان .

وسقطت الخرطوم كما نعرف في يوم ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ في أيدي الثوار ،

(١) أنظر الفصل الثال والثلاثون . ص ٥١٤ - ٥١٨

F.O. 141/194. No. 708.

(٢) ابهرتون إلى جبرائيل في ١٦ من يوليو سنة ١٨٨٤

وفي أول فبراير حضرت السفن الإيطالية محملة بالجنود أمام مصوع . ولقد اعتقد الكولونيل شير مسيد ، حاكم سواحل البحر الأحمر ، أن الاحتلال الإيطالي لمصوع سيعطى فرصا جديدة لكل من العرب والأجاش في شرق السودان ، ولكن السير إيفلين بارنج أبلغه بأن جزءاً من قوات ولسلي قد تصل إلى سواكن ، ولكن ليست هناك أى حملة مصرية أو إنجليزية ذاهبة إلى كسلا ، التي كان على حاميتها أن تقرر الخروج والسير صوب البحر الأحمر أو مفاوضة المهديين .

ثم بدأ تموين كسلا في نقصان وحاول بعض الانجليز الاستفادة من وجود الإيطاليين في مصوع لإنقاذ حامية كسلا ، ولكنها لم تكن سياسة رشيدة أو في صالح إنجلترا . وعلى أى حال ، فقد تمكنت حامية أماديي من الانسحاب ، وسافر بعض جنودها إلى السويس وصار رفت الباقيين محلياً ، وتم إخلاء القلابات في ظروف حسنة ، إذ أن الصاغ سعد أفندي قد تمكن بالخروج بجنوده وأحضر معه ألف شخص من الأهالي ، علاوة على النساء والأطفال ، وإتجه بهم صوب البحر . ولكن النفوس كانت قلقة بالنسبة لما يحدث في كسلا .

ولقد اقترح شير مسيد إعطاء مساعدات للحبيشة ، تشجيعاً لها على إنقاذ حامية كسلا ، وأوصى باعطائها ٢٠٠,٠٠٠ جنيه وكمية من الأسلحة لحضها على القيام بهذه العملية^(١) . ثم وصل ماركو بولو بك ، وكيل محافظة مصوع ، في يوم ١١ أغسطس إلى سمره لكي يطلب من الرأس علولا نجدة حامية كسلا طبقاً للمعاهدة المعقودة في ٤ يوليو سنة ١٨٨٤ مع مصر وإنجلترا ، وذكر له أن الحكومة الخديوية مستعدة لإعطائه أى مساعدة يطلبها في هذا السبيل ، ثم أعطاه مبلغاً من المال ، وطلب من عزت بك محافظ مصوع إرسال ألف بندقية رمنجتون و ٤٠,٠٠٠ ريال للرأس الحبيشي^(٢) ، ولكن ما أن وصل هذا الموظف

F.O. 141/221. Tél, No. 376.

(١) ابجرتون إلى سالسري في ٢٩ يوليو سنة ١٨٨٥

(٢) خطاب ماركو بولو بك إلى الكولونيل شير مسيد - أسمره في ١٢ أغسطس ١٨٨٥ ملحق بتقرير

F.O. 141/215 No. 621.

ابجرتون إلى سالسري في أول سبتمبر سنة ١٨٨٥

إلى سواكن حتى أعلن سقوط كسلا في أيدي الثوار .

وكان الأهالي قد أتوا في أثناء فترة الحصار على مالهدهم من مواد التموين ومن الحيوانات ، حتى الكلاب ، وأكلوا العشب في الأيام الأخيرة . ثم وصل بعض مشايخ من الخرطوم وأخذوا يتفاوضون مع المدير ولقد قطع المدير هذه المفاوضات نتيجة وصول أخبار عن قرب وصول الرأس علولا . ولكن سرعان ما انتشرت أخبار إبتعاد الأحباش عن كسلا ، فاضطر المدير إلى تسليم المدينة للثوار .

ودخل عثمان دقنه مدينة كسلا وحيته المدفعية بوصفه الحاكم العام وقائد قوات الثوار في شرق السودان . ولكنه ترك المدينة بعد أيام على رأس رجاله متوجها صوب كوفيت حيث وقعت موقعة حاسمة بينهم وبين الأحباش . وأخبار هذه الموقعة وتفصيلاتها غير ثابتة ومتضاربة . والحقيقة هي أن الخسارة كانت فادحة على الطرفين ، ولكن المعركة قد إنتهت على أى حال برجوع الرأس علولا إلى أسمره ، وهكذا أصبح شرق السودان كله تحت سيطرة عثمان دقنه^(١) .

وهكذا انتهت صفحة خاصة من تاريخ السودان الذى أصبح مهديا بينا ظلت مصر - رغم كونها جزءا لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية - تن تحت الاحتلال البريطانى وستكون المهديّة هي الحجة الأولى التي ستندرج بها إنجلترا أمام الدول العظمى لتبرير مد إقامة حامياتها على ضفاف النيل . ولكن وجود البريطانيين في مصر كان لا يستند إلى أى سند قانوني وكان يتعارض مع مبدأ سلامة أراضي الدولة العثمانية ، ومع المعاهدات الدولية التي كفلته . وأخيراً فإن وصول المحافظين إلى الحكم مع اللورد سالسبرى في يونيو سنة ١٨٨٥ لم يغير شيئا من عناصر السياسة البريطانية في السودان ، فواصلوا إدعاءاتهم كسابقيهم من رجال حزب الأحرار بأنهم يدافعون عن إمبراطورية السلطان المهتدة .

(١) مذكرة شرمسيد ملحقة بتقرير إيجرتون إلى سالسبرى ل ١٠ من نوفمبر سنة ١٨٨٥
F.O. 141/219. No. 793.

ولكنهم سيسعون إلى الحصول على إعتراف رسمي من الدول باقامتهم في مصر ،
و بدخول السودان في منطقة نفوذهم ، وهي صفحة أخرى من تاريخ السودان
وتاريخ مصر الافريقية .

تم بحمد الله

ثبث المصادر والمراجع

اولا - المصادر

- ١ - محفوظات وزارة الخارجية البريطانية F. O.
- ٢ - محفوظات وزارة الحرية البريطانية W. O.
- ٣ - محفوظات الأبرالية البريطانية .
وكليها موجودة في دار المحفوظات العامة في لندن .
- ٤ - محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية A. E.
- ٥ - محفوظات وزارة فرنسا فيما وراء البحار (المستعمرات) F. O. M.
- ٦ - محفوظات وزارة إفريقية الإيطالية (المستعمرات سابقا) A. I.
- ٧ - المحفوظات التاريخية المصرية - عابدين .

ثانيا - المطبوعات الرسمية

- S. P. State papers. (C.....)
الكتب الزرقاء الانجليزية .
الكتب الخضراء الإيطالية .
محاضر مجلس النواب الإيطالى .
الكتب الصفراء الفرنسية .

ثالثا - كتب مراجع هامة عن السودان

- HILL, R. L. ; A Bibliography of the Anglo-Egyptian Sudan from the earliest times to 1937. London, 1939.
IBRAHIM HILMY (Prince) ; The literature of Egypt and the Soudan from the earliest times to the year 1885 inclusive. London, 1886-1888. (2 Vols).
MAUNIER, René; Bibliographie économique, juridique, et sociale de l'Egypte moderne (1798-1916). Le Cairo, 1918.

رابعا - بعض المراجع العامة

- إبراهيم فورى : السودان بين يدي غردون وكتشنر . جزءان .
(١٣١٩ هـ)

- أحمد عزالى
إسماعيل سرهنك : كشف الستار عن سر الأسرار .. الجزء الأول (١٩٣٢)
: حقائق الأخبار عن دول البحار ثلاث أجزاء
(١٣١٢ هـ)
- أمين سامى
بنولا بك : تقويم النيل . الجزء الثالث . فى ثلاث مجلدات (١٩٣٦)
: كتاب مصر والجغرافيا .. تعريب أحمد زكى (١٨٩٢)
: مهدى الله . (١٩٤٤)
: تاريخ الحرب السودانية (١٨٨٨) .
: الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية فى السودان .
: النهضة (المكتبة التاريخية) ١٩٥٩ .
: التنافس الدولى فى بلاد الصومال .
: القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ .
: التنافس الدولى فى شرق إفريقيا .
: القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ .
: العلاقات المصرية الصومالية .
: القاهرة ، المكتبة الإفريقية ، ١٩٦٠ .
: الزبير رجل السودان (١٩٥٢) .
: عصر محمد على .
: عصر إسماعيل (جزآن) .
: الثورة العرابية والإحتلال الإنجليزى .
: مصر والسودان فى أوائل عهد الإحتلال .
: بطولة الأورطة السودانية المصرية فى حرب المكسيك
عمر طوسون (١٩٣٣) .
: الجيش المصرى فى الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم
(١٩٣٦) .
: تاريخ مديرية خط الإستواء المصرية من فتحها إلى ضياعها
(١٨٦٩ - ١٨٨٩) ثلاث أجزاء (١٩٣٧) .
: فى شأن الله أو تاريخ السودان كما يرويه أهله . ١٩٤٧ .
: مصر فى إفريقيا الشرقية - هرر ، زيلع وبربرة . ١٩٣٩ .
: الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر . ١٩٤٨ .
: مصر والسيادة على السودان . ١٩٤٧ .
- محمد أحمد الجابرى
د . محمد صبرى : محمد أحمد الجابرى
د . محمد فؤاد شكرى : محمد فؤاد شكرى

مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادى النيل السيامية في
القرن التاسع عشر (١٨٢٠ - ١٨٩٩) - القاهرة ،
دار المعارف ، ١٩٥٨ .

: أحمد عرابى الزعيم المقتدى عليه . ١٩٤٧ .

: البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر
(١٣١٢ هـ) .

: السودان في قرن ١٨١٩ - ١٩١٩ . (١٩٤٧) .
: تاريخ السودان الحديث وجغرافيته . ثلاثة أجزاء
(١٩٠٣) .

محمود الحنيف

محمود فهمى

مكى شيكه

نعوم شقير

خامسا بعض المراجع الأوربية

- ALFORD, HENRY S.L. and SWCRD, W. Dennistoun, the Egyptian Soudan, its loss and recovery. London, 1898.
- ALLEN, B. M. Gordon and the Sudan. London, 1931.
- ALTIMARE, Arnaldo Nicoletti, Da Assab a Cassala. (Riv. Mil. ital) Roma, 1895.
- BIOVES, Achille, Français et Anglais en Egypte 1881-1882. Paris, 1910.
- BLUNT, W. S., Secret history of the British occupation of Egypt. London, 1907.
- BONOLA, F., Les Explorations Italiennes dans les pays des Somalis. (Bull. de ... Géographie). Le Caire, 1896.
- BORELLI, Octave Bey, Le chute de khartoum, 26 Janvier 1885. Paris, 1893.
- BORELLI, Octave Bey, Choses politiques d'Egypte. 1883-1895. Paris, (s.d).
- BRITISH Somaliland and Socotra. London, 1920.
- BURNS, Elinor, British Imperialism in Egypt. London, 1928.
- BURTON, Cap. Sir Richard F., First footsteps in East Africa, or an exploration of Harrar. London, 1894. (2 Vols).
- CAGNASSI, E., I nostri errori, tredici anni in Eritrea. Torine, 1898.
- CAROSELLI, Francesco Saverio, Ferro e fuoco in Somalia. Roma, 1931.
- CECCHI, Antonio, Spedizione italiano nell'Africa Equatoriale de Zeila alle frontiere del Caffa. Roma, 1886-87. (3 Vols).
- CESARI, Cesari, Come e perche andemmo a Massaua. Torino, 1888.
- CHIALA, Luigi, Da Assab al Mareb, storia documentata sulla politica italiana nell'Eritrea. Roma, 1891.
- CHIESI, Gustavo, La colonizone Europa nell'Est Africa. Roma, 1909.
- CHURCHILL, Winston S., The River War. London, 1949.
- COLVIN, Sir Auckland, The making of modern Egypt. London, 1906.

- CONFERENZA MESSEDAGLIA, «L'Esploratore». Milano, 1885.
- CRABITES, P., Gordon, the Sudan and slavery. London, 1931.
- CROMER, Modern Egypt. London, 1908. (2. Vols).
- DECHAMPS, Hubert, Côte des Somalis. Paris, 1948.
- DEI EBECQUE, Jacques, Gordon et le drame de Khartoum. Paris, 1935.
- DELLA VEDOVA G., La spedizione Bianchi. (Bull. Soc. Géo. ital). Roma, 1885.
- DE RIVOIRE, Denis, Les Français à Obock. Paris, 1904.
- DRAKE BROCKMAN, Ralf E., British Somaliland. London, 1912.
- DUJARRIC, Gaston, L'Etat Mahdiste du Soudan. Paris, 1901.
- DYE, Afrique Française. (Bull. Com. Afr. Fr.) Janv. 1903.
- ESME, Jean d', La côte française de Somalis. (La Domaine Coloniale Française. Vol. VIII.) Paris, 1930.
- FERRAND, Gabriel, Les Somalis. Paris, 1913.
- FITZMAURICE, Lord Edmond, The life of Granville, 1815-1892. London, 1950. (2 Vols.).
- FULLER, F. W., Egypt and the hinterland, London, 1903.
- GAIBI, A., Manuale di storia politico-militare delle colonie italiane, Roma, 1928.
- GAFFAREI, Paul, Note expansion coloniale en Afrique, de 1870 à nos Jours. Paris, 1918.
- GEORGES-BARTHELEMY, Les colonies Françaises. 1928.
- GHICA, N. D., Cinq mois au pays au pays des Somalis. Geneva, 1898.
- GIANNI, Angelo, Italia e Inghilterra alle porte del Sudan, La Spedizione di Massaua 1885. Pisa, 1940.
- GLEICHEN, (Lieut.-col. Count.) Ed., The Anglo-Egyptian Soudan. London H.M.S.O., 1950. (2 Vols).
- GORDON, Journal, siège de Khartoum. Paris, 1886.
- GUILLOTEAUX, Eriue, Madagascar et la côte des Somalis. Paris, 1922.
- HOL YNSKI, Alexandre, Nubar Pacha devant l'histoire. Paris, 1885.
- JACKSON, H. C., Osman Digna. London, 1926.
- JARDINE, Douglas J., The Mad Mullah of Somaliland. London, 1923.
- JAMES, F. J., The unknown horn of Africa. London, 1888.

- KAMMERER, A., La Mer Rouge à travers les ages. (Revue de Paris). 1er Mars, 1925.
- LA JONQUIERE, C. de, Les italiens en Erythrée, Quinze ans de politique coloniale. Paris, 1896.
- LE ROUX, Hugues, Ménelik et nous, les carrefour d'Aden. Paris, 1901.
- MACMICHAEL, Sir Harold, The Anglo-Egyptian soudan. London, 1934.
- MACMICHAEL, Sir Harold, The Sudan. London, 1954.
- MONTEGAZZA, Vico. Da Massaua à Saati. Milano, 1888.
- Martineau, Alfred, La cote des Somalis. (Hist. Col. Fr. Tome IV.). Paris, 1931.
- Melli, B., La colonia eritrea della Sua origine al 1 maggio 1899. Torino, 1899.
- MESSEDAGLIA, G. B., L'Italia in Egitto. (La Riforma). 30 Jan . 1887.
- MILNER, Viscount, England in Egypt. London, 1904.
- Ministere de La France d'Outre-Mer, La Cote Française des Somalis. Paris. 1950.
- MINISTERO DEGLI AFFARI ESTERI, Beilul, Zula, Massaua Sudan. Roma, 1885.
- MINISTERO DEGLI AFFARI ESTERI, Motizie sulla provincie egiziane del Sudan, Mar Rosso ed Equatoria. Roma, 1885.
- MINISTERO DELLA GUERRA, Commando del Capo di Stato Maggiore. Ufficio storico, Somalia. Roma, 1938.
- MINISTERO DELLA GUERRA, Storia militare della colonia Eritrea. Rome, 1935.
- MORLEY, Sir John, The life of William Ewart Gladstone. London, 1903 (3 Vols).
- PAIOLA, Ulderigo, La spedizione italiana nel Mar Rosso. (Rivista Militare italiana). Roma, Juin, 1885.
- PENVAZZI, Luigi, Dal Po ai due Nili, Massaua, Keren, Cassala, Ghedaref, Kartum. Suakin. Modena, 1887. (2 Vols).
- REVOIL, La vallée du Darror, Voyage au pays des Somalis. 1882.
- SABRY, M., Les Soudan Egyptien, 1821-1898. Ec Caire, 1947.
- SOLEHLEUT. Paul., Voyage en Ethiopie, Janv. 1882-Oct. 1884. Rouen, 1886.

- SOEILLET, Paul., Obock, Le Choa et le Kaffa. Paris, 1885.
- THOBALD, A. B., The Mahdiya, a history of the Anglo Egyptian Soudan 1881-1899. London, 1951.
- WILSON, Sir Charles, From Korti to Khartoum. Edinburgh, 1886.
- WINGATE, Francis R., Mahisme and the Egyptian Soudan. London, 1891.
- WOOD, Evelyn, From midshipman to field-marshal. London, 1906. (2 Vols).
- ZAGHI, Carlo, L'ultima spedizione africana di G. Bianchi. Milano, 1930.
- ZAGHI, Carlo, Le origini della colonia Eritrea. Bologna, 1934.
- ZAGHI, Carlo, Nuovi documenti sul massacro della spedizione Bianchi. 1936.
- ZAGHI, Carlo, Italia, Francia e Inghilterra nel Mar Rosso dal 1880. al 1888, in una memoria inedita di C. Nerazzini a F. Crispi. in (Annali dell' Africa Italiana) 1940. Vol. I V, pp. 379-400.
- ZETLAND, The Marquess of, Lord Cromer. London, 1931.